

٢١٧٤
ح ٤

ملتقى الأبحر، تأليف الحلبي، ابن اهيم بن محمد ٩٥١هـ.

بخط علي بن حسين سنة ١١٦٣هـ.

١٧٣ ق ١٧ س ١٦×٢٢ سم

نسخة حسنة، خطها تعليق وسط، طبع عدة مرات

٦٧٨٩

آخرها سنة ١٣١٦هـ.

الأعلام ٦٤: ١ الازهرية ٢: ٢٧٧

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ

١/١٣ ٧٣

١٤٠٩/٤/١٧

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



جامعة سعود

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخ
الرقم : ٨٩ - ٦٧ - ٢٧ - ٢٧ - ٢٧
العنوان : مطبوع السليمان
المؤلف : الحلبي ، ابراهيم بن محمد
تاريخ النسخ : ١١٦٦ هـ
اسم الناسخ : علي بن
عدد الأوراق : ٢٧
ملاحظات :
١٩٢١

کینزلی علی کینزلی مصطفیٰ لوی

حضرت آدمی الله مقابله مند ستاره ولايتنه سرندوب اندر کرده حضرت جبرائیل آدم پیغمبره
مدرسه تعلیم الیدی هر وقت بدو دعاء مدارم ایله ایله لر سبحانک لا اله الا انت ربی انی علمت
سوء و ضللت نفسی فاغفر لی ذنوبی و انت خیر الغافرین سبحانک لا اله الا انت ربی علمت سوء و ضللت نفسی
و ربی علیک انت انت التواب الرحیم نقل من التواریخ

آخرین مصطفیٰ حسن

حضور جنیه اسد ادم رکعت

احمد افندی

جامع کتاب

جلد

سوم

بیک ایکی یوز سکر کنند
دفتر اولدر که صفالد و تانلی صلا مصطفیٰ تک کتابک بیافا
ملتی کتاب جلد جامع کتاب جلد صرف جلدی جلد
تعلیم متعلم جلد بر کریم افندی جلد کتاب
کتاب الطهارت جلد دفع ایلان کری سمان

دفع یورقان دو شکیر

دفع بشکیر

۹۱۱
۱۱۱
۹۵۵
۱۱۱

کتاب

بيان ملحق

وبسم الله
الحمد لله الذي وفقنا للشفقة في الدين الذي هو خير الدين وفضل الدين
ومبارك الانبياء والمرسلين ورحمة الدائم على الخلق اجمعين ورحمة الشاه
الى اهل عليين والصلوة والسلام على خير خلق الله المبعوث رحمة للعالمين
وعلى الائمة الطاهرة والتابعين والعلماء والعالمين وبعد فيقول الفقير الى الله
الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الخطيب قدسنا في بعض مطالب الاستفادة ان
كتابا يشتمل على مسائل القدوس والفقير والكنز والوقاية ببيان مسائل
مطلقة فاجيبه الى ذلك وانفتحت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع ونبذة
من الهداية وصرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا وقد تمت من اقاويلهم ما هو الاثر
واخرت غيره الا ان قيدت بما يفيد الترجيح واما الخلاف في الواقع بين
المتأخرين ابي الكتب المذكورة وكل ما صدرت بلفظ قبل وقالوا
مقررنا بالاحكام ونحوه فانه مخرج بالنسبة الى ما ليس كذلك وقد ذكر
لفظ الشبهة من غير قرينة تدل على مرجعها لقولنا لا يوسف ومحمد بنهما
ولم آل جهدي في التنية على الاحكام والاقوى وما هو المنار للفقير
اجتمع فيه الكتب المذكورة سميت ملحق الاصول في الاسم المسمى بالملحق
اسال ان يجعل خالصا لوجه الكريم وان يصفه في يوم لا تنفع مال ولا
الامر ان الله بقلب سليم قال الله تعالى يا ايها الذين
آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ففرض الوضوء فصل الاعضاء

بيان ملحق

الاعضاء الثلاثة ومسح الوضوء والوجه ما بين قصاص الشفر
واسفل الذقن وشحمة الاذنين فيفرض غسل ما بين العذ
والاذن خلافا لابي يوسف والموفقان والكعبان يد خلافا
في الغسل والغرض في مسح الرأس قدر الربع وقبل مجزئ
وضع ثلاث اصابع وتومئ اصبع او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع الخبة
في رجليه والاصح ما يلاق البشرة وسنة غسل اليدين الى المرفق
ابتداء والتسمية وقيل مستحبة والسواك وغسل القدمين بالاش
بماء وتخليل الخبة والاصابع هو المختار وقيل هو في الخبة
مفضل عند الامام ومحمد وثابت الفسل والنية والترتيب لا
النصوص واستعاب الرأس بالسمع وهذه الشبهة مستحبة
والهلاء ومسح الاذنين بماء الرأس ومستحبة اليامن ومسح الزينة
والعاني المناقضة له خروج شئ من احد السبلين سوى مسح
او الاخر وخروج النفس من البدن ان سال بنفسه اليك
حكمه الطاهر والفقير ملك الفهم ولو طعنا او ماء او من او علقا
لا يلغى ما مطلقا خلافا لابي يوسف في الساعد من الجوف
ويشترط في الدم المايح واليغسل ساواة البزاق لا الملكة فالمد
وهو يعتبر اتحاد السبب بجميع ما قاده وقيل لا وابي يوسف
اتحاد المجلس وما ليس من السبب والجنون والسكان والافاق
وقد عرفت بالغ في صلوة ذات ركوع وسجود مباشر فاحشته فلو
لمجد ونوم مضطجع او متكى او سجد الى مالوازيل لسقط لانقضاء
او قاعد او ركع او ساجد ولا خروج دودة من جرح او طمس

وسنذكر او امرة

وفوق الغسل غسل القدم والافئ وسائر البدن لادكد قبل ولا يدخل
 تحت جلدة الاوتلف وسنته غسل يديه وفرد ونجاسة ان كانت الوضوء
 الادرجليه وسليت الغسل المستوعب شذ غسل الرجل لافق مكانه
 ان كان في مستنقع الماء وليس على المرأة نقض خفيتهما ولا يلبها
 ان ابل اصلها وفرض لانزال منى في فم وشهوة ولو في فم
 عند انفصاله الاخر وجه فله الا يورث ولو روية مستيقظ
 لم يذكر الاحتلام بل لا ولو من ذبا خذوفه ولا يلزم حشفة
 في قبل او بدمين آدمي حتى تواتر لم يغسل على الفاعل والمفعول
 ولا يقطع حيض ونفاس لا لمذى وودي واحتلام بدو بل
 وابلح في حجة او مية بل انزال وسن للغة والعيد
 والاحرام وعرفة ووجب للميت كفاية وعلى من سلك جنبا والا
 ولا يجوز للمحدث من مسح الا بغسله للنفس لا الاتصال
 في الصحيح وكذا بالكره في سورة البقرة والآخرة ولا جنب يغسل المسجد
 الاضوية والافواه والقراة ولودود آية الا على وجه الدعاء والشاء
 التسبيح والدعاء والمناقب والنفاس كالجنب فصل
 ويجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعيون والبر والاراة
 والبحار وان غارتها بعض الطلح لم يضر او صاف كالتراب و
 والزعفران والصابون او اتقن بالكت لا بما خرج من طبقة شجرة
 الاوراق بظلمة نيرة او بالطبخ كالاشربة والخل وماء الورد وماء الباقلة
 والمروق ولا يما اعتصر من شجر او مشق ولا بما قليل وقع فيه نجس
 ما لم يكن مشرقا في مشروبه ما لا ينجر الارض بالفرف فانه كالما

لا ولا يما اعتصر من الشجر او الشجر
 الحل للشربة والخل

وهو ملذذ حب ينية فيجوز الطهارة به ما لم ينسج النجاسة وهو لون
 او طعم او ريح والماء المستعمل طاهر غير مطهر هو المجرى المتداول عن
 الامام انه نجس مغلظ وعن ابى يوسف مخفف وهو ما
 استعمل لقربة او لرفع حدث خذوف المجرى وبغير مستعمل اذا
 انفصل عن البدن وقبل اذا استقر في مكان ولو ارجع انفس
 جنب في البرد بنية فيقبل الماء والرجل نجسان عند الامام
 ولا يحل ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده واني نوح هي بالماء
 وعند محمد الماء طاهر والرجل طاهر وموت ما يعيش في الماء لا ينجسه
 كالسمك والصفدخ والسرطان وكذا موت ما لا نفس له سائلة
 كالبق والذباب والذئبوع والعقرب وكذا اهاب ربيع فقتل
 الزجلد الا دمي لكرامة والخنزير لنجاسته عينه والفيل كالسبع
 وعند محمد كالخنزير قالوا وما طهر جلده بالدماغ طهر بالزكوة
 لجمه وان لم يؤكل وشعر الميت وعظمها وقرنها وحافرها
 وكذا شعر الانسان وعظمه فيجوز الطهارة معه وان جاوز قد
 الدرهم ربول ما يذوق لحمه نجس خذوفه ولا يشرب ولو للثدي
 خذوفه الذي يوسف قذح البرد لو قوح النجس لا ينجس
 بغير قوروث وفي ما لم يستكثر ولا يجره قامة وعصفور فاته
 طاهر وان علم وقت الوقوع حكم بالنجس من وقتة والافئ
 يوم وليلة ان لم يتفخ الواقع ولم يتفخ ومن تشبهت بام
 تشبهت ليا ليها ان انتفخ او تشفخ ولا في الامم وقت الموت
 وعشرون ولو وسطا تشفخ بموت خذوفه او عصفور

جدا

اوساح

ابصر واربعون الى ستين بخمسة اود جاجة او سدر وكل
بحر كلب او شاة او ادمي وانتفاع الميعة او تفتحه وان
لم يكن نزعها فزح قدر ما كان فيها وبقى بزرع ما في دلو
الى ثلثمائة دلو وما زاد على الوسط احتسب به وفيه عجز
يقدر فكل بذر دلوها وسور الادمي والفرس وما في كل دلو طاهر
وسور الكلب والقنبر وسياج البهاج وسور الهرة
والدجاجة الخدوة وسياج الطير وسواكيد البيوت كالحية و
القارة مكروه وسور البغل والحمار شكوك يتوضا به ان لم يجد
غلبه وينتقم وايام قدم جاز وعرق كل شئ كسوره ولما يوجد
الابيض القوي يتم ولا يتوضا به عند اي يوسف وبه ينقى وعند
الامام يتوضا به وعند محمد يجمع بينهما التيتم يتيم للمسافر
وهو هو خارج المصر بعد رمي الماء مبدؤا او لم يرض خاف زيادة او سقوط
بره او لحوق عدو او سبع او عشت او لفقدالة بما كان من جنس
الارض كالتراب والرمل والنورة والحصى والكحل والزبرج والخر
ولم يرد نفع خلوهما لغير وضوءه ابو حنيفة بالتراب والرمل ويؤخذ
بالنقع حال الاختيار خلوهما له بشرط العجز عن استعمال الماء
حقيقة او حكي وطهارة الصعيد والاستيعاف في الاصح والنية
فلو بد من نية قربية مقصودة لا تصح بدونه الطهارة فلو تيمم
كافر للسلام لا يجوز صلوة به خلوهما الا يوسف ويشترط طهائين
الحدث والجنباء على الصحيح وصحة ان يضرب يديه على الصعيد
فينفضهما ثم يسبح بهما وجهه ثم يضر بهما كذلك ويصح بكل

كف

كف ظاهرا زراع الاخرى وباطنها مع المرفق ويستغنى عنه جنب
والحدث والحائض والنفساء ويجوز قبل وقت وصلي او شاة
فرض ونفل كالوضوء ويجوز تحفيف فوط الخفاف جنازة او عيد ابتداء
وكذا بناء بعد شروء متوضا وسبب حدث خلوهما لهما لا الحرف فوط
او وقية ولا ينقضه روة بل ناقض للوضوء والقدرة على ماء كاف
لطهارة وعلى استعمال غلوة وجد وهو في الصلوة بطلت صلوة
لان حصلت بعلها ولو نسيه المسافر في حجره وصلى بالتميم لا يعيد
وقال ابو يوسف يعيد ما دام في الوقت وسحب لرجل الماء تاخير
الصلوة الى الوقت ويجب طلبه ان ظن قرب قدر غلوة والافلا
ويجب شراء الماء ان كان له ثمنه وسياح ثمن المشرك والافلا كان
مع رفيقه ما طلبه فان منعه تيمم وان يتيمم قبل الطلب
او الجنب في المطر تحفف بالبرد جاز خلوهما ولا يجمع بين الوضوء
والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جرحا يتيمم والا غسل الوضوء
الصحيح ومسح على المرحج المسح على الخفين يجوز بالاسنة
من كل حدث موجبه الوضوء لا من وجب عليه الغسل ان كانا ملبسين
ظهرتا وقت الحدث هو ما وليه للمقيم وثلاثة ايام وليا لهما المسافر
من وقت الحدث وفرضه قدر ثلث اصابع من البدن على الاعلى او شئ
ان يبدا من اصابع الرجل ويمد الى الساق وفتح واصابعه خطوطا
مرة واحدة ويغتنم بالحزقة الكبير وهو يبدؤ منه قدر ثلث اصابع
الرجل اصغرها ويجمع فحرف لافي الخفاني بخلاف الخجاسة ولا فكشاف
وينقضه خافض الوضوء ونزع الخف ومنى المدة ان لم يغتف رجل

من البعد فلو نزع او مضت وهو متوضي غسلا رجله فقط وخروج كثر
القدم الى ساق الخف نزع ولو مسح مقيم مسافر قبل يوم وليلة بمدة
المسافر ولو مسح مسافر فاقام تمام يوم وليلة نزع والا تمسح والمعدور
ان ليس على الانقطاع فكلما أصبح والامسح في الوقت لا بعد خروج ويجوز
المسح ويجوز على البحر وهو خفيف الخفيف في ان يسهل قبل الحدث وعلى الجوع بمجلا
او منعوه وكذا على الخيتين في الاصح عن الامام وهو قولهما لا على عامة
والفلسفة وبرقع وقنازين ويجوز المسح على اللبيرة وخوقة القرحة
وخوها ويشدها بلا وضوء وهو كالغسل ويجمع معه ولا يتوقت
ويسح على كل العصابة مع فرجتها ان ضرتها حلتها كان تحتها
جراحة او لا ويكفي مسح اكثرها فان سقطت عن بر بطل والا
فلا ولو تركه بغير عذر جاز خلافا لها وضع على شفاة رجله دواء
لا يصل الماء تحتية عن غير اجزاء الماء ظاهر الدواء ولا ينقتر الى النية
في مسح الخف والبراس **باب** الحيض هو دم ينقذه رجم المرأة بالغة لا ذاء
بها واقله ثلثة ايام بلبا ليسا وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث
واكثره عشرة ايام ونقص اقله او زاد على اكثره ففوق اسمها ضرة وما تراه من
الا لوان في مذبته سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا الطهر المختل بين
الدين فيهما وهو يمنع الصلوة والصوم وتنقضه دونها ودخول المسجد
والطواف وقربان ما تحت الا زار وعند ممد قربان الفرج فقط ويكفر
مسحها وطبها وان انقطع تمام العشرة حل وطبها قبل الغسل وان انقطع
لاقله لا يجزئ حتى تغسل او يمضي عليها اذن وقت الصلوة الكاملة وان كان
دون عادتها لا يجزئ وان اغتسلت واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد

ولا حد لاكثره الا عند نسب العادة في ن من الاستمرار وان زاد
الدم على العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله استناضة والا
فحيض وان كانت مبتدأة وزاد على العشرة فالعشرة حيض والزائد
استناضة والنفاس دم يعقب الولد وحله حكم الحيض ولا حد
لاقله واكثره اربعون يوما وما تراه الحامل حل الحمل وعند الوضع
وقبل الخروج اكثره الولد استناضة وان زاد على اكثره ولها عادة
معروفة فلزائد عليها استناضة والا فالزائد على الاكثر فقط
استناضة والعدد ثبت وتنقل برة في الحيض والنفاس عند
وبينتي وعندهما لا بد من الملوحة ونفاس التوأمين من الاول خلافا
لهمد وانقضاء العدة من الاخير اجماعا والسقط ان طهر بعض خلقه
فهو ولد يصير به امر نفاس والامه ام ولد ويقع الطلاق المعلق
بالولادة وتنقض به العدة ودم الاستناضة كرعاف الدائم لا يمنع
صلوة ولا صوما ولا وطأ **فصل** الاستناضة وهي به سلس بول او
استطردق بطن او انفلات الريح او رعاف دائم او جرح لا يبرق
يتوضون لوقت كل صلوة ويمتنون به في الوقت ما شاؤوا من
ونقل وسيطل بخروج فقط وقال زفر بدخوله فقط وقال ابو يوسف
بانها كان في التوضي وقت الفجر لا يصل به بعد الطلوع الا عند زفر
والتوضي بعد الطلوع يصل به الطهر خلافا له ولا يوجب والمعدور
من لا يمضي عليه وقت الصلوة الا والعذر الذي ابتلي به يوجد
باب الجناسه الجناسه يطهر بد المصل وثوبه من النجس الحقيقي **فصل**
وبكل ما يع طاهر من زيل كالحل وماء الورد والدهن وعند نجد لا يطهر

والخف أن تجس نجس له جرم بالدلك المبالغ أن جف خلافا
 لمجد وكذا أن لم جف عند المي يوصف ويفق وأن تجس ما يبع فلا بد
 من الفصل والتميز نجس ويظهر أن يلبس بالفرك والأيض
 السيف ونحوه بالمسح مطلقا والأرض بالجفاف وذو النثر للصلاة
 لا للتميز وكذا الأجر المفروش والخص المنسوب والشجر والكلاء
 المقطوع هو المختار والمنفصل والمقطوع لا بد من الفصل وطهارة
 المرأة في نزول عيني اشترى نواله وغيره بالفصل فلا وثا أو
 سبعا والعمر كل مرة إذا ما كرهه والأيضا الخفيف لا مرة حتى ينقطع النفاط
 وقال محمد بعدم طهارة غير المنعم أبدا ويظهر بساطه نجس بحرق الماء عليه يوما
 وليلة وغوا الروث والعذرة بالهرق في الماء حتى يصدر ما دأ عند محمد
 هو المختار خلافا لآبي يوسف وكذا يظهر حمار وقع في المرح فصار
 ملما ونقي قدر الدرهم مساحه كعرض الكف في الوقوف وزنا بقدر
 مثقال في الكثيف من نجس مفلط كالدم والبول ولو من صغير لم يأكل
 وكل ما يخرج من بدن الأدمي موحيا للتطهير والمزفر الدجاجة ونحوه و
 بول الحمار والهره والقارة وكذا الروث والنجس خاها لها مائة دية
 الثوب من مختلف بول الفرس وما يركل ونحوه الطير لا يؤكل وبول النعش مثل
 رؤس الأبرص ودم السمك وخرطير ما كونه طاهرا لا الدجاجة والبطا
 ونحوها ولعالب البغل والحمار طاهر وعند أبي يوسف مخنقة وماء ذر على نجس
 نجس كعكس ولادة نجس طاهر في رطب نجس فظهرت فيه رطوبته
 أن كان حيث لم يمت قط نجس والآله كما لو وضع رطبا على صليقة بطين
 نجس جاف فنسيه ونزل طرا فلا بد من حكم بطهارة كخطه بالث عليها
 لو نجس

حمار

حمار وتوسر بفصل بعضها أو ذهب بعضها من كذا أو أنفذه الميت ولها
 طاهر فله فالحق والاستبراء منه ما يخرج من أحد السبيلين غير الرجوع
 ما سمي فيه غدر بل يسمى فهو جرح حتى ينقيه يدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني
 يدبر بالثالث في الشتاء وغسل بالماء بعد الجرح أفضل يغسل يديه أولا ثم يرفع
 ببطن أصبع أو أصبعين أو ثلاثة لا برؤوسها ويحرم مبالغة أن لم يكن
 صائما ويجب أن جاوز للنس المخرج أكثر من درهم ويعتبر ذلك ورا مخرج
 الاستبراء ولا يستنج بعظم ورث وعلعام وعيين وكذا استقبال القبلة ويستحب
 لبول وخرطير المذوء كتاب الصلوة وقت الجرح مطلق الجرح التاوه
 البياض المعترض في الأفق إلى طلوع الشمس ووقت الظهور من زوالها إلى
 أنه يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا لا أن يصير مثله ووقت
 الصلوة أنتماء وقت الظهور إلى غروب الشمس ووقت المغرب من غروبها
 إلى تغيب الشفق وهو البياض الكاش في الأفق بعد المدة وقالوا لا في المدة
 ووقت العشاء والوتر من أنتماء وقت المغرب إلى الشفق ولا يقدم الوتر على العشاء
 للترتيب ومن لم يجد وقتها لا يجباؤه عليه ويستحب الأسفار بالعجم بحيث
 يمكنه إذاؤه بغير ميل أربعين آية أو أكثر ثم أنه ظهر فساد الطهارة يمكنه
 الوضوء وإعادة الصلوة على الوجه المذكور والابزار للظهور التقيف وتأخير العشر
 قال لا تقدر الشمس والعشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخره لمن شق بالانتماء
 والآقبل النوم وتجيل ظهر الشاء والمغرب وتجيل العشاء يوم العجم
 وتأخير غيرها ومنع عن الصلوة وسجدة السجدة وسبق الجنابة عند الطلوع
 المستواء والغروب أو التعصير ومنع النفل وركعتي الطلوع بعد الصلوة
 الفجر والعصر لاعتقاده قضاء فائدة وسجدة تلاوة وصدقة جنازة ومنع النفل

منه الضيف ويقبل الرجل بالأول ويدبرها
 والثالث

بعد طلوع الفجر بأكثر من مئة وعين الفروع. وقت الخطبة أيا كانت
وقبل صلوة العيد ومنه الجمع بين صلواتين في وقت الأبرهة ومنه ذلك
من ظهر في وقت عصر أو شاء صلواتها فقط ومنه هو أصل فرض
في آخر وقت يقضيها لمن حاضرت فيه باب الأذان سنة للفريضة
دونه غيرها ولا يؤذن لصلوة قبل وقتها ويعاد فيه لو فعل خلافا لما في
في الفروع يؤذن للمغايبة ويقسم كذا المأوى الفدايت وخيف في اللواتي وكثر
تركها للمسافر المصل في بيته في المصرون بها لا الشاء ومنه الأذان
معروفة ويزاد بعد خلوصها في الفجر الصلوة خيرة الزم مرتين والأقامة
مثل ويزاد بعد خلوصها قد قامت الصلوة مرتين ويؤتى فيه ويجزئها
فيها ويكره التجميع التلحين ويستقبل فيها بهما القبلة ويحقل وجهه عنية
ويسير عند حصى على الصلوة وحى على الفلاح ويستدبر في صومعة ان
لم يقدر التحويل واقفا ويجعل أصبعيه في أذنيه ولا يركع في اثنا عشر ركعة
يجلس بينهما الألفين المغرب فيفصل بسكينة وقال لا يجلس خفيفة واستحق
استحق المأخوذة التنويع في كل الصلوة ويؤذنه ويقع على ظهره وجاز
أذان المحدث وكره أقامته وإفاد الجنب ويعاد كالذان المدة والمجنون
والسكران ولا تعاد الأقامة ويستحب كونه المؤذن عالما بالسنة والاولى وكره
أذان النبي والفاسق والقاعد لا أذان العبد والاعلى والأعرابي وولد
الزنا وإنا قال حصى على الصلوة قام الإمام والجماعة وإنا قال قد قامت
الصلوة شئخوا وإن كان الإمام غائبا وهو المؤذن لا يقعد من
حتى يحضر باب بشرط الصلوة هي طهارة بده المصلي من حدث
وجبت وغيب ومكانه وسستر عورته واستقبال القبلة والنية

وعند

عورت الرجل من تحت شتره الى تحت ركبته والامة مثل مع زيادة
بطنها وظهورها وجميع بدن المرأة عورة الا وجهها وكفها وقد مرها
في رواية وكثر ربع عضو هو عورة يمنع كالسبط والفخذ والساق
وشعرها النازل وذكره بمفرده والأشياء ومجدها وخلقه الأدب
بمفردها وعند أبي حنيفة ما يمنع انكشاف الأكتاف وفي النصف ربع
عورتها وأنها وعادم ما يزيل النجاسة يصلي معها ولا يعيد ولو وجد
ربع طاهر وصلى عاريا لا يجزئ وفي أقل من ربع يجزئ الأفضل
الصلوة به وعند محمد تلزم وإن لم يجد ما يستر عورته فصلت فاعاد ركوعه و
سجود جازو الأفضل أن يصلي قاعدا يأمأه وقبلته من بكة عليه الكبة
ومن بعد جهتها فإن جهرها ولم يجد من يسأل عنها مخبر وصلى فإن علم
بخطاها بعد ما لا يعيد وإن علم فيها استدار وبنى وكذا إن تحول
لأيه وإن شغى بلو تحرك لا يجوز وإن أصاب عنداني يكون أن أصاب
جارت وإن تحرك قوم جرتا وجهها حال أمامهم جازت صلوة
لم يتقدم بخلوة في تقدم أو علم حاله وقيل خالفه وقيل المأخوذة قدرته
ويجوز قصد قبل الصلوة بتجديدها ونم التلطف إلى القصد أفضل ويكفي مطلق
النية للنفل والسنة والتراخي في التحديد للفرق شرط تعيينه كالعصر مثله وسر
المقصد ينوي المتابعة أيضا وليجوز ينوي الصلوة له والدعاء للنية
ولا يشترط نية عدد الركعات باب صفة الصلوة فرضها الترتيب وهي شرط
والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود الأخير قد رتبته وفي
أركان والمزوج يصنع فرض خلافا لها وأجبره قراءة الفاتحة وقسم سورة و
تعيين القراءة في الأوليين ورعاية الترتيب في فعل مكره وتعديل الأركان وعند أبي يوسف

هو فرض والقعود الأول والشهادة واللفظ السلام مخوف الوتر وتكبيرات
 العيدين والبر في محل والأسرار في محل واستدراج اليدين للركعة ونشر
 أصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعظيم والتأييد سراً ووضع يديه
 يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتبجيل ثلثا الرفع منه واخذ ركبة يديه
 وتوزيع أصابعه وتكبير السجود وتبجيل ثلثا ووضع يديه وركبته وفرض رجله
 ونصب اليمين والقعود واللبس والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وأدائها
 نظراً إلى موضع السجود وكظمه عند التشاوب واخراج كفيه من عند التكبير
 ودفع السعال ما استطاع والقيام عند حي على الصلوة وقبل عنده حتى الفلق
 والشروع عند قدامت الصلوة فصل بينه وبين الخشوع في الصلوة وإذا أراد القول
 فيها كبر حاداً فبعد رفع يديه بحاز يا بابه شمس اذنيه وقيل ما بين يديه وعند يوسف
 يرفع مع التكبير لا قبل والمرأة ترفع حذاء منكبها ومقارنه تكبير المذموم تكبير الامام
 افضل خله فله ولوقال بدل التكبير الله اهل او اعظم او الرحمن اكبر والاله
 الله الله او كبر بالفارسية صح وكذا الوقار بها باجاعة العربية او ذبح وسبق بها
 وغير الفارسية من الاسن مثلاً في التمجيد ولو شرع باللهم أغفر لي لا يجوز
 وقال ابو حنيفة ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره
 تحت سترته في كل قيام سبق ذكره وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة فيضع في
 القنوق وسلية المنارة خلو قال ويوسل في قنوق الركوع وتكبيرات العيدين اتفاقاً
 ثم يقر سبباً على آخره ولا يرفع اليدين وحجت وجهر في آخره خلو قال في
 ثم يتقون سر اللوامة فيأتي به المسبوع وعند قضاء ما سبق لا المقتدى
 ويؤخر عن تكبيرات العيدين وعند ان يكوف هو تبع للثناء فيأبى المقتدى وثمة
 على تكبيرات العيدين ستره اول كل ركعة لا يبدل الفاتحة والسورة خلو قال محمد

لما في صلوة الخافه وهي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست
 من الفاتحة ثم لا من كل سورة ثم بقا الفاتحة وسورة او ثلث آيات
 واذا قال الامام ولا الضالين امن مصر والمؤمن سراً ثم يكبر راسه ويكبر
 يعتمد يديه على ركبته ويفرج أصابعه باسطاً ظهره غير رافع رأسه ولا يمسك
 له ويقول ثلثا سبحان رب العظيم وهو رناه ويستحب الزيادة مع الايتار عن الورد
 للمعروف ثم يرفع الامام قائلاً وسبح الله بحمده ويكفي به وقال لا يرفع اليدين
 للحمد ويكفي المقتدى بالتحميد اتفاقاً والمنفرد يجمع بينهما في الأخير وقبل
 كالمقتدى ثم يكبر ويسجد فيضع ركبته ثم يديه ثم جهرته بيمينه
 أصابع يديه محاذية اذنيه ويبدى بيمينه ويحاذي بطنه عن فخذه ويؤخر
 أصابع رجله نحو القبل والمرأة تنخفض وتلزم بطنها بخديها ويقول
 سبحان رب الاعلى ثلثا وهو ادناه ويسجد بأنفه وجهرته وان أقصر على
 أحدها او على كور عمامة جاز مع الكراهة وقال لا يجوز الاقتصار على الله
 من غير عذر ويجوز على فاضل بقوله وعلى شئ يحبد حجة يستقر سجدة على لا يستقر
 وأن سجد المزمع على ظهره من صومعة في صلوة جاز وهي تتم بالرفع عند محمد
 وعند ابى يوسف بالوضع ثم يرفع رأسه مكبراً ويجلس مطمئناً ويكبر
 ويسجد مطمئناً ثم يكبر للركعة فيرفع يديه ثم ركبته ينهض قائماً
 من غير قعود ولا اعتماد بيديه على الأرض والثانية كالأولى الا أنه لا يثنى
 ولا يتعوز ولا يرفع يديه الا في فقير صفيحاً فاذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية من الركعة الثانية افترش رجل اليسر قبل يسارها ونصب يمينه
 ووجه أصابعها نحو القبل ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه مقبلة
 نحو القبله وقرأ استغفر الله ربك مسجوداً رجم الله والتحيات لله والصلوة

والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السمع عليكم
على عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
ولا ينفع هذا في القعدة الاولى ويقدر ايضا بعد الاولى في الفاعلة واحدة
وهي افضل وانما سجدت جاز والقعود الثاني كالاونة والمراة تتوزع
فيهما وهي ان تجلس على اليسر واليمن وتخرج كلتا رجليهما من الجانب اليمين
فاذا اتم الشهادتين صلى على النبي صلى الله عليه واله وسلم وسماها شاميا يشبه الفاعلة
القرآن والادعية لما شرفه لما يناسب كل يوم الناس ثم يسلم على يمينه مع
الامام به متعة يمينه ويساره من الحفظ والناس الذين هم في الصلوة
والمسند كذلك يسلم امامه في الجانب الكهوفيه وفيها ان حاز والمنفرد
الحفظ فقط فصل يجزى الامام بالقرآن في الجمعة والعيد والغير واوي
المغرب والعشاء اذ هو قضاء وحده المنفرد في النقل الليل وفي الفرض لا
المهرق ان كان في وقتهم وفصل الظهر وعينها حتما في اسوة ذلك وادى بالبر
اسماء غير وادى الخافه اسماع نفسه في الصحيح وكذلك ما يتعلق بالنطق
كالطه والفقاق والاشياء وغيرها ولو ترك سورة اولى العشاء قضا
في الفرض مع الفاعلة وترجمها ولو ترك فاعلمها لا يقضيها وفرض القراءة
وقال ان قلت ايات قصار او اية طويلة وستشبه في السورة الفاعلة وان
سورة شاموا منه نحو البروج او تشتفت في الفجر وفي المفرد بعبارة آية
او حقون واستحسنوا اطوال المفضل فيها وفي الظهر واسما في العصر
والعشاء وقصاره في المغرب ومن المجرى الى البروج طوله ومنها لا يمين او ساء
ومنها الى آخر قضاء وفي الفرض بقدر الحال ونظارة الاولى على الثانية في
الفرض فقط وعند في الكل ولا يتغير شيء من الروايات لعل في حيث لا يجوز عليه فذكره

التعجيل

التعجيل ولا يقرأ المزمع بل يستمع وينصت وان قرأ امامه اية التزكيب
والتهيب او خطب او صلى على النبي صلى الله عليه واله وسلم والذان في سواه
فصل الجماعة سنة مؤكدة واول الناس بالامامة اهل بيته بالتسليم ثم اقر
هم وعندنا يوصف بالعلم ثم اورد ثم استمر ثم احسنهم خلفا و
يكبر امامه العبد والاعراب والاعمى والناسخ والمبتدع ولولا اننا فان
تقدموا جاز ويكره تطهير الامام الصلوة وكذا جماعة النساء وحدهن
فانه فعلى تقف الامام وسطرين كالقراءة ولا يحضر الجماعة الا الجوز
في الفجر والمغرب والعشاء وجوز احضار طائفة الكل ومن صلى مع واحد
اقامة عن يمينه ويتقدم على الاثنين فصاعدا ويصلي الرجل ثم الد
الصبيان ثم الخناثا فان حازت مشتملة في صلوة مطلقة مشتركة بخرقة
واحدة في مكان واحد بل عايل في الصلوة ان نويت امامتها ولا تدخل في صلوة
بلونية ارضا ومن اقتدا رجل باحدة او بسبي وطاعة يعزور وقارنى باقى
ويكتس برهان وغير موم بموم ومفترض يستقل او بفرض فرضا آخر ويجوز
اقتداء مناسل باسبح ويستقل بفرض وموم بمثل وقام باحد وكذا اقتداء
المتقضى بالمتقضى والتمام بالقاعد خلافا لمحمد فاعلم وان علم ان امامه كان محمدا
اعاد وان اقتدى به ائمة وقارنى باقى فسدت صلوة الكل وقال الامام القاسم
فقط ولو استخلف الامام القاسم امتيا في الغريبي فسدت باب
الحدث في الصلوة من سببه حدث في الصلوة متقضى وبني والاستئناف
افضل وان كان اماما جازا الى مكانه فاذا توفى عاد واتي في مكانه
حيث ان كان امامه لم يفرغ والافقو بخير بين العود وبها الاعان حيث
تعودوا بالتمرد ولو احدث عند استئناف وكذا العودى او اعلى على او

أو احتلم أو قهر أو أضايقه بخاسه مانعة أو شج أو طغاة أحدث
 فخرج من المسجد وأجاز الصفوف خارج ثم ظهر له لم يحدث ولو لم يخرج
 أو لم يمازني ولو سبق الحدث بعد الشهد ترضاه وسلم وإن تمه في
 هذه الماهل أو عمل ما ينالها عتت وتبطل عند الإمام أو رأى في هذه الماهل
 وسويتم مائة أو عتت مدة الماسح أو نزع خفيه بعد قليل أو قلعه الأيمن
 أو وجد العار فربا أو قدر الموضع على الأركاء أو تذكر صاحب الترتيب
 فابتة أو استخلف القاري أمينا أو طلعت الشمس في الفجر أو دخل وقت
 العصر في الجمعة أو زان عند المعذور أو سقطت الجيرة عتت ولو اختلف
 الإمام مسبقا عتت فإذا أتم صلوة الإمام يقدم مدر كاليست ثم
 لو لم ينالها بعد بضة والأول أن لم يكن خرج ولا يفر من فزع ولو فزع
 الإمام عند الاختتام أو أحدث عتت عند صدق صلوة مائة مسبقا لا أن
 تكلم أو خرج من المسجد ومن سبقه الحدث في ركوع أو سجود أعادها
 حتى أن بني ومن تذكر سجدة في ركوع أو سجود فسجدتها ندب أعادها
 ومن أتم فراقحدث فإن كان المأموم رجلا يتبعه للمستمع أو من
 لم يستخلفه والأفيل يتبعه فتفقد صلواتها والأصح أنه لا يتبعه
 فتفقد صلوة دون الإمام ولو حضر عن القراءة جاز لا الاستخلاف
 خلوه فالي هو الله أعلم باب ما يفسد الصلوة وما يمكن فيها من
 الكلام ولو سلم أو نحو أو في نوح كذا الخطأ بها ينبغي كل يوم الناس
 وهو ينبغي طلب منهم والأئمة والتأويل ولو كانت عتت
 فله فالأبى يكون والجماع يفرج أو مقيمة لا في الذكر البتة أو السناد أو
 بلوغه وتسمية عاتيس وقصد جوع بالمدة أو الميلة أو السجدة أو
 المدة لا الماهل أو الماهل

أو الاسترجاع أو الحوفل خلوه فالأبى يسما ولو أراد بذلك أعلوه أن
 الصلوة لا تفسد اتفاقا ولو فزع على غير ما مده فسدت لأن الفزع على
 أمانه مطلق في الأصح والستدوم عدا أو رده وأقر أنه من مصحف خلوه
 لها أو كره وغرب وصحبه على نجس خلوه فالأبى يوسف إنما إذا أعادها
 على طاهر الحال الكثير وشروطه في غير ذلك لا شرعه فيها ثانيا ولا أن نظر
 إلى مكسب أو كسر أو كسر ما يبدى أسنانه روة الممتعة وتفسد في قدرها أو
 أن تمر ما في موضع سجدة إذا كان على الأرض أو جاز في القضاء إذا كان
 على الماء أو في الماء ولا تفسد وينبغي أن يغزأ ماله في الصلوة الممتعة
 طول ذراع وغلظ اصبع ويؤب منها ويجعل على أحد جانبيه ولا يبغي ولو
 لا الخط ويدرا المازن بالأسارة أو التبع لا بهما أن عتت السجدة أو
 قصد المروءية وبها جاز تركها إلا مرة المروءية ستر الإمام مجزئة
 عتت الصوم ولو صلى على شوب بطانة نجس صح أن لم يكن مكررا وكذا
 لو صلى على طرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك أو لم
 تحرك الأخر ولا فصل وكذا عتت بتقوية أو بدنه وقلب الماهل المارة بكنه
 السجود وفرفة الأصابع والتخفيف والالتفات والأقفاة والتدريس
 والتأني ودة السلام بيده والتدريج بلوغه ومكف فزع وسدله
 والتشاور والتعطى وتحيين بنية والصلوة مفقودة الشرا وحاسر
 الرأس لا تذلل وفي ثياب البذل مسج جهه فربما من القرب ونظره
 إلى السماء ونظره إلى أو التبع سيد خلوه فالأبى أو قيام الإمام في صلاة المسجد
 وانفراد على الدكا أو الأرض والقيام خلق صفه فمخرجهم وليس شوب
 فيه تفاوت وير وأن يفتح فزع رأسه أو يديه أو يذلة سورة الماهل

صغيرة لا تبدأ ولا تنظر ولا تغدو روح أو سقط على الرأس لا قبل الميتة
 والعقب وقيام الإمام في المسجد ساجدا في طائفة واحدة ^{الظهر}
 قاعد يتحدث والي محف أو سيف معلقة إلى شمع أو سراج ويصلي بساطه ذي
 تساوير أن لم يسجد عليها وكرة البهل والحقى الرطب ونفقا بمجد وعطف باب
 والفتح بواز عند الخوف على مناعة ويجوز نقشة بالمص وماء الذهب والبول
 ومخون فوق بيت فيه مسجد باب ^{الوتر} ^{والشعر} ^{الوتر}
 واجب وقال سنة وهو ثلث ركعات بسلاوم واحد يقرأ في
 كل ركعة من الفاتحة وسورة وتخت في ثلثة دائما قبل الركوع بعدما
 كتب ورفع يديه ولا يقف في صلوة غيرها ويستحب الموتر قانت الوتر
 ولو بعد الركوع والاتباع قانت الفجر خلافا للي يوقف يد يوقف ساكتا
 فالظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان
 وقبل الظهر والجمعة وبعدتها أربع وعند أبي يوسف بعد الجمعة
 وندب الأربع قبل العصر أو ركعتان والست بعد المغرب
 والأربع قبل العشاء وبعدتها وكرة الزيادة على أربع ركعة
 في نفل النهار لا في نفل الليل إلى غان خلافا لما لا يناد على
 الثمان والأفضل من كثرة الركعات والقراءة فرض في
 ركعتي النوى وكل النفل والوتر ويلزم نفل شرع فيه قصدا
 في الليل المشي أفضل وضو القيام ولو عند الطلوع والغروب لأن شريعنا أنه
 عليه ولو سوى أربعاً وافد بعد التقعود المأول
 أو قبله قضى ركعتيه قال أبو يوسف يقضى
 أربعاً الوتر قبله وكذا الخلاف

والأفضل فيهما أربع وقال
 في الليل المشي أفضل وضو القيام

وكذا الخلاف لوجود الأربع مع القراءة أو قرأ في إحدى الأخرين
 فحسب ولو في الأولين أو إحدى الأخرين فقط وتركها
 في إحدى الأولين أو إحدى الأخرين فقط قضى كعتين
 اتفاقاً ولو قرأ في إحدى الأولين لا غير وفي إحدى الأخرين
 واحد الأخرين بقضه أربعا وقال محمد يقضى ركعتين ولو ترك
 السجدة الأولى فيه لم يطل خلافاً لمحمد ولو نذر صلوة في مكان
 ناداه في أدنى شرف فامنه جاز ولو نذرت صلوة أو صوما في نذر
 فحانت فيه لمزم القضاء ولا يصلي بعد صلوة مثلها ورج النفل فاعدا
 مع القدمة على القيام ولو قعد بعدما افتتح فاعدا جاز ويكره طول الزمان
 وقال لا يجوز إلا بعد زوايتك خارج المصومين إلى أن يهرق
 نوره من دابة يربى بنزول خله قال أبو يوسف ويكره لا يبيى
 فباللذات أربع سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر
 وبعد جمعة عشرون ركعة بغير تسليح أو جلوس بعد الأربع ركعات
 بقدرها وسنة في ليلة مرة فلا يترك كمثل القوم قبل ويكره قاعدا
 مع القدمة على القيام وتوتر جماعة في رمضان فقط والأفضل
 في السنين المنزل الألترا أربع فصلا يصلي أيام الجمعة بالثلاثين سنة
 ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطل القراءة ويغنيها وقال الإمام
 شريد عوب بعد ما تحسب بطلانها ولا يخطب وإن لم يحضر صلوا فزارها
 ركعتين أو أربعاً لم يوف والخلا والريح والفرع ^{الصلوة}
 جماعة في الاستسقاء فان صلوا فزادى جاز ولا يصلي الإمام بالثلاثين
 ركعتين بجمع فيها بالقراءة ويحاطب بعدهما خطبتين كالعيد عند

الشعر
 أو نزع النجاسة من النجس

وعند أبي يوسف

لا يصلي في وقت الصلاة
 في الصلاة الجهرية والسريرة

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الوقت الذي يجب فيه الركعة الثانية
من الصلاة في وقتها

خطبة واحدة ولا يقبل القوم أن يفتتحوا بغيرها عند محمد
ويخرجون ثلثة أيام فقط ولا يحضه أهل الذمة بالترك الفرضية
شرع في فرضها فقبلها لم يسجد للوحي يقطع ويقضى ولا يجد
وهو في الرابع يتدفعها ولو سجد ثلثة ركعات ويقضى منقطعاً
إلى العصر ولو في الغيم أو المغرب يقطع ويقضى بالحق يقضى
الثانية سجدة في قديم ولا يقضى ولو كان في ستة الظهر فلو
فأقيد أو غطيت يقطع على شفع وقيل يتمها وكذا خروج
من مسجد إذا فيه قبل أن يصل ما أتت لها الأمن تمام بهارة
أخرى وإن صلى لا يكره إلا في الظهر والمساء أن شرع في الإقامة
ومن خاف فوت الغزاة أن أتت منه يتركها ويقضى
وإن رجا أدراك ركعة لا يتركها بل يصلها عند باب المسجد
ويقضى ولا ينقصه إلا بقضاء الفرض وعند محمد يقضى بعد العشاء
إلى النزال ويترك ستة الظهر في الحالين ويقضيها في وقتها
شفعاً وغلبها وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى إلا بركعتين
أدرك ركعة واحدة من الضحى جماعة لم يصل جماعة بل أدرك
فضلها ومن أتى بمسجد ولم يترك جماعة ينقطع قبل الغزاة ما شاء
ما لم يخف فوته ومن أدرك الإمام ركعة فلو وقف حتى رفع
رأسه أدرك تلك الركعة ومن ركع قبل إمامه فأدركه إمامه فيه
سبح دكوه بأقضا والفوات الترتيب بين الجماعة والوقتية
وبين الفوات شرط فلو صلى فرضاً ذكر أن ثلثة فسد فرضه وهو
وعندها باتا فلو قضاها قبل وأنت بطلت فرضية ما سأل
تكون

هذا هو الوجه الثالث في بيان
الوقت الذي يجب فيه الركعة الثانية
من الصلاة في وقتها

هذا هو الوجه الرابع في بيان
الوقت الذي يجب فيه الركعة الثانية
من الصلاة في وقتها

هذا هو الوجه الخامس في بيان
الوقت الذي يجب فيه الركعة الثانية
من الصلاة في وقتها

والأصح عنده لا يندرج والوتر كالفرض وهو فذركه فسد منه والجماع
ولو صلى العشاء بلا وضوء فاسأله على سنة والوتر بعد السنة لا
العشاء ولا بعد الوتر خلافها ولا سبيل لأن الفرضية لا يبطل أصل
خلافها لم يثبت الترتيب بضيء الوقت وبالنيان ويعيد مرة الفوات
ستاً جديدة أو قديمة ولا يعود يعودها إلى الفلة لم ترك ستاً أو أخذ
وشرع يؤتي الوقت مع بقا الفوات ثمانية فرض جديد وفصل وقته
بعد ذلك الوقت وقته وكذا الوقت في تلك الفوات لا يؤخذها أو فرض
فصل وقته ذكره ولا يقبل ترك الصلوة عمداً ما لم يجد ولو ارتد
عقب في صلاته ثلثة أسدق وقته لزم إعادة ولا يلزم قضاء ما
زمان الأربعة ولا قضاء ما فات بعد أسدق في دار الحرب إن جعل قبر
باب سجود السجود أو سها برأيه أو نقصان سجد سجدتي بعد التسليم
وقيل بعد واحدة وتحدو ستم ويا بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والوعاء في قعد
السجود هو الصحيح ويجب أن قوا في ركوع أو سجود أو قعود أو قدم ركنا
أواخره أو ركعة أو غير واجباً أو تركه كركوع قبل القراءة أو تأخيرها
الثالثة بزيادة على التشهد وركوعين والمهرقما بخوفه بالعكس وترك
الأول وقيل لا يفد إلى ترك الواجب أو تشهد في القيام أو الركوع واجب
وإن سجد ركعتين سجدتان ويلزم المصلي سجداً ما شاء
لا يسجد ولا يسجد مع الإمام ثم يقضي سجداً من القعود الأول
وهو إليه أقرب عار والآخر يسمى للسجود وان سجد في الأخرى
ما لم يسجد للسجود فان سجد بطل فرضه بوقوعه عند سجدة وسجد
عند أبي يوسف ومبارك وفقد خلافه لم يفسد سجدته إن شاء وإن
تفرد

هذا هو الوجه السادس في بيان
الوقت الذي يجب فيه الركعة الثانية
من الصلاة في وقتها

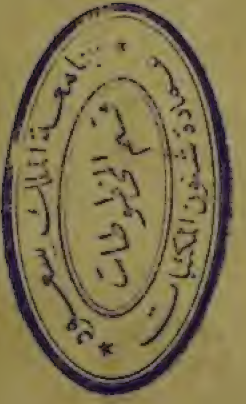
في التوبة شفاعا عاد وسلك ما لم يسجد وان سجد شق رصده وسجد للمهو
 ويضمه سادسة وركعتان ثقل لا عريضة لو قطع ولا يتوبان
 عن سنة الظهر ومن اقتدى به فيها صلاهما فقط
 ولو افسد قضاها وعند سجد يصلي ستا ولا يقضي الوضوء
 وسجد للسهو في شفع المنطوق لا يني عليه ولو بني مع
 وسجد من عليه السهو يخرج من الصلوة موقوفا ان سجد
 عاد اليها والا لا يصح اقتداءه سنة اقتداء به بعد سجدته ويصلي
 اربعاً بنية الإقامة ^{انما} ويكفي وضوءه بقعة ^{انما} لا يسجد والا فلا
 وعند سجد لا يخرج فيثبت الاحكام المذكورة سجد اول ولو سجد
 من عليه السهو نية ان لا يسجد بطلت نية وله ان يسجد
 وان شك في صلاته كمثل ان كان اول ما عوض له استقبل
 والاخرى في عمل بقلبه ظنه فان لم يكن له ظن بنيت الاقل
 وقعد في كل موضع ان حمل في موضع القعود ولو حمل
 مصا الظهر اذا تمها فسلم ثم سجد على ركعتين اتمها
 بلك صلوة المريض عجز عن القيام او خاف زيادة الجوع
 بسببه صلى قاعدا يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود
 او لم يبرأ منه قاعدا وجعل سجوده اخفض ولا يرفع الى وجهه
 شيئا للسجود فان فعل وهو يخفض رأسه صح ايماه والا فلا
 وان تعذر القعود مستلقيا ورجلاه الى القبلة او
 مضطجعا ووجهه اليها وان تعذر الايماه برأسه اخبر
 ولا يمين بعينه ولا يجايبه ولا بقلبه وان قد عجز عن القيام

هذا ان سجد
 وهو في الصلاة
 في ركعة واحدة
 لا في ركعتين

ويجز

ويجز عن الركوع والسجود يوم قاعدا وهو الافضل من الايماه
 قائما ولو مرض في أثناء الصلوة بني بقدر ما قدره ولو افتتحها قاعدا
 يركع ويسجد فقد ربي القيام بنينا قاعدا قال محمد بن ثابت
 ان افتتحها بايماه فقد ربي على الركوع والسجود استأنف المنطق
 ان يتكلى على شيء ان اعني ولو صلى في ذلك جاز قاعدا بلا مذر
^{في ركعة واحدة} خلا فالحال وفي المربوط لا يجوز بدله عند ربي ان يركع
 او يجز يوما وليلة بغيره وعند سجد يقضي ما لم يدخل وقت سكرته
 بالسجود التلاوة يجب على من تلا آية من اربع مشرأة في الا
 والركعة النخل والاسرى والمرسيم والفتح والبقا والقل
 والمغزل ومن فصلت والتجمل والاستغفار والعلق ومن
 سمع ولو غلب قاصدا وعلى المؤمن تبتدؤه ايامه ولا يجز
 اصلا الا على سماع ليس معه في الصلوة ولو سمعها الصالح
 ليس معه لا يسجد في الصلوة ويسجد بغيرها فان سجد فيها لا يجز
 ولا يبطل الصلوة ولو سمعها من امام فاعتدى قبل ان يسجد
 يسجد معه وان اعتدى بعد ما سجد فان دخل في تلك الركعة
 لا يسجد اصلا وان في غيرها سجد خارجا في الصلوة كما لو افتقد
 ولا يقضي الصلوة خارجا ندوها شمدخل في الصلوة واعادها
 وسجد كقصة عن التلاوة وان سجد الاولى شرع واعادها
 يسجد اخرى ولو كرر آية واحدة في مجلس واحد كقصة سجدة
 واحدة وان بدلتها او المجلس لا تسمى الشوب والتدبير
 والانتقال من غصن الى اخر تبديل وان تبدل المجلس للسمع

وان زاد ساعة لا يقضي



هذا ان سجد
 وهو في الصلاة
 في ركعة واحدة
 لا في ركعتين

هذا ان سجد
 وهو في الصلاة
 في ركعة واحدة
 لا في ركعتين

في وقتها والاذن العام والخاص والمصر كل موضع له امير

واتحد مع تكرار الوجوب عليه وان اتحد مجلس الثاني وان تبدل
بمجلس الثاني واتحد مجلسه لا وكيفيته ان يسجد بشرائط (الصلوة) ^{في}
بين تكبيرتين من غير رفع يده ولا تشديد ولا سدوم وكبره ^{سورة}
وبدع آية السجدة لا عكس وندب ان يضرب اليها آية او آيتين
قبلها واستحسن اخفاؤها عن السامعين ونقض بالسافر
من جاوز بيوت مصر من جانب خروج مرياسيها وسطا ثلثة ايام
قصر الفرض كالمطعم وسافر ضديه ركعتين واعتبر في الوسط في السفر
سبيل الابل ومشى الاقدام وفي الجراعت والبرج وفي الجبل ما يليق به
فلوات المسافران فعد في الثانية تحت واسماء والافضل تصح ونزال
على حكم السفر في بدخل وطنه او بنوى مدة الإقامة ببلدا خرو
او قرية وهي ثلثة عشر يوما او أكثر ولو نزلوها بموضعين مكة
ومني لا يصير مقيما الا ان يبيت باحدها وقمران ذوى اقل منها
اولم ينو بقى سنين وكذا مسكنوها بأرض الحرب او حار صورا
فيها مهنرا او حاصروا أهل البغي فودارنا في غيره ويتم اهل
الاجنية لو نزلوها في الاصح واقعدا المقيمين في فيها وقصر وبيت
القديمه قراءه في الاصح مستحب ان يقول لها مؤتمرا ^{في}
مسافرو يبطل الوطن الاصل بمثلها لا بالسفر والاصل وقائمه السفر ^{في}
نقض في الحضر ركعتين وقائمه الحضر نقض في السفر اربعاً والمعتبر
في ذلك آخر الوقت والعامي كغيره ونية الإقامة والسفر تعتبر ^{الاصل}
دون النية كالعبد والمرءة والجندي بالجمعة لا بغيره ^{في}
المطروفتان والسلطان او نائبه ووقت الظهر والخطبة قلها

ولو أقعد المسافر بالمقام في الوقت
صحة ويصح بعده لا يصح

في وقتها والاذن العام والخاص والمصر كل موضع له امير

وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وقيل بالواجب اهل
في اكبر مساجده ولا يسجد فيها ما انقلبه بعد الصلاة
ونقض في مصر في مواضع هو الصحيح وعن الامام في موضع
وعند ابى يوسف في موضعين ان حال بينهما منى مصر
في الموسم تنسخ الجمعة فيها الخليفة وامير الحجاز والامير الموصلي
ولا يعرفات وفرض الخطبة تنسخه او نحوها وعنده لا
من ذكر طويل يستحق خطبة وتنسخها ان يخطب قائما على طر
خطبتين يفصل بينهما بمجلسة مشتملتين تلاوة آية و
الايضاء بالقوى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فليكون ذلك
واقبل الجماعة ثلثة شعبي الامام وعند ابى يوسف ثلثان وقيل
بمصر فلو نزل قبل سجوده يستأنف الظهر وعند ابى يوسف ثلثان
الا ان نزلوا قبل شروعه وبطل مجموع وقت الظهر وشروط
وجوبها ستة الإقامة بمصر والذكورة والصحة والحرية
وسلامة العينين والرجلين فلا تجب على الاعرج وان وجد
فانداخلها فالحل وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج الضر
ان كان يسمع النداء يجب عليه عند منعه ^{في}
عليه ان اذا بها اجزائه عن فرض الوقت والمساقر والعبد
والمرغض ان يؤتم فيها وتنقض به ومن لا عند الموصلي
الظهر قبلها جاز مع الكراهة شلانا سعي اليها والامام
فيها يبطل ظهره قال لا يبطل ما لم يتك الجمعة وشيخ فيها

في وقتها والاذن العام والخاص والمصر كل موضع له امير

وكوه للمعدون والمسبحون اداء الخطبة جماعة في المصلي يومها
 ومن اذركها في الشهادتين وسبحوا التسوية بجمعة وقال محمد
 بن علي بن ابي نضر اكثرت الثانية واذا خرج الامام فلا صلوة
 ولا كلام حتى يفرغ من خطبته ولا يباح الكلام بعد فريضة
 ما لم يشرع في الخطبة ويجب التسوية وترك البيع بالاذان الاول
 فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوا استقباله
 فاذا تم الخطبة اقامت بالتعليق يجب صلوة العيد وشرائطها
 كشرائط الجمعة جوبا واداء تسوية الخطبة ونحوها في النظر
 ٧ شياء ان ياكل قبل صلوة ويساك ويغسل ويغتسل ويلبس ثيابا
 ويؤتي فطرة ويتوجه الى المصلي ولا يحج بالكلية في طريقه
 خذو فالحمل ولا يستقل قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس
 قدر ربع او يحايى الى زوالها وصفتها ان يصل ركعتين
 يكبر تكبيرة الاحرام ثم يركع ثم يكبر ثلثا ثم يركع الفاتحة
 وسورة شريك ركع ويسجد ويسجد في الثانية بالقرآن
 ثم يكبر ثلثا ثم يخرج للركوع ويرفع يديه في الزواشد
 ويخطب بعدها خطبتين بعد الناس احكام الفطرة
 ولا تقتضي ان فائت مع الامام وان منع عزها في السجود الاول
 صلواتها في الثاني ولا يصل بعده والا ففطره لكن يجب تأخير
 الاكل فيها الى اذنه ولا يكره قبلها في الثمار ويجوز بالكلية في غيرها
 المصلي يعلى في الخطبة فكثير التشويق والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثلث
 والثالث بعد رويها عذر والاجتماع يوم عرفه تشبها بالواقفين

ليس بشئ ويجب تكبير التشويق من معرفة الى خروج العيد
 على المصلي بالمعنى ففرض اذن جماعة مستحبة وبالاقيداء
 يجب على المرأة والمساكين ومنعها الى عصر اخر ايام التشويق
 على ان يصل الفريضة على العمل وصفتها ان يقول مرة الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر ولا يترك الفريضة
 ان تركها امامه باصلوة الخوف ان اشتد الخوف من عدو او سبع
 جعل الامام طائفة بازاء العدة وصل بطائفة تركه ان كان مائلا فزا
 او في الفريضة ركعتين ان كان مقبلا او في المغرب ومضت هذه الى
 العدة وجاءت تلك الطائفة وصل بغير ما بقى وسجد وحده
 ونهبط الى العدة وجاءت الطائفة الاولى وامتوا بالقرآن
 الطائفة الاخرى وامتوا بقراءة وبطلنها المشي والركوب
 والمقابلة وان اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الهيئة صلوا
 واحدا ركعتين فامون الحائز جنة قدره اعجزوا عن الصلوة ولا يجوز
 بلا حصر عدد ركعاته ولا يجزها بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 صلوة الجماعة تجوز المختص الى القبلة على شدة اليمين واختلاف
 الامم لبقاء ويلتزم الشهادة فاذا مات شذوا الحية وعرضوا عينيه
 وتجب تعجيل دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سرير محرق وقرا ويسد عنقه
 ويجرد ويؤتى بالموضوء واستنشااق وغسل بماء مغلي يسدر
 او خرصان وحده والاقوال قرا وغسل راسه وحية بالخطم
 واضجع على سارده فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي القت من
 ثم يمسح على يديه من شدة وميض يظن جوفه فان خرج من شدة

غسل ولا يجيد غسله ولا وضوءه يستغفر بثوب ويجعل الخنوق طعنا
 ولحمته والكافور على مساجده ولا يساخر شجره وطينه ويقصر
 ظفره وشعره ولا يخنق شريكه وسنة كفن الرجل تقصير وهو المنيب
 الى المقدم وازاد ولقافة وعما من القرن الى القدم واستغنى به
 بعض المتأخرين العمامة وكفايتها من لقافة وسنة كفن المرأة دبر
 وخمار وشارف لقافة وخرقة تربط على ثدييها وكفايتها من خمار
 ولقافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه بل وضوءه
 ويستحب الايض ولا يكفي الا في حال حيوة بقرينة الاقرب
 وخرقة قبل ان يدع فيها وتوسط اللقافة ثم الازار عليها شدة
 يقص ويوضع على الازار شميلف الازار من قبل ساره شدة بينه
 ثلث لقافة كذلك والماء بلبس الريح ويجعل شعرهما صغيرين
 على صدرها فوق شملها فوق ذلك تحت اللقافة ويجعل الكف
 ان خيف ان ينشر فصل الصلوة عليه في كفاية وشروطها
 اسلام الميت وطهارة واول الناس بالتقدم فيها المسلمان
 ثم النصارى ثم اهل النار ثم الولا الاقرب فالاقرب الا الاب
 فانه يقدم على الاب والول ان ياذن لغيره فانه على علم ذكره اذن
 اعاد الولي ان شاء ولا يصل غير الولي بعد طهارة وان دفن
 بلا صلوة صلى على قبره بما لا يظن تقصير ويسوم هذا الصلوة
 للرجل والماء ويكتب تكبيرة ويثنى عقيبها ثمانية ويصل
 على النبي عليه بعدها ثلثة ويدعو لنفسه والميت والمسلمين
 بعدها ثمانية ويسأل عقيبها فان كتبها لا يتابع ولا قرأ

فيها

في غسله ولا يجيد غسله ولا وضوءه يستغفر بثوب ويجعل الخنوق طعنا
 ولحمته والكافور على مساجده ولا يساخر شجره وطينه ويقصر
 ظفره وشعره ولا يخنق شريكه وسنة كفن الرجل تقصير وهو المنيب
 الى المقدم وازاد ولقافة وعما من القرن الى القدم واستغنى به

في غسله ولا يجيد غسله ولا وضوءه يستغفر بثوب ويجعل الخنوق طعنا
 ولحمته والكافور على مساجده ولا يساخر شجره وطينه ويقصر
 ظفره وشعره ولا يخنق شريكه وسنة كفن الرجل تقصير وهو المنيب
 الى المقدم وازاد ولقافة وعما من القرن الى القدم واستغنى به

رجل

فيها ولا يشهد ولا رفع بد الا في الاوطى ويستغفر للميت
 ويقول اللهم اجعل لنا فرطا واجعل لنا اجرا وذاخر اوت
 واجعل لنا شافعا مشفعا ومن انى بعد فليبر الامام
 في مكتبة اخرى يكتبه معه وقال ابو يوسف يكتب ولا ينظر
 من كان حاضرا حال الترخيم ولا يجوز لركبا استغسل
 وكفه في مسجد جماعة ان كان البيت فيه وان كان خارج المسجد
 ولا يصل على عضو ولا غائب ومن استهل بعد الولادة
 غسل وسمى وصلى عليه والاغسل في الحنك وادرج في خرقة
 ولا يصل عليه ولو شبي صبي مع احد ابويه لا يصل عليه
 الا ان اسلم احدهما او اسلم هو عاقدا او لم يست
 احدهما معه ولو مات لمسلم قريب غسل غسل النجاسة
 ولقافة في خرقة والقاء في حفرة او دفن في اهل دينه وسنة كل
 الجنان اربعة وان بدا فينزع مقدمها على عينية ثم مؤخرها
 ثم مقدمها على سائر ثم مؤخرها ويسرع ايم دون
 الخشب والمشي خلفها افضل وازا وصل الى القبر كره الحفر
 قبل وضوءه اعناق وحفر القبر ويلحد ويدخل الميت فيه
 من جهة القبلة ويقول واضع يمين الله على ملة رسول الله
 ويسبح قبل المراء لا الرجل يوجه الى القبلة ويحل العقود ويثني
 على اللبن او القصب ويكنى الاجر الخشب ويحفر التراب و
 يستن القبر ولا يربح ويكره بناء به بالجص والاجر الخشب
 ولا يدفن انسان في قبر الا لضرورة ولا يخرج من القبر الا ان يله الارض

لا يكتب

كفيل الارض

استن

وعند محمد نصف بنت لبون ومنها وباخذ **باب** من نصاب الذهب عشرون

مشقالا ونصاب الفضة ما يتاثر درهم وفيها اربع عشر مشقالا وثلث

فيها الوزن وجوبا واداء في الدراهم وزن سبعة وثلثون

العشرة منها وزن سبعة مشقالا وما غلب ذهب او فضة

فحكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب عليه غشيه تقدر

لوزنه وتشتد نيت التجارة فيك العرو وجوب نكوة في ثوبهما

اذ غلب على فضة عشرون مثقالا فلهما
اربعة مثاقيل ثمانية مثاقيل او ربع مثقال
فيكون مثقالا فاشغال عشرين مثاقيل
وتكون مثاقيل عشرين مثاقيل او ربع مثقال
مثقالا واربعة مثاقيل او ربع مثقال
فمن شغل ثوبه او مثقالا او ربع مثقال
فمن شغل ثوبه او ربع مثقال او ربع مثقال

درهم اربعة مثاقيل
درهم اربعة مثاقيل او ربع مثقال
افضل من درهم مثقالا او ربع مثقال
فمن شغل ثوبه او ربع مثقال او ربع مثقال

اكثر تمام المول او الفراع من الدين او **باب** الالف من نفسه

في المصد في غدا السوايم **باب** الالف من نفسه

ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في اداية بنفسه خارج المصرولا

في السوايم ولو في المصرو ما قبل من المسلم قبل من الزم من المصرو

الا فله لامة على امر ولد ولا من المصرو ثانيا قبل من المصرو فان

تبع بعد عوده الى داره عشر مثاقيل والافلاو بعشر مثاقيل لافية

ما هو في المصرو

الافلاو

المثاقيل

مككاه

مككاه

مككاه

مككاه

مككاه

مككاه

مككاه

قال ابو بكر بن محمد بن عمرو بن نضر عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى ومن ثمر جبل العنبر قل وكثيرا وشرط نصيبه وبقائه وعندنا انما يجب بماله سنة اذا بلغ خمسة اوتى السك والوسق

ومن ثمر لؤلؤ وغيره وعند ابي يوسف بالعكس
باب زكاة الخراج فيها سبعة اشياء او سبعة اشياء
من ثمر جبل العنبر قل وكثيرا وشرط نصيبه وبقائه وعندنا انما يجب بماله سنة اذا بلغ خمسة اوتى السك والوسق
ستون صاعا وما لا يسوق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق فانه
من ارض ما يسوق عند ابي يوسف وعند مالك اذا بلغ خمسة اشياء
من ثمر جبل العنبر قل وكثيرا وشرط نصيبه وبقائه وعندنا انما يجب بماله سنة اذا بلغ خمسة اوتى السك والوسق
ستون صاعا وما لا يسوق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق فانه
من ارض ما يسوق عند ابي يوسف وعند مالك اذا بلغ خمسة اشياء
من ثمر جبل العنبر قل وكثيرا وشرط نصيبه وبقائه وعندنا انما يجب بماله سنة اذا بلغ خمسة اوتى السك والوسق
ستون صاعا وما لا يسوق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق فانه
من ارض ما يسوق عند ابي يوسف وعند مالك اذا بلغ خمسة اشياء

من ثمر جبل العنبر قل وكثيرا وشرط نصيبه وبقائه وعندنا انما يجب بماله سنة اذا بلغ خمسة اوتى السك والوسق
ستون صاعا وما لا يسوق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق فانه
من ارض ما يسوق عند ابي يوسف وعند مالك اذا بلغ خمسة اشياء
من ثمر جبل العنبر قل وكثيرا وشرط نصيبه وبقائه وعندنا انما يجب بماله سنة اذا بلغ خمسة اوتى السك والوسق
ستون صاعا وما لا يسوق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق فانه
من ارض ما يسوق عند ابي يوسف وعند مالك اذا بلغ خمسة اشياء
من ثمر جبل العنبر قل وكثيرا وشرط نصيبه وبقائه وعندنا انما يجب بماله سنة اذا بلغ خمسة اوتى السك والوسق
ستون صاعا وما لا يسوق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق فانه
من ارض ما يسوق عند ابي يوسف وعند مالك اذا بلغ خمسة اشياء

الحكم

لا يفتح الثوب وكسرها وهو فاع وهو يفتح وهو يفتح
على الماء في العبد شرع

الحكم خاوي وكذا اسحق بن عمار والفرع عند ابي يوسف خذ
وليس في عين قنبر وقطعت في ارض عشر شئ وان كانت في ارض
خراج ففي حياها الصالح المذبح لربها لا يفتح ولا يجمع عشر
وخراج في ارض واحدة **باب المصروف** المصروف هو الفقير وهو من
له شئ دون نصفه والمسكين من لا شئ له وقيل بالعكس والعامل
بقدر عمله وغنيار المكاتب يعان في ذلك رقبته ومديون لا يملك
نصيبا فاضل عن دينه ومنقطع الخراج عند ابي يوسف
الحج عند محمد ان كان فقيرا ومن له مال فوطئه لامرء ويجوز فيها
الكسب والى بعضهم ولا تدفع لينا سبيلا وكفيل ميت او
قضاء دينه او ثمن فريضة ولا في متروحة غايها ولا الى
ملك نصيبا من مال كان عبدا او طفلا بخلاف والد الكبير وامرأة الفتي
ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي او علي بن ابي جعفر
او عقیل او حارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها
فيل بخلاف في التصرف ومولا لم شلهم ولا يدفع الزكاة الى الصلوة
وان علي او فريضة او ان سفل او فريضة ولا تدفع الى زوجها
خلافها ولا الى عبده ومكاتبه او مديره او امي ولده وكذا عبده
شرك اعتن شريكه بعضه خلافها وكذا العبد المعتق بعض
خلافها ولو دفع الى امرء من ثمنه مصروفان انه غني او
او كافر او ابدن او خذوا الى يوسف ولو كانا عبدا او مكاتبه
لا يجوز بيعه ويذهب دفع ما يفتي عن السؤل اليوم وكذا دفع النصف
او اكثر الى فقير غير مديون ونقلها الى بلد آخر الا ان يقر به

الحكم خاوي وكذا اسحق بن عمار والفرع عند ابي يوسف خذ
وليس في عين قنبر وقطعت في ارض عشر شئ وان كانت في ارض
خراج ففي حياها الصالح المذبح لربها لا يفتح ولا يجمع عشر
وخراج في ارض واحدة **باب المصروف** المصروف هو الفقير وهو من
له شئ دون نصفه والمسكين من لا شئ له وقيل بالعكس والعامل
بقدر عمله وغنيار المكاتب يعان في ذلك رقبته ومديون لا يملك
نصيبا فاضل عن دينه ومنقطع الخراج عند ابي يوسف

الحكم خاوي وكذا اسحق بن عمار والفرع عند ابي يوسف خذ
وليس في عين قنبر وقطعت في ارض عشر شئ وان كانت في ارض
خراج ففي حياها الصالح المذبح لربها لا يفتح ولا يجمع عشر
وخراج في ارض واحدة **باب المصروف** المصروف هو الفقير وهو من
له شئ دون نصفه والمسكين من لا شئ له وقيل بالعكس والعامل
بقدر عمله وغنيار المكاتب يعان في ذلك رقبته ومديون لا يملك
نصيبا فاضل عن دينه ومنقطع الخراج عند ابي يوسف

الحكم خاوي وكذا اسحق بن عمار والفرع عند ابي يوسف خذ
وليس في عين قنبر وقطعت في ارض عشر شئ وان كانت في ارض
خراج ففي حياها الصالح المذبح لربها لا يفتح ولا يجمع عشر
وخراج في ارض واحدة **باب المصروف** المصروف هو الفقير وهو من
له شئ دون نصفه والمسكين من لا شئ له وقيل بالعكس والعامل
بقدر عمله وغنيار المكاتب يعان في ذلك رقبته ومديون لا يملك
نصيبا فاضل عن دينه ومنقطع الخراج عند ابي يوسف

أما وجوبه من أجل بلده فيستلزم له قوت يومه **بأصدقة**
الفطر هو واجبة على المسلم المالك نصابها فاضل عن ذلك لا
وان لم يكن ناميا وبه نحو الصدقة ونحوها لا تنجزه عن نفسه
وولده الصغير الفقير وعبد له مختصة ولو كان كافرا وكذا مائة
وأم ولد له من زوجته وولده الكبير وطفل الغني بل من مال
الطفل والمختون كالطفل ولا من مكاتبه ولا عبيد التجارة ولا من
عبد أبيق إلا بعد عوده ولا من عبد أو عبيدين اثنين وعندهما
نحو كل فطرة ما يحصنه من الوروس من الإشفاق والشفقة
بختيار فعمل من يتقرب للملك لا يجب بطلان فحرم الفطر من
قلا واسلم أو ولده بعده لا يجب فطرته وتحقق فيها
بلا فرق بين مدة ومدة ونحوها أخرجهما قبل صلوة العيد ولا
بالتأخير وعن نصف ساعة من بقاء أو دقيقة أو سوية أو ساعة من
أو شفيق والذبيبة كالقروء وعندها كالسقيفة وهو رواية الحسن
وعن الإمام والميمون ما يسمع ثمانية أرطال بالعراق من شعير أو نحو
وعند أبي يوسف خمسة أرطال وثلاث رطل ولو دفع شعيرة بربع
خلافه لم يهر ودفع البهر في مكان تستر به الأشياء فيه
أفضل وعند أبي يوسف الدالهم أفضل **كتاب الصوم**
هو ترك الأكل والشرب والوطئ من الفجر إلى الغروب مع نية
من أهله وهو مسلم عاقل بالغ من حيض ونفاس وصوم
فرضه على كل مسلم مكلف إذا أوقضا وصوم المذنب
الكفارة وتجب وغير ذلك فقل وصوم العيدين وأيام التشريق

ولا يفسد الصوم بالبلع ولا بالاحتقان ولا بالقيء ولا بالبلغم ولا بالدموع ولا بالأنف ولا بالأنثى ولا بالحيض ولا بالنفاس ولا بالجنون ولا بالسكر ولا بالبله ولا بالجهل ولا بالعدول ولا بالمرض ولا بالحيض ولا بالنفاس ولا بالجنون ولا بالسكر ولا بالبله ولا بالجهل ولا بالعدول ولا بالمرض

لما دون حقيقة ما سار به النبي صلى الله عليه وسلم من الصوم
والشريق حرام ويجوز أن رمضان والنذر للمعيت بنيت الليل
والى ما قبل نصف النهار لا عند الفجر ولا مع مطلق النية
نية النفل وصوم رمضان واجب آخره للمعيت لا النذر للمعيت
بل عما فيه ولو فوئى المريض أو المسافر فيه واجبا الخ ووقع لما
نوى وعند جماعة من رمضان والنفل كل مجوز بنيت قبل نصف النهار
والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تنجز إلا بنية مقيمة الليل
ينبت رمضان برؤية حاله أو بعد شعبان ثلثين ويصام يوم
الشك لا يتصوما وهو واجب ان وافق صوما بعدناه والأقرب
لما دون لانه تشبه باحصل الكثرة لا ينقص فادع في مدة الشهر
واجب آخر فكذا أن نوى ان كان رمضان فعنه والأقرب نفل أو وجب
آخره في الكل عن رمضان ان ثبت والأقرب فاذن ان جزم ونفل
ان رد وان قال ان كان رمضان فانا صام عنه ولا فطر لا يقع له
رمضان نية ولا يصير صائما وان كان بالسماء على قبل عدول رمضان
خير عدل ولو عيدا أو نفل أو عدول في قذف كتاب ولا يشترط لفظ النية
في عدول الفطر وذلك في شهادة حزين أو جاني بشرط العدالة
ولفظ الشهادة لا الدعوى وان لم يكن بالسماطة حاله في حاله
جمع عظيم يقع العلم بخبره وفي رواية يكتفى بشهدين وقال الطحاوي يكتفى
بشاهد واحد

ولا يفسد الصوم بالبلع ولا بالاحتقان ولا بالقيء ولا بالبلغم ولا بالدموع ولا بالأنف ولا بالأنثى ولا بالحيض ولا بالنفاس ولا بالجنون ولا بالسكر ولا بالبله ولا بالجهل ولا بالعدول ولا بالمرض ولا بالحيض ولا بالنفاس ولا بالجنون ولا بالسكر ولا بالبله ولا بالجهل ولا بالعدول ولا بالمرض

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

كذلك لا يقف عند هاشم يذبح

كل حصاة ويقطع التلبية بأولها ولا يقف عندها ثم يذبح
ثم يخلق وهو فاسل أو يقصر وقد حل له غير النساء ثم يذهب
من يومه أو الغدا وبعدة إلى مكة فيطوف للزيارة بدو رمل ولا
أن كان قد قدمها والأرمل فيه ربيع بعده وقد حل له النساء وقوة
بعد طلوع فجر الحج وهو في أفضل وكبره وأخيره من أيام الحج ثم يعود
إلى فقوم الحار الثالث في اليوم الثالث بعد الزوال يبدأ بالحق في السجود
فيومها سبع حصيات يكبر مع كل حصية ويقف عندها ثم يفعل
في اليوم الثالث كذلك ثم إن شاء نفر إلى مكة ولا ذلك قبل طلوع
فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يبرأ وإن شاء قام ففكر كما تقدم وهو
أحب وإن ربي فيه كل الزوال جاز خذوها جاز الرمي
ولكن راجدوا أفضل غير حجرة العقبة ويستحب أن يرمي بركبته
تقديم نعل إلى مكة قبل نفره فإذا نفر إلى مكة نزل بالمحصب ولو
فأراد الظعن عنها طاف للصدر سبعة أشواط بدو رمل
ولا تسبي وهو واجب إلا التيمم بكبر ثم يستسوي من زمزم ويشرب
ثم يأكل من قبل العتبة ويضع صدره ويطنه وحده الأيمن على
المنزلة بين النبا والحجر الأسود وينتبت بالاستار ساعة
ويذكر عن مجتهدا وبكى ويرجع التيمم حتى يخرج من المسجد

فصل

فصل

أن لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفة وقت سحرة
طواف القدوم ولا شيء عليه التركه ومن وقف واجتاز عرفة
ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر
فقد أدرك الحج ولو أنما لم يفعله ولم يعلم أنها عرفة ومن فاته فافترسها
ذلك فقد أحج فيطوف ويسعى بحقل ويتنضم من قابل ولأدم عليه
لوا من رفيقان يحرم عنه عندا عما به ففعل صح وكذا أن فعل بدو رمل
خلافها لها والمرأة تجمع ذلك كالرجل إلا أنها تكشف وجهها
ولو سبكت وجهها شيئا وجافة جاز ولا يجزى بالتلبية ولا تسبي
ولا تسبي بين الليلين ولا يخلق بل تنصلي وتلبس بالحيط ولا
الحج إذا كان عند رجل أو حاضت عند الإحرام اغتسلت
وانت جميع الناسك إلا الطواف للزيارة سقط وان
بعد عنها صواف الصدر ولا شيء عليها التركه كما يسقط عن
أقام بمكة ولم ينفر عند يوسف وعند محمد لا يسقط بال
أقامة بعده ومن قلد بدنة تطوع أو نذر أو جزا صيدا وحج
وتوجه معها ويريد الحج فقد أحرم وإن يلبث فإن بعث بها ثم
توجه فلا شيء لمحقها التي البدنة المتعة فإن أجلها أو أشعرها
أو قلد شاة لا يكون محرما والبدن من الإبل والبقر

الطواف والبدنة ليست بعد الحرام للزيارة
سقط

في الايسر وهو الاشبه بفعل الله
 عند الامام شيعته كما تقدم ولا يتخلل ويجوز الحج كما مر فاذا
 حلق يوم النحر من احراميه ولا تمتع ولا تقربان لاهل مكة
 ومن هو بليها داخل الواقيت فان عاد التمتع الى اهل بعد العمرة
 ولم يكن ساقا للحد بطل تمتعه وان كان قد ساق من طواف
 للعمرة قبل اشهر الحج اقل من اربعة واحب بعد دخولها حج
 تمتعا وان كان طواف اربعة فلا ولو لم يكن في شهر الحج
 وتخلل واقام بمكة وتجمع تمتعه وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا
 عندها ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها حج اربع شفع
 الا ان يعود الى اهل مكة يا تجتمعا وعندها يصح وان لم يعود وان بقى
 بعد الافساد بمكة وقضى حج تمتعه من غير عود ولا يصح اتقا
 وما افسد التمتع عمرته او حجه مضطربة وسقط عنه دم التمتع
 ومن تمتع فضح لا يجزئه عن دم البعير الجنايا ان طيب اللحم
 عضوا لزمه دم وكذا لو اذعن بزيته وعندها صدقة ولو
 خضب راسه بماء او سحره ما كاد ففعله دم وكذا لو لبس
 بغيرها او حلق ربه او حية او حلق رقبته او بطيه او حلق
 او عانته وكذا حلق عاهله وعندها صدقة وان قص اظافر يديه

بالقرآن والتمتع القرآن افضل مطلقا وهو ان يعمل بالعمرة
 والحج معا من الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة
 فيسرع الى وتقبلهما فاما اذا دخل مكة ابتداء فطاف للمعنى وسعى
 طواف للحج طواف القعود وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين
 جاز وسألتهم حج كما مر فاذا زعموا العقيقة يوم النحر يخرج دم القوتان
 شاة او يدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام ثلثة ايام قبل يوم
 والافضل كون اخرها من عرفه وسبعة اذ فرغ ولو مكة فان لم
 يصم ثلثة قبل يوم النحر بعين الدم وان وقع القارن في
 قبل طوافه للعمرة فقد رخصها عليه دم لم رخصها وتقيها وسقط
 عنه دم القرآن والتمتع افضل من الافراد وهو ان ياتى بالعمرة في
 اشهر الحج ثم يحج عامه فيمبها من الميقات ويطلق لها وسوا
 وتخلل منها ان لم يسوق لهدى ويقطع التلبية باول الطواف
 يجوز للحج من الحرم يوم التروية وقبل افضل ويحج ويذبح كالقارن
 فان عجز فلكم وجاز صوم ثلثة قبل طوافها ولو شئوا
 بعد الحرام بها الا قبل فان شئوا سوق الهدى وهو افضل احرم
 وساق وهو اولى قوره وان كان بدنة فلهذا خا من اذنه او
 فعل وهو من التخييل والاشعار جازر عندها وهو شئنا

في الايسر وهو الاشبه بفعل الله
 عند الامام شيعته كما تقدم ولا يتخلل ويجوز الحج كما مر فاذا
 حلق يوم النحر من احراميه ولا تمتع ولا تقربان لاهل مكة

رجليه يجلس واحد فعليه دم وكذا الوقوف ^{الفايد} يد واحدة
او رجل وان قص الظا في يديه ورجليه اربعة ^{بها} الس فعليه اربعة
يما وعند محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر
رأسه او لبس الخيط اقل من يوم فعليه ^{سدقة} وكذا الوضوء
اقل من ربع رأسه او حية او حلق بعض رقبة او عانة او
احد بطيه او راسي غيره او قص اقل من خمسة اظفار ^{او خمسة}
منفردة ^{او عند محمد الخمسة} منفردة دم وان طيب او لبس
او حلق لعذر خيرا ^{او ان شاء} وان شاء تصدق بثلاثة اصوغ
على ستة مساكين وان شاء اصاح بثلاثة ايام لو ارتدى او
اشبع بالقميص او اترى بالسراويل فله باس به وكذا الو
ادخل عليه ^{او يديه} كفيه وان طاف للقدم او
للصدر جنبا فعليه دم وكذا الوطاف للركن محدثا او ترك
طواف الصدر اربعة منه او دون اربعة من الركن او افاض
من عرفة قبل الامام او ترك السعي والوقوف بمنزلة او
رجلها كلها او رجوع او رجعة العقبة يوم النحر او اكله
ولو طاف للقدم او الصدر محدثا فعليه صدقة وكذا التورك
دون اربعة من الصدر او واحد الجار الثالث ولو ترك

طواف الركن او اربعة منه بقى محوما ابدأ حتى يطوفها وان طاف
جنباً فعليه بذية والافضل ان يعيد ما دام بكته ويسقط الدم
ولو طاف للصدر طاهراً في ايام النحر ينقض ما طاف للركن
محدثا فعليه دم ولو كان بعد ما طاف له جنباً فدمان ^{وإذا}
دم فقط ايضا وان طاف للعمرة وسعى محدثا يعيد ^{فيها}
فان رجع اهله ولم يعد ^{فيها} فعليه دم ولا يشي لو عا دة ^{الطواف}
فقط عو التبع وان جامع المحرم أحد السبلين قبل الوقوف
بعرفة ولو ناسيا فسبحه ويمضي فيه ويقضيه وعليه دم ^{ليس}
عليه ان يفتقر عن روجته في القضاء وان جامع بعد الوقوف
قبل الحلق قبل طواف لا يفسد وعليه بذية ولو بعد الحلق قبل طواف ^{الزيارة}
فعليه دم وكذا الوقوف او لم يسبحه ^{وأن لم ينزل} وكذا الوقوف
في عمرته قبل طواف الاكثر فسدت وقضائها وان بعد طواف
الاكثر لزم الدم ولا يفسد ولا يشي ان انزل ينظر ولو الى فرج
وان اخر الحلق او طواف التوبة عن ايام النحر فعليه دم خذوها
وكذا الخلاف لو اخر الرمي او قدم نسكا على نسك هو قبله وان
حلق في غير الحرم الحج او عمره فعليه دم خذوها لا يفسد
فلو عاد المعتمر بعد خروجه فقصر فلا دم ^{اجامعاً} ولو حلق القارن

انما بعد من الحج والعمرة

قبل الذبح لرمه دمان وعند حيا دم والدم حيث ذكر شاة تجرى
 في الأضحية والتصدقة ما تجرى في الفطر ^{انما قتل محرر صيد}
 اورد عليه من قتل فعل الجرا. وهو قيمة صيد يتقوس عدلين في
 موضع قتلها واكثر موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة شاة
 اشترى بها طعاما ما فتصدق به على كل فقير نصف صاع ^{ببر}
 صاع ثمرا وشعير لا اقل وان شاة صاع عن طعام كل فقير ^{صاع}
 فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صاع عنه يوما كاملا
 وعند سحر الجزاء نفي الصيد في الجنة فماله نظير في الطهي ^{سنة}
 وفي الاربع عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة ^{وغيره}
 بفرة ^{والا} لا تليق له فلقولها والعامد والناسي والعايد ^{والعامد}
 المتد في ذلك سواء وان جرح الصيد او قطع عضو او شق
 شعره من ما نقص من قيمته وان شق ريشه او قطع قوائم فخرج عن
 الاشاع فعملية قيمة كاملة وان حلبة فقيمة لبنه وان كسر بيضه فقيمة
 وان خرج من البيض فخرج ميت فقيمة الفرج ولا شئ يقتل غراب ^{جدة}
 وذيب وجية وعقرب وفادة كلب مقور ويعوض ^{جودة} وكل ربيوع
 وقراوس وسليفاة وان قتل قملة او جراد تصدق بما شاة وتمه خيل
 ولا يجاوز شاة في قتل السبع وان صال فدا شئ يقتل ^{ان}

من شاة او كلب مقور او جراد تصدق بما شاة وتمه خيل

الرام
 كلام

المحرم الى قتل الصيد ففعله فعليه الجزاء ^{بجاء المحرم} ولو شاة او بقرة او بعير او دابة
 او بطة او اهل وصيدهم وعليه الجزاء بدمج تمام ^{طوبى} مسرول او طي مست
 ولو زج صيدا فهو ميت ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف المحرم
 اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف محرم اخر اكل منه ^{بجاء المحرم} ويحل للمحرم
 لحم صيد صاده جلود وزبجه ان لم يذله على ولا امره بصيد ولا اعانه
 ومن دخل الحرم ويذريه صيدا فعليه ارساله فان باع او رده اليه ان كان
 باقيا وان غلزم الجزاء ومن احرق فبيته او قفصه صيدا يلزم
 ارساله وان اخذ جلود صيد اشأ حرم فارسله احد ضمن الكول
 بخلاف ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه المحرم اخر ضمنا ورجع
 احدثه ^{عليه} فاقاله وان قتل الجلود صيدا حرم فعليه قيمة وان حلبة
 فقيمة لبنه ومن قطع حشيش الحرم او شجره غلبت
 ولا من ما ينبت الناس ضمن قيمته الا ما جف والتصد
 متحتن في هذه الاربع ولا يجزئ الصوم وحرم رعي ^{حشيشه}
 وقطعه الا الاخر وكل المفرد به دم القارن به دمان ^{لان ذبح لكل واحد صيد الحرام وحله وطلع}
 ان يجاوز اليقاع محرم وان قتل محرم صيدا فعليه كل منهما
 جزاء كامل وان قتل جلود لان صيد الحرم فعليه بها جزاء واحد
 ويقتل به الحرم الصيد وشراؤه ومن اخرج ظبي الحرم

ان يخرج من الحرم او من الحرم او من الحرم

لان ذبح لكل واحد صيد الحرام وحله وطلع

وما تضمنها وان اتى جزاؤها ثم ولدت لا يضمن الولد
باب ما وجب البقاء واحرام من جاوز الميقات غير محرم
 احرام لزوم دم فان عاد اليه محرم ما لم يمسك سقط وعندها
 سقط بعوده محرم وان لم يلبث وان عاد قبل ان يحرم فاحرام
 منه يسقط وكذا الواحرم بمرة ثم افسدها وقضاها وان عاد
 بعد ما لم يمسك الطواف لا يسقط وان دخل كوفيت البستان طاعة
 فلم يدخل مكة غير محرم وميقاته البستان ومن دخل مكة بغير
 لزوم حج او عمرة فلو عاد واحرم بحجة الاسلام في عام سقط ما لم
 بدخول مكة ايضا وان بعد عام لا يسقط وان جاوز مكة او
 تمتع الحرم غير محرم جاوز الميقات وقوفه كطوافه **باب** اضافة
 الاحرام الى الاحرام مكى طواف لعمرة شوطا فاحرم بالرجوع رخصة
 دم وقضائهم وعمره فلو حج وعليه ومن احرم حج ثم باخر يوم الفجر
 فان كان قد حلق في الاول لزومه الثاني والادام عليه والازهر عليه بعد
 احرام الثاني ولم يقصر قبل دم عليه ومن فرغ من عمرة الا التقصر
 فاحرم بآخر لزوم دم ولو احرم افان حج ثم عمرة لزومه فان وقف
 بعرفة قبل افعال العمرة فقد رخصها لا لموتها ولم يقف فان احرم
 بها بعد طواف الحج فندب رخصها ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها

انتمها
 والامة

حج ولزوم دم وهو دم جبري **باب** وان اهل الجاه بعمرة يوم النحر
 او ايام التشريق لزوم دم ولزوم رخصتها وقضاها ودم فان مضى
 عليها حج وعليه دم ومن فاته الحج فاحرم حج او عمرة لزوم الرخص والقسا
 والدم **باب** الاحصار والشوايت ان احصر المحرم بعد يوم النحر
 او عدم محرم او ضاع نفقة فله ان يبعث شاة تذبح عنه الحرم وقت
 معين ويحلل بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خذو فالا فلو
 وان كان قارنا يبعث دمنين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر
 في الحل وعندها لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محصر بالاحرام
 تحلل قضائهم وعمره **باب** القارن حجة وعمرة وان
 فان زال الاحصار بعد بيعت الدم وامكنه ادراكه قبل ذبحه
 ادراك الحج لا يجوز له التحلل وان امكن ادراك الحج فقط جاز
 التحلل استحسانا ومن منع بركة عن الكنيت فهو محصر
 وان قدر احدهما فليس محصر ومن فاته الحج يقفون الوقوف
 بعرفة فيحطل بافعال العمرة وعليه حج من قابل والادام عليه
 ولا فوت للعمرة وهي احرام وطواف وسعي ويجوز كل سنة
 ولكن بعرفة والنحر وايام التشريق ويقطع النية فيها
 باقل الطواف **باب** عن الغير يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا

من جاز
 من جاز

ط لونه الحج بالشرع والعمرة التحلل الذي معنى فانه لا يجوز

سواها ما جاز او قارن
 او قارن

منه لا بد من العلم واليقين
في كل ما يتعلق بالدين والعبادة

ولا يجوز في البدنة بحال في ملكه من غير ما كان يجوز عند الفجر
لا عند القدرة ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط
العجز للمع الغرض لا النفل في عجزه فالحج صحيح ويتبع عنه ويبنى
النائب عنه فيقول لبيك بحجة عن فلان ويؤد ما فضل التمتع
اللوحي والودني ويجوز اجماع الضرورة والمصلحة والعبدية
اولا ومن امره بجد فاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتهما وحجة
له عند ان ايسر الاحرام ثم عتق احدهما قبل المضي صح خذوا
لاني يوسف وبعده لا ودم المتعة والقران المأمور وكذا
دم الجليات ودم الاحصار الامر فاما يوسف وان كان
ميتا في مالهم ان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وان ما تعلقا مور
في الطريق بحجة من منزل امره من ثلث ما بقى وعندهما من حيث
ما التامور لكن عند يوسف بما بقى من المال المدفوع من
الثلث ومن اهل الحجة عن ابويه ثم عن احدهما جاز و
للو انسان ان يجعل ثواب عمل الغيرة فجميع العبادات **الجملة**
مهم من ابل اوبق او غني واقله شاة ولا يجب تعديفه بخير
فيه ما يجرى في الاضحية ويبنى الشاة في كل موضع الا اذا لما
للزيادة جبا او جامع بعد وقوفه وقبل الخلق فلا يجرى
فيها

منه لا بد من العلم واليقين
في كل ما يتعلق بالدين والعبادة

فيها الا البدنة وبالكلام في التطوع والنفقة والقران بابا في الحج
دون غيرها والكحل بالحرم ويجوز ان يتصدق به على فقير للحرم
ويتصدق بجاء وخطابه ولا يعطى احد جزا منه ولا يركب الا عند الضرورة
فان نقص يركب منه ولا يحل له فان حله يتصدق به ونقصه ضربه
بالأ بالارد ليقطع لبيك فان عطب العتق الوجيب او تعيب
فاحشا اقام غيره مقامه وصنع بالعتق ما شاء وان عطب التطوع
خبره وصنع فخله بدمه وضرب به ضربة ولا ياكل من لحمه
وليس عليه غيره وقيل بدنة التطوع والنفقة والقران لا يغلوها
ساعة تشهد وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم
الحج بطلت ولو شهد والتأخير التروية صححت ومن ترك
الجمرة التي لا يمر من الكحل ومن نزل ان حج ماشيا منى
في بيته حتى يطوف للزيادة وتبيل من حيث يحرم فان ركب
لزمه دم حلال اشترى امه محومة بالاذن فله ان يحلها
والاولى تحليلها بقص شعير او ظفر قبل الجماع **ساعة**
هو عقد مبرر على ملك المتعة قصد ايجب عند التوفيق و
عند خوف الجور وسن مؤكدا حالة الاعتدال ونقصد
بالحج وقبول كلاهما باللفظ المأخوذ او احدهما كزوجي فقال
نقد قول

في اليوم الثاني فان شاورها فقد والاولى
يوم

والخامسة في عدة اربعة اياتها ولا اية على حرة او في عدتها
 خلافا لها فيها اذا كانت عدة البايين ولا جمل من سبي حامل
 ثبت نسب حملها ولو من سبدها ولا نكاح المتعة و
 ولما ثبت الاولياء والاكتفاء نفذ نكاح حرة مكلفة بلا وقت
 ولا الاعتراض في غير الكفوة والحسن عن الامام عدم جواز
 وعليه فتوى قاضي خان وعند محمد بن يعقوب موقوف ولو من كفوة
 ولا يجبر ولو بالغة وتؤكبر ان اسأذن الولي البكر فسكت
 او ضحك او بكى بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا لو
 رجعها فبلغها المهر بشرط فيها تسمية الزوج لا المهر هو الصحيح
 لو اسأذنها غير الولي الاقرب فلا بد من القول وكذا لو
 اسأذن النسب ومن زالت بكارتها بوثبة او حصة او
 جراحة او تعيس في بكر وكذا لو زالت بغيره حتى خلافها
 لصا ولو قال الزوج سكت وقالت ردوت ولا يثبت في القول لها
 وتختلف عند الامام في نكاح الجنونة والصغيرة والنسب
 الصغيرة ولو نسب اخلافا كان ابا او جذا لزم وان كان غيره فاعلمها
 المختار اذا بلغها او علمها بالنكاح بعد البلوغ خلافه لا يجوز
 سكت البكر رضي ولا يمتد خبرها الى آخر المجلس وان جهلت

في لو قال الزوج سكت من رجل فسكت
 لا يجوز انما لعدم العلم بولوقه الزوج
 من قبله او فلا بد من كونه بالغة فسكت فهو
 ردوت ولو زجرها اياها شاهد ذكره الزبني

في انما قال الزوج بكى بالغة
 بطلت النكاح فسكت وقالت
 ردوت والقول لا يثبت لان
 لزم العقد فكل البتة والمودة
 تدنو

بعد البلوغ
 عند البلوغ اذا علم بالنكاح
 ان

لا لها الخيار بخلاف المعتق وخيار الغلام والنسب لا يبطل ولو
 قام في المجلس ما لم يرضها صريحا او دلالة بشرط القضاء
 في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان ما أحدهما قبل التفريق ورث
 الآخر بلغا ولا والول هو العصبه نسب او سببا على ترتيب الارث

وابن المجنونة مقدم على سبها خذوا في المدة ولا ولاية للعبد ولا صغير
 ولا مجنون ولا كافر على ولده المسلم فان لم يكن عصبة
 فلا ثم الاخت لا يورث الاخت الا ب شدة لولا الا
 شدة في الارحام الاقرب فالاقرب التزوج عند الامام خلافه

في عدم يوسف مع محمد الاشهر في المهر الا ان يقاض
 في مشورته ذلك ولا بعد التزوج اذا كان الاقرب غائبا
 بحيث لا ينظر الكفو مخاطب جوابه وقيل مسافة السفر
 وقبل بحيث لا يضل القوافل اليه في السنة الامرة ولا يبطل
 بعوده ولو زجرها وليان متساويان فالعبرة بالاسبق

ان كانا معا بطلد وصح كون المرأة وكيل في النكاح **فصل**
 تعتبر الكفاة في النكاح نسب فقريش بعضهم كفاة بعض
 وغيرهم من العرب ليسوا كفوا لهم بل بعضهم كفاة

وسواء اهل بلية يسوكه فغيرهم من العرب وتعتبر في النكاح اسلوا

طعن اذا اعتق امته ولو لم يرضها
 ثبت له الخيار فان لم تعلم له الخيار
 فجهلها عذر لان خذت الولي تمنع التعليم بخلافه
 المختار فان طلب العلم فريضة على كل مسلم وسنة واما
 العبد والصبي اذا رجعها يجب تعليمه ولا يثبت له الخيار
 واحكامها وواجب على تيممها التعليم ولا يثبت له الخيار
 فان علمها السلام فهو راسيا لكم بالعلم اذا بلغوا
 امرهم اذ بلغوا

في لو قال الزوج سكت من رجل فسكت
 لا يجوز انما لعدم العلم بولوقه الزوج
 من قبله او فلا بد من كونه بالغة فسكت فهو
 ردوت ولو زجرها اياها شاهد ذكره الزبني

في لو قال الزوج سكت من رجل فسكت
 لا يجوز انما لعدم العلم بولوقه الزوج
 من قبله او فلا بد من كونه بالغة فسكت فهو
 ردوت ولو زجرها اياها شاهد ذكره الزبني

وهو لا وارث له ولا غيره على ان
 جنى فادسه عليه وان مات فبطلت

في انما قال الزوج سكت من رجل فسكت
 لا يجوز انما لعدم العلم بولوقه الزوج
 من قبله او فلا بد من كونه بالغة فسكت فهو
 ردوت ولو زجرها اياها شاهد ذكره الزبني

وحرية فسلم او حر ابوه كافر او رقيق غير كفوا لمن لهما
 اب في الاسلام او الحرية وماله اب فيه او فيها غير كفوا
 او ابوان خلافا لابي يوسف ومن له ابوان كفوا لهما
 اباؤه وتغير رتبة خلافا لجد فليس فاسق كفوا لنت
 صالح وان لم يكن يعلق بينهما في اختيار الفضل وتعتبر
 مالا فالعاجز عن المهر والنفقة غير كفوا للفقيرة والقادر
 عليها كفوا لذات اموال عظام عند كيوسف خلافا لهما
 وتعتبر حرفة عندها وعن الامام روايتان في ائداء او
 حجام حجام او كئاس او دباغ غير كفوا لعطشان او بنار
 او صراف يفتي ولو تزوجت غير كفوا لولي ان يفرق وكذا
 لو نكحت عن مهر مشكوك ان يفرق وان لم يتم خلافا
 لهما وفيه المهر وتجهيزه وطلبه بالنفقة رضى لا سكوت
 وان رضى احد الاوليا فليس لغيره الاعتراض **فمثل**
 ووقف تزويج فضولي او فضولي على الإجازة ويتولى
 طر الكناح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكيله منها
 او وليا واصلا او وليا وكيله او وكيله واصلا و
 لا يتولى ما فضولي ولو من جانب خلافا لابي يوسف
 فاعل لا يتولى

ولو لم

من لهما
 من لهما

ولو امرأة ان يزوجه امرأة فزوجا لا يبيع عندها وهو
 الرقيق استسأ وعنده الامام يبيع ولو زوج امرأتين في عقد
 لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب او الجدة المفقيرة او الصغيرة
 يفتي فاحش في المهر او من غير كفوا جاز خلافا لهما وليس ذلك
 لغير الاب والجدة **المهر** يبيع النكاح بالاذكوة ومع ثمنه واقله
 عشرة دراهم فلو ستر ونها لزمته العشرة وان سترها
 او اكثر لزم المستمي بالدخول او موت احدها ونصفه بالطلاق
 قبل الدخول والخلق الصحيح فانه سكت عن غيرها لزم مهر النكاح
 بالدخول او الموت والطلاق قبل الدخول والخلق متعة معتبرة
 بحاله الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزد نصف
 وهي ربع وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخمر او خنزير
 او بهذا الدن من المثل فاذا اخرج من خلافا لهما او بهذا
 فاذا اخرج من خلافا لابي يوسف او بنو ابي يمين حصنها
 او تعلم القران او بخدمة الزوج الحر لها سنة وعند محمد لها
 قيمة للخدمة وكذا يجب مهر مثل في الشغار وهو تزويج
 بنته او اخته على ان يزوجه بنته او اخته معاوضة بالعقدين و
 لو تزوجها على خدمة له سنة وهو عبد فلها الخدمة ولو اعتق

الذي زوج بنته فاحش
 او من غير كفوا

ويرد ثمن المهر
 ولو

أشبه على أن يزوجهما ففعلها صداقها عند أبي يوسف وعندهما
لها مهر المثل ولو أبت أن يزوجهما فعليهما قيمتهما إجماعاً
والمقبوضة ما قبض لها بعد العقد أن دخل أو ماتا والمنفعة أن طلق
قبل الدخول وعند أبي يوسف نصف فريضه وإني زاد في مهرها
بعد العقد لزمت وتسقط بالطلاق قبل الدخول وعند أبي
يوسف تنقصف أيضاً وإن حطت عنه من المهر صح وإن أخذه
بها بغير ما منع من الوطئ حسناً أو شرعاً أو طبعاً الرضخ يمنع
وربما يزوج وصوم رمضان وأحرام فريضة أو حيض
ونفاس لزمت تمام المهر ولو كان خضعاً أو عتياً وكذا لو كان
مجنوناً خذوها لهما وصوم القضاء غير مانع في الأصح وكذا
صوم النذر في رواية وفرض الصلوة مانع والعدة بحسب الملقاة
ولو منع المانع احتياطاً والمنفعة واجبة لمطلقة قبل الدخول
لم يستم لها مهر ومستحبة لمطلقة بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة
قبل مهر ولو سلم لها الفاء قبضته ثم وهبته له ثم طلقها
قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل ميكل ومو كعير
ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل أو الباقي لا يرجع
خدا لهما ولو وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي

رجع

رجع عليها إلى تمام النصف وعندهما نصف المقبوض ولو لم
تثنى وهبته لا يرجع أحدهما على الآخر وكذا لو كان المهر عرضاً
فوهبته قبل القبض أو بعده ونزوجهما بالف على أن لا يخرج
البلد أو على أن لا يترجى عليها فإن وفي فلها ألف والألف المثل
ولو تزوجهما على ألف أن أقام بها وعلى الفين أن أخرجها
فإن فلها ألف والألف المثل لا يزاد على الفين ولا ينقص
عن ألف وعندهما ألفان أن أخرجها ولو تزوجهما بمثلها
العبد أو ببذل الجارية فلها الإلحى أن كان مثلاً بمهر مثلاً
أو أقل والادنى أن كان مثلاً أو أكثر ومهر مثلاً أن كان
بينهما وعندهما لها الادنى بكل حال وإن طلقها قبل الدخول
فلها نصف الادنى إجماعاً وإن تزوجهما بهذين العبدتين
فإن كان أحدهما حر فلها العبد فقط عند الإمام أن سارت
عشرة وإلى يوسف العبد مع قيمة الحر لو كان عبداً وعند محمد
العبد تمام مهر المثل أن هو أقل منه وإن تزوجهما على فريضة
أو ثوب هروث بالغ في مفرق أو لا يفرق دفع الوسط أو قيمة
وكذا لو تزوجهما على ميكل أو مؤفون بدين جنسه لأصغره وإن
بقيت صفة أيضاً وجب هو لأقربته وقيل الثمن مثل أن يولع في وصفه

الرجوع

ولو شرط البكارة فوجدتها شيا لم يترك كل المهر وان اختلفا على
 قدر من المهر في السر واعلنا غيره عند العقد فالمعبر ما
 اعلناه وعندنا يوسف ما اسراه ولا يجب شئ بل وطى
 في عقد فاسد وان خلا بها فان وطى وجب معه المثل
 لا يزداد على الستى وعليها الغدة وابداؤها من حيث
 النفس لا من آخر الوطئات هو الصحيح وبشئ فيه النسب و
 من حين الدخول عند محمد وبه يفتى ومعه مشلها باعتبار
 بقوم ايها ان تساوي استاويما لا وما لا وعقلا وديننا
 وبلدا وعصر وبكارة او شابة فان لم يوجد منهم فم
 الاجانب فان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه ولا يعتبر
 باتمها او خالها ان لم تكونا من قوم ايها او تحضمان ولها
 مهرها ونظام الب من شأت منه ومن الزوج وبهر حال
 على الزوج اذا اتي ان ضمي بامره والا فلا وللزوجة منع نفسها
 من الوطى والسر حتى يوفىها قدر ما يتيقن تعجيل مهر
 ها كذا وبعضنا ولها السر والزوج من المنزل ايضا
 لها النفقة لو سعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا
 بعد دخلا قالهما فيها لو كان الدخول برضاها غير صبي

ولا

ولا مجنون وان لم يتيقن قدر العجل فقد رما بعجل من مثل
 عرفا غير مقدّر بربع وخوّه وليس لها ذلك لو اجل
 كله خلا والا يوسف واذا اوفاهما ذلك فلا نقلها
 حيث شأ ما دون السرور وقيل له السر بها في ظاهر
 الرواية والقوى على الاول وان اختلفا في قدر المهر فال
 القول لها ان مهر مشلها كما قالت او اكثر وله
 ان كان كما قال او قل وان كان بينهما تحالف ولم يشر
 وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت متعة المثل
 كنصف ما قالت او اكثر وله ان كانت كنصف ما قال او
 وان كان بينهما تحالف ولم تست المتعة وعندنا يوسف
 القول له قبل الدخول وبعد الا ان يذكر ما لا يتعارف
 مهرها وابتها برهن قبل وان برهن فبنيته او لم حيث
 يكون القول لها وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل
 احدها خيانتها وفي موتها بعد الدخول ان اختلف
 الورث في قدره فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى
 القليل وعند محمد كالحيوة وان اختلفوا في اصله يجب
 مهر المثل عندهما وبه يفتى وعند الامام المنكر التسمية

المهر الذي سده به يد الزوج
 اقل من

في بيتها اول حيث يكون القول له 11

والايجب شئ وان بعث اليها شئاً فقالت هو هدية
قال مهر فالقول له في غير ما هي الاكل وان نكح ذمت
ذمية او حرى حرة على مئة او بلا مهر وذلك جائز
في دينهم فلا شئ لها خذوا فالسما سواء وطقت قبل
او مات احدها وان نكحها بمهر او خنزير معيتي ثم اسلمها
او اسلم احدها قبل القبض فلها ذلك وان كان غير معيتي
فقيمة المهر والمهر الشئ في الخنزير وعندنا الى يوسف مهر الشئ
في الوجهين وعندنا القيمة فيهما والطلاق قبل الدخول
يجب النفقة عندهم اوجب مهر الشئ ونصف القيمة عند
منا وجبها **كتاب الدبر والامة والدبر والمكاتب**
وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان احاز نفذ و
ان رد بطل وقوله طلقها رجعية اجازة لا طلقها
او فارقتها فان نكحها باذنه فالسهر على من يباع السيد
وسعى الدبر والمكاتب ولا يباعان واذن لبعده **كتاب**
بشمل جائزة فاسدة في بيع في المهر لو نكح فاسد فوطي
وسم الاذن به حتى لو نكح بعد جاز ان توضع الاجازة
وان زوج عبده الماذون المديون وهي اسوة
في مهر

في مهر
في مهر

في مهر مثلها ومضى زوجه امته لا يلزمه بتبنيها ويطاها الزوج
من طهر ولا نفقة عليه الا بالتبني وهي ان يخل بينها ويخل
في منزل ولا يستخذمها فان بولها ثم رجع صح وسقطت
النفقة وان خذمت بلا استخدام لا تسقط وزوج
ثم قتلها قبل الدخول يسقط المهر بخلاف ما لو قتل
الحرة نفسها قبل الاذن في العتق عن امته للسيد عند
لها وتزوجت امته او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها
الخيار في الفسخ **كتاب النكاح** وان تزوجت
بلا اذن فعنتت نفذ وكذا العبد ولا خيار لها و
السعي للسيدان وطقت قبل العتق ولها ان وطقت
بعد ووطي امته ابنة فولدت فادعاء بنت نسبته من و
لزم قيمتها المهرها ولا قيمة ولدها ونصير امته ولدها
كالاب بعد موته لا قبل وان زوج امته ابها جاز وعليه
مهرها الا قيمتها فان انت بولد لا نصير امه ولدها
حرة بقرابة حرة قالت لسيد زوجها اعنتني عني فان فعل
فقول فسد النكاح ولزمها الف والولا لها ربح عن كفارتها
لو فوت به وان لم تقبل بالف لا يفسد والولا له خلعاً
في مهر



وقت الاذن الى خارج الفرج
نكاح

لزمه

ممنه

والمرءى اجبار عبده وامنه على الكاح دون المكاتبه ^{بما كان}
وتزوج الكافر ولا يشهدوا في عدا كافر وذلك جائز
في دينهم ثم استلم اقرا عليه خذها في العدة و
تزوج المجوسي محرمة ثم اسلم او احد منهما فرق بينهما
وكذا لو ترافعا البنا وترافعا احدهما لا يفرق خلافا
للمهر والطفل مسلم ان كان احدا بوم مسلمانا او اسلم احدا
وكانت ان كان بين كنان ومجوسي ولو استلمت زوجة
الكافر وتزوج المجوسية عرض الاسلام على الاخرفان اقرب
في الاقرب بينهما ان ابل الزوج فالفرقة طلاق خلافا
لما يوجب لان ابنت في مهرها المهر لو بعد الدخول ولا يدخل
فنفقه لو اتي ولا يشي لو اتي ولو كان ذلك في ذمها
تبيح حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الاخر وان اسلم
زوج الكتابية بنى كاحهما وتبين الدخول سبب
الفرقة لا السببي فلو خرج احدهما الياسل او اخرج
مسببا بابت وان سببا معالا ومن حاجت الياسل دار اسلم
بانت ولا عدة عليا خلافا للمهر وان تدار احد الزوجين
فسخ في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق وللطه
بني اذ ان سببا المهر

كل زوجة

ان

المهر

ان

المهر ولغيرها نصفه ارتداد ولا شئ لهما ان ردت وان ارتدا
مع او اسلما معا لا يثنى وان اسلما متعاقبان بانت ولا يصح
تزوج المرتد ولا المردة احدا ^{بما كان}
بيوت لاوطيا والكبر والنسب والمدينة والقدية والمسلمة
والكتابية فيه سواء والامة والكتابة والمدينة وام الولد
الحره ولا قسم في السفر فليس اخر لمن شاء والفرقة اجب
وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها ان ترجع
ويثبت حكمه بقليله وكثيره في مدته لا بعدها وحولان
ونصف حولان عند حواولان فيجوز به ما يحرم من النسب
الا جدة ولدة وام اخيه واخيه وام عمه او خاله او لته
والا اخا ابن المرأة لهما رضاعا وقب عليه وحمل اخ
الاخ رضاعا ونسبا كاخ من الاب لم اخ من امه لم
لاخيه من ابيه ولا اخا من ابيه رضي يثنى وان اختلف زمانها
ولا يرضع وولد مرضعة وان سفل وولد زوج لثنا
منه فموايب الرضيع وابنه اخ وابنه اخ واخيه واخيه
عمة ولا حومة له رضعا من شاء او من رجل ولا في الاقربان

ان

ان

واخت ولده وعمه ولده

من سورة ما رقت صياتا وزوجها بنو جدة الرضيع
من سورة امرة ارقت صبية وهذه العينة ان يفرق
لهذه المرأة

من سورة

من سورة

بلبن المرأة ولبن البكر والميتة محرّم وكذا الاستعاظ واللبن
 المحلوط بالطعام لا يحرم خذوا لها عند غلبة اللبن وجهه
 يغلب الغالب لو خلط بماء أو دواء أولبن شاة وكذا لو خلط
 بلبن امرأة أخرى وعند محمد متعلق الحرة بها وإن أرضعت
 حرة ما حرم لها من لبن الكبدية أن لم توطأ وللصفيرة نصفه و
 يرجع لبن الكبدية أن علت بالكاح وقصد الفساد لأن لم يعلم
 أو قصدت دفع الجوع والسدوك أو لم يعلم أنه مفيد والقول
 قولها فيه وإنما ثبت الرضاع بما ثبت به المال ولو قال حدثني
 أخوتي من الرضاع ثم أتتني الخطأ صدق **كتاب الطلاق**
 هو رفع القيد الثابت بالكاح أحسنه تطليقها واحدة في طهر
 لا إجماع فيه رويها حتى تحض عدتها وحسنه وهو سني تطليقها
 ثلثا في ثلثة أطهار والإجماع فيها أن كانت مدخولا سيما
 ولغيرها طلاق ولو لم يفيض إلا يسيرة والصفيرة هي
 والمامل يطلق للسنة الواحدة وجاز طلاقه في غيب
 الجماع ويذكر تطليقها ثلثا أو شيئين بكلمة واحدة أو
 في طهر واحد لا إجماع فيه أن كانت مدخولا سيما أو في
 طهر جامعها فيه وكذا تطليقها الحيض ويجب

في الإجماع
 في الإجماع
 في الإجماع

في الإجماع

في الإصح فاذا طهرت ثم خاضت ثم طهرت طلقها
 أن شاء وقبل يجوز أن يطلقها أن شاء وقبل يجوز
 أن يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للموطة
 أنت طالق ثلثة للسنة وقع عند كل طهر واحدة وإن
 قوت الوقوع جملة صحت نيته ويقع طلاق كل زوج عا قلا
 بالغ ولو تكررها أو سكران أو حراش بأسارة المعهودة
 لا طلاق بجي ومجنون ونائيم وسيد زوجته عبده وأعتباره
 بالنساء وطلاق الحرة ثلث ولو تحت عهد وطلاق
 الأمة ثلثان ولو تحت حر **باب أبقا السلا** صريح ما
 استعمل فيه خاصة ولا يحتاج إلى نية وهوانت طالق
 ومطلقة وطلقتك ويقع بكل واحد منهما واحدة
 وإن نفى أشرا وبينة وقوله أنت الطلاق أو أنت طالق
 الطلاق أو أنت طالق طلاقا ويقع بكل منهما واحدة
 رجعية وإن توثقتين أو بينة وإن توثقت طلاق
 واحدة وبطلان أخرى وقعت وإن نفى الثلث وقع
 ويقع بإضافته إلى مطلقها كما مر إلى ما يقتضيه عن
 الجملة كالزينة والعنف والرأس والوجه والروح والبدن

ولو قال أنت طالق كذا فأنشأ طلاقا شفع فيك فلا أثر له في طلاق
 أحدهما ولا في التعيين وفي رواية تطلقان ولو كانا في طهر ثلث
 فقال أنتين ثلث تطليقات يقع ثلث تطليقات في واحدتها من جملة
 وعندنا جدهم في كل واحد منهما من جملة
 ما طلق امرأة ثلثة لا يقع كيف يكون قال الله تعالى
 في كل زوج طهره ولو طلق في طهرين أو في طهر واحد
 يقع ثلثة لا يقع لأن اسم الأمة في الإب شرط في الطلاق فلو طلق في
 من طلق امرأة ثلثة لا يقع أن كانت حاملا أو في وقت
 العروا ولو أن الرشد وعبدته مسعود فارقا طلق
 في الحيض والحيض أو كان في الحيض فارقا طلق
 في الحيض هذه تسلسل مذهب الإمامة الثلاثة
 على هذه الخبر

في الإجماع
 في الإجماع
 في الإجماع

فان طلق الرجل امرأته ثلث طلاقا
وغيره كقولها طلقها او طلقها
او طلقها او طلقها او طلقها
او طلقها او طلقها او طلقها
او طلقها او طلقها او طلقها

والجسد والفرج او الزوج وشايع من كنفها وثلثها
لا يضاف الى يدنها او رجلها او ظهرها او بطنها او
لو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها
طلقت واحدة ويقع في أنت طالق ثلثة أنصاف
وثلاثة أنصاف تطليقة شتان وقيل ثلث وربع واحد
الى شتين او ما اخذ الى شتين واحدة وعندها شتان
والثلث شتان وعندها ثلث وفي واحدة وشتين واحدة
او لم ينوشيا او نوا الضرب والحسب وان شوى واحدة
واشتين او مع شتين فثلث وفي الموطنة واحدة مثل
واحدة وشتين وان نوى شتين فثلث فيها ايضا وفي
شتين شتان وان نوى الضرب وفي أنت طالق بمكة او
في مكة تطلق في الحال حيث كانت ولو قال اذا دخلت
مكة او دخوتك لا يقع مالم تدخل وكذا الدار **مصل**
قال أنت طالق غدا او غدا يقع عند البصر ان نوى
الوقوع وقت العصر صححت بانه وفي الشافعي ايضا
خلافا لهما ولو قال أنت طالق اليوم غدا او غدا اليوم
يعتبر الاول ذكر ولو قال أنت طالق قبل ان تزوجك

فمكرر

ع

ع

فمكرر وكذا أنت طالق أمس وقد نكحها اليوم وان
كان نكحها قبل أمس وقع الآن ولو قال أنت طالق ما
لم اطلقك او نكحها لم اطلقك وسكت طلق في الحال حتى
لو علم الثلث وقيل بسكوته وان وصل أنت وقع واحد
او قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع مالم يثبت احد
واذا بادر نية مثل ان وعندها مثلته ومع نية الشرط
او الوقت في اليوم للامام في فعل تمتد ويطلق الوقت
مع فعل لا يمتد ولو قال امرتك بيديك يوم يقدم ليدلا
لا يجزئ وان قال يوم انزويك فانت طالق نكحها
ليلا وقع ولو قال انما منك طالق فمكرر وان نوى
ولو قال انما منك باين او عليك حرام بان ان نوى ولو قال
انك طالق مع مودة او مع موتك فمكرر وكذا لو قال
انت طالق واحدة ولا خذوا لحد في رواية وان ملك امرأته
او شقيقها او ملكته او شقيقته بطل العقد ولو طلقها بعد
ذلك لغا ولو قال لها واني شتين مع عتق سيدك
ايتك فاعتقها ملك الرجعة وان علم من لاها عتقا فمكرر
لا تحل له الا بعد زوج آخر وعند محمد ملك الرجعة وتقدم
في العقد والموت

كالخروج اجماعا **قال** لها انت طالق هكذا مشددا ما ياب
 وقع بعددها فان اشار ببطونها تعتبر النشورة وان
 اشار بظهورها تعتبر المصومة ولو وصف الطلاق بضرب
 من الشدة بان قال انت طالق باين او البتة او انفخ
 الطلاق او اخبته او أشده او طلق الشيطان او البدعة او
 كليل او كالف او مدلا البيت او تطبيقه شدة يدة او طويلا
 او عرضة وقع واحدة باينة بلائية وكذا ان نوى التثنية الا اذا
 توكب قول طالق واحدة ويقول باين او البتة اخرى فيقع باينا
 وصحة نية التثنية في الكل **فصل** طلق غير المدخول بها مثل
 وقع وان فرق بانته بالاول ولا يقع الثانية ولو قال انت
 طالق واحدة واحدة ووقع واحدة وكذا لو قال واحدة قبل
 واحدة او بعدها واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة
 او مع واحدة او معها واحدة فشتان وفي الموطوء شتان
 في الكل ولو قال ان دخلت فانت طالق واحدة واحدة
 فدخلت يقع واحدة وعندها شتان ولو اخر الشرط فشتان
 اتفاقا ويقع بعد وقول بالطلاق لا يبرأ ولو ماتت قبل ذكر
 العدد فقول انت طالق واحدة لا يطلاق **فصل** وكفاية ما اخبر

ونحوه

احمله وغيره ولا يقع به الا بنية او دلاله حال فمما اعتدوا
 استثنى رخصا وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية
 وثاسويها يقع بها واحدة باينة الا ان ينوي ثلثا
 فيقع ولا يقع نية التثنية وهي باينة بنية ثلث حرام خلة
 بنية حرامك غارك الحق باهلك وهبك لاهلك سرحك
 فارقتك اترك بيدك اختار انت حرة فمما اعتدوا استثنى
 اغري اخرى اذ هي نوى استثنى الا بداح فلو انكر النية صديقا
 ملكا حال الرضا ولا يصح فمما اعتدوا مكررة الطلاق فيها
 يقع للجواب دون الرد ولا عند الفسب لهما ايسر للطلاق دون
 الرد والشم في الكحل ولو قال مثل مرة اعتدي وتوبت الا اذا
 طلقا وبالبينة صدق وان لم ينو بالبينة وقع التثنية تطلق
 بلسان امرأة او لست لك بزوج اقول الطلاق والصرح والبا
 والباين يلحق الصريح لا البائن الا اذا كان معقلا بالشرط **فصل**
 وان قال لها اختار بيني وبينك الطلاق فاخترت بنفسها فمجلسها
 الذي غلت فيه بانته بواحدة ولا يقع نية التثنية وان قامت منه او
 اخذت في عمل اخر بطل ولا بد من ذكر النفس والاختيار في احد كلا ميسما
 وان قال لها اختار فقلت انا اختار نفسي تطلق وان قال لها مثلث مرة

الرجعية في سوا الدعوى

الطلاق

اختار فقلت اخذت الاول والوسطى والاخرى يقع الثلث بالواحدة
 عند واحد واحدة باينة ولو قال قلت اخذت اختيارة وقع الثلث اتفاقا
 ولو قال قلت نفسي او اخذت نفسي بتطليقة بانث بواحدة في الا
 وفيه بملك الرجعة ولو قال امرك بيدك في تطليقة او اخذت بتطليقة
 فاختارت نفسها وقع واحدة رجعة ولو قال امرك بيدك بثلثا
 فقلت اخذت نفسي بواحدة او بغير واحدة وقع ثلث وان قلت
 نفسي واحدة واخذت نفسي بتطليقة فواحدة باينة ولو قال امرك بيد
 اليوم بعد غد لا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يرد بعد غد وان
 قال اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت
 بعد ~~الغيب~~ الغيب في يوم ولم تقم او كانت قائمة فجلست اوجالسه
 فانكأت او مكثت ففقدت او كابة فوفقت اودعت اياك المشورة
 او شهودك لا تشهد لا بطل خيارها وان سارت رايها بطل
 لا يملك في فيه ولو قال لها انك لم ينو او ينوي واحدة فطلقت
 وقعت رجعة وكذا لو قالت انث نفسي وان طلقث ثلثا ونوعا وقع
 ولغت بنية النسيء ولو قال قلت اخذت نفسي لا فطلق ولا يملك
 الرجوع بعد قول طلق نفسه ويستقيد بالرجوع اذا قال متى شئت
 ولو قال لها طلق ثلثك والاخر طلق امراني بملك الرجوع ولا يستقيد

بالجلس
 بالجلس

بالجلس

بالجلس الا اذا زاد ان شئت ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت
 واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شئ وعندها يقع واحدة في طلق
 نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شئ وكذا في عكسه و
 عندها يقع واحدة ولو امرها بالباين او الرجعي ففككت وقع ما
 امره ولو قال انت طالق ان شئت فقلت بثلثا ان شئت ان شئت
 فقلت بثلثا بثلثا لا يقع شئ وكذا لو طلقث المثلث بعد م
 وان طقت بوجود وقع ولو قال انت طالق متى شئت او متى ما
 او اذا شئت او اذا ما شئت فرددت الامر لا يرد ولو قال ان تطلق
 واحدة متى شئت ولا تريد ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها
 ان تطلق ثلثا متفرقا لا مجموعا ولا بعد رجوع آخر ولو قال انت طالق
 شئت او اين شئت لا تطلق مالم شافي مجلسا ولو قال انت طالق
 كيف شئت فانه مشات موافقة لنية رجعة اياي اية او ثلثا
 وقع كذلك وان قال لا يقع رجعة وكذا ان لم يشأ وعندها لا يقع
 شئ وان لم يكن له شيء يقع ما شئت ولو قال انت طالق لم شئت او
 ما شئت فطلقت ما شئت في المجلس لا بعده وان قال طلق نفسك
 في ثلث ما شئت فلها ان تطلق ما دونه الثلث لا الثلث خلافا
 لم **بالطليق** انما يجوز في الملك كقولك بثلثا فقلت فانت طالق

مثل ما اكلت اللحم

٢٢
 المصنف من صنف قلمه مع الاله الكبر

فانت طالق فيقع انك حرة ولو قلنا

او مضانا الى الملك كقوله اللاجنية ان نزلت فانت ففكها فزادت لا تطلق
وكذا ان شرطه ان اذا واداما وكلما وحي ربيها في جميعها اذا وجد
الشرط انتعت الميمون الى كل ما فانتا شتى فيما بعد الثلث مالم تدخل
على الزوج فلو قال كلما تزوجت امرأة فمعي طالق تطلق بكل تزوج و
لو بعد زوج آخر وان قال كلما دخلت الدار فانت طالق لا تطلق
بعد الثلث وزوج آخر ونحو ذلك الملك لا يبطل الميمون والملك شرط
لوقوع الطلاق لا لا يخلو الميمون وان وجد الشرط فيه اخلت الميمون
ووقع الطلاق ولا اخلت ولا يقع وان اخلت في وجود الشرط
فالقول له الا اذا برهنت وبما لا يعلم الا منها فقد لها في حق
نفسها الا في حق غيرها فلو قال ان حصت فانت طالق وفلا نه
فقلت حصت طلق على لا فلا نه وكذا لو قال ان كنت تحبني
عذاب فانت طالق وعبدى فقلت احب طلق ولا يقع ولا يقع
في ان حصت مالم يستمر الدم ثلثا فاذا استمر وقع ما ابتدأ به
ولو قال ان حصت عينة يقع اذا طهرت ولو قال ان ولدت
نكر فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق ثنتين نو كد شى
ولم يدرك الاول تطلق واحدة قضاء وثنتين تنزها وبا
لاخيرة تنقضي العدة بالاخيرة ولو قلنا بشرط طلق لوقوع وجود الملك
فقتل

فان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فاما ما
ان تدخل الدار فغير ان يقع الثلث فخلته ان يطلقها
ان يبطلوا واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار
حتى تبطل الميمون ولا يقع الثلث ثم يزوجها
فان دخلت الدار لا يقع في البطلان الميمون

لو قلنا ان طلق في قولنا لا مالم ينفذ
طالق ان قدس فلا فلا
لو قلنا واحدة او لا فلا تطلق
لو قلنا الا مالم

فانت طالق فيقع انك حرة ولو قلنا

عند اخرها فان وجد اخرها لا يقع وبطلت الثلث بغير
نحو علق بشرط ثم حيز فاقبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل زوج اخر من
فوجد لا يقع شى ولو علق الثلث او العتق بالوطى لا يجب بالث
بعد الاباح ولا يصير به رجوعا الى الرجوع مالم ينزع ثم يزوج خلافا
لأب يوسف ولو قلنا ان نكحتا عليك في طالق ففكها عطيها
لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله وان لم يشأ
الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله والا ان يشأ الله لا تطلق وكذا
لو ماتت قبل قوله ان شاء الله وان ما هو يقع وفي انت طالق
ثلثا الا واحدة يقع شتان وفي الاثنين واحدة وفي الاثلاث ثلث
باب طلاق المريض لا يملك الميمون الرجوع فان طلقه ولا ينفذ
تبرعه فيها المملوك مرض ينفذ عن اقامته بمصالحه خارج البيت
ومبارزته رجلا ونحوه ليقول في قصاص او رجيم فلو ابا ان امرأته بواحدة او ثلثة او ثلث
وهو يملك الحالة ثم ما عليه بذلك السبب او بغيره وهو في العدة
ورثت وكذا لو طلبت رجعية ففكها بطلت ثلثا ولا يملك قبلت
ابن شقيق ولو ابا ان امرأته رجعية محض ولا يملك القتل او رجيم
لقصاص او رجيم او يقتدر على القيام بمصالحه خارج البيت كمن شرب
او محمولا لا شرب وكذا الخلع ونحوه اختارت نفسها ومن طلق
استما النفس كمن حلالا فانم اذا روي

نحوه من الشل ومن مقدار اجرة الوطى الزنا حلالا لا عدا

فان راجعها شهر واحد بعد الرجعة لاقبل من غائبي صححت الرجعة
ولو قال لا اتم اتم الاول فانت طالق فولد ولد اسم اخر من بطن
اخر فهو رجعة وان قال كل اولد فانت طالق فولد شلتين بطن
فالثاني والثالث رجعة وتتم الثلث بولاية الثالث وعليها
بالافرا والمطلقة الرجعية تشقق وتزني وتزني لان لا بد من حجبها
عليها ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر بها حجة يراجها
والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء وله ان يتزوج مائة مائة
الثلث العدة وبعد عا ولا تحل الحرة بعد الثلث ولا الامة بعد
الابعد وطى زوج اخر من كاح صح ومضى عدته ولا تحل له ملك
يملين ويحلها وطى المراهق لا السيد والشرط الايلاد حتى لا ينزل
فان تنفج بشرط التحليل كره وتقول وعين اليوسف ان الكاح
فالسيد ولا تحل الاول ولا الزوج الثاني بعد ما دونه الثلث ايضا
خلافه لمن طلق دونها وغارت اليه بعد زوج اخر عادت بنت
وعنده ما بق ولو قال بطلقة الثلث انقضت عدتي منك وتخلت
وانقضت عدتي والدة لا تحل ذلك فله تصديقها ان غلب على قلبه صدقها
لا الايلاد هو الحلف على ترك وطى الرجعية بمدة شهر اربعة اشهر
للحرة وشهران للامة فلا ايلاد لو حلف على اقل منها حكمه رفع طلاقه

بانه

بانه ان تزوم الكفارة او الجزاء ان حث فلو قال الزوجة والى
لا اقربك او والله اقربك اربعة اشهر كان مولى وكذا لو
قال الله اقربك فعلى حج او صوم او صدقة او غانت طالق او
عبد حرة فان قربها في الدية حثت وسقط الايلاد والاباء
بميتها وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق
فلو كحها ثانيا عاد الايلاد فان مضت مدة اخرى بلا وطى
باخرى فانك نكح ثالثا فذلك فان تزوجها بعد زوج اخر فلا
ايلاد واليمين باقية فان وطى لزم الكفارة والجزاء ولا يمين بحث
للدة وان لم يطهر وكذا لو الى من اجنية او من مبانة اما الرجعية
فكأن زوجة ولا ايلاد فيما دون اربعة اشهر فلو قال والله لا اقربك
شهرين وشهرين بعدها كانا المولى ولو كنت يومئذ مولى لاقربك
شهرين بعد شهرين الاولي ليس بايلاد وكذا لو قال لا اقربك
سنة الا يومئذ فان قربها وقد بقيت من السنة اربعة اشهر
صار ايلاد ولو قال لا ادخل بصره وامرأته فيها لا يكون مولى
وان عجز المولى عن وطئها بموضع او مرضها او ارتقها او
صغرها او جبرها لان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر
فقية ان يقول فنت اليها ان استمر العذر من وقت
اي رجعت واداه

لا يكون مولى

لا

فان عجز المولى عن وطئها

الحلف بالآخر المدة فلو زال فإلقة تقيين التي بالوطن وان
قال لها أنت علي حرام كاي مولها ان تخرجي او لم ينشأ
وان تخرجي انا فقلت وان تخرجي فكذا وان تخرجي الطلاق
فباين وان تخرجي فقلت والفتوى على وقوع الطلاق به و

ان لم ينشأ كذا بقوله كل حلال على حرام او حرجية بدست
رأست كبريت وحرام للعرف بالخلع هو الفصل عن النكاح
وقيل ان تقييد المرأة نفسها بالخلع لها ولا بأس به عند الحاجة مثل التبرع
وكبره له اخذتني ان شئت واخذتني ما اعطاها ان شئت والوا
وبالطلاق على ما بين ويلزم المال المستوفى ما لم يرد على بدل
للخلع وان بطل العوض في ما بين وفي الطلاق يقع رجعي بلا شيء
كما اذا خلعت او طلقها وهو مسلم على حر او خنزير او ميتة او قالت خالفي

على ما بينك ولا شيء في يدها وان قالت على ما بينك من دراهم ولا شيء فيها
لزمتا ثلثة دراهم وان قالت من مل الزمها دراهمها وان
خالفتا على عبدها الراتب على انها برية من ضمان لا تبرأ ولزمها
تسليمه ان امكن والا فعتة ولو قالت طلقني ثلثا باللف فطلق
وعدة فلم تلتك الروبانت وفيها الف يقع رجعي بلا
وعند ما كالباء ولو قال لها طلق نفسي ثلثا باللف او باللف

فقلت

الطلاق مذهب الفقهاء بالي

فقلت بانك ولزمها المال وان قال انت طالق وعليك الف
او قال لعدك انت حر وعليك الف طلقك وعتق تجانا وان
لم يقبلوا واذا قبلوا لزم المال والخلع معا وفي حقها
رجوعها قبل ما لا يلزم قبوله بعد ما اوجب وشرط الجوار لها
ويشترط بالقيام عن المجلس لا قبل قبوله ويمتنع في حقها الرجوع
بعد ما اوجب ولا يصح شرط الجوار ولا يبطل بالقيام عن المجلس
قبل قبولها وجانب التعبد للعتق على ما كانها ولو قال لها

طلقك امس باللف فلم تقبل فقلت بل قبلت فالقول له و
لو قال البائع فقلت فالقول للشر والمباراة كالخلع
كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق
بالنكاح فلا يتطالع في ثمنه ولا تنقصة ماضية مفروضة ولا هو
ينقصة عملها ولم تمض مدتها ولا يملكه وطلعه قبل الدخول
وعند محمد لا تسقط الا ما سميا فيهما وابوسف مع الامام
في المباراة ومع محمد الخلع ولو خلع صغيرته من زوجها
بمالها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
بتوقف قبولها ولو كانت ضامن لزمها ما اؤتمنت ولو شرط المال
طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق وخلع المريضة مرفوض

لو قال البائع فقلت فالقول للشر والمباراة كالخلع
كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق
بالنكاح فلا يتطالع في ثمنه ولا تنقصة ماضية مفروضة ولا هو
ينقصة عملها ولم تمض مدتها ولا يملكه وطلعه قبل الدخول
وعند محمد لا تسقط الا ما سميا فيهما وابوسف مع الامام
في المباراة ومع محمد الخلع ولو خلع صغيرته من زوجها
بمالها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
بتوقف قبولها ولو كانت ضامن لزمها ما اؤتمنت ولو شرط المال
طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق وخلع المريضة مرفوض

لو قال البائع فقلت فالقول للشر والمباراة كالخلع
كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق
بالنكاح فلا يتطالع في ثمنه ولا تنقصة ماضية مفروضة ولا هو
ينقصة عملها ولم تمض مدتها ولا يملكه وطلعه قبل الدخول
وعند محمد لا تسقط الا ما سميا فيهما وابوسف مع الامام
في المباراة ومع محمد الخلع ولو خلع صغيرته من زوجها
بمالها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
بتوقف قبولها ولو كانت ضامن لزمها ما اؤتمنت ولو شرط المال
طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق وخلع المريضة مرفوض

وأن أقل ما أكلوا وكبد من الإدام ^{في كل يوم} وخبز الشعردون ^{في كل يوم} الحنطة
 ولو أطلعهم فقيرا واحدا ^{في كل يوم} ستين يوما ^{في كل يوم} أجزء وأن أعطاهم طعام
 الشهرين ^{في كل يوم} في يوم لا يجزي ^{في كل يوم} إلا عن يوم واحد ^{في كل يوم} فان جاءه
 في ذلك الإطعام لا يستأنف ^{في كل يوم} ولو أطلعهم ستين فقيرا كل
 فقير صاعا عن ظهاري ^{في كل يوم} لا تصح ^{في كل يوم} إلا عن ظهاري ^{في كل يوم} وأعطاهم
 عنها وكذا لو حرر عبيدين ^{في كل يوم} عن ظهاري ^{في كل يوم} أو صام ^{في كل يوم} عنهما
 أو طعم مائة وعشرين فقيرا ^{في كل يوم} عنهما ^{في كل يوم} وإن لم يبق
 أن حرر عنهما رقبة واحدة ^{في كل يوم} وصام ^{في كل يوم} شهرين ^{في كل يوم} ثم عتي عن أحد
 صاع ولو عن ظهاري وقتل لا وإن ظاهر العبد لا يجزي إلا
 الصوم وإن اعتق عنه سنة ^{في كل يوم} أو أطلعهم ^{في كل يوم} نال اللعان ^{في كل يوم} هو شهادته
 مؤكدة بالإيمان ^{في كل يوم} مقرونة باللعن ^{في كل يوم} فائنة مقام حد القذف
 في حق الزوج ومقام حد الزنى ^{في كل يوم} في حقها ^{في كل يوم} فلو قذف زوجته
 بالزنى وكل منها أهل الشهادة ^{في كل يوم} وهي ممن يجزى ^{في كل يوم} فاذنها
 أو بن نسب ولدها وطالبه ^{في كل يوم} وجب عليه اللعان ^{في كل يوم}
 فإن إلى جس حتى يلعن ^{في كل يوم} أو يكذب نفسه ^{في كل يوم} فحذف
 لامن ^{في كل يوم} وجب عليها اللعان ^{في كل يوم} فإن أبى ^{في كل يوم} جئت حتى
 تلعن ^{في كل يوم} أو تصدقه ^{في كل يوم} فإن لم يكن الزوج من أهل الشهادة

بأن كان

بأن كان عبدا أو كافرا أو محمدا ^{في كل يوم} في قذف زوجته ^{في كل يوم} أهلها ^{في كل يوم} أحد
 وأن كان أهلا ^{في كل يوم} وجماعة أو صفة أو محبوبة أو محمودة ^{في كل يوم} وقذف
 أو كافرا أو ممن لا يجزى ^{في كل يوم} فاذنها ^{في كل يوم} فلا حد ولا لعان ^{في كل يوم} وصدقة
 أن يبدأ بالزوج ^{في كل يوم} فيقول أربع مرات ^{في كل يوم} أشهد بالله ^{في كل يوم} المصادق ^{في كل يوم}
 فيما رمتها به من الزنى ^{في كل يوم} وفي الخامسة ^{في كل يوم} أن لعنة الله ^{في كل يوم} علي إن كان
 كاذبا ^{في كل يوم} فيما رمتها به من الزنى ^{في كل يوم} ويشير إليه ^{في كل يوم} في جميع ذلك ^{في كل يوم} ثم
 تقول ^{في كل يوم} أربع مرات ^{في كل يوم} أشهد بالله ^{في كل يوم} أنه كاذب ^{في كل يوم} فيما رمتني
 به من الزنى ^{في كل يوم} وفي الخامسة ^{في كل يوم} غضب الله ^{في كل يوم} عليها ^{في كل يوم} أن كان
 فيما رمتني به من الزنى ^{في كل يوم} ويشير إليه ^{في كل يوم} في جميع ذلك ^{في كل يوم} وأن كان
 القذف ^{في كل يوم} في الولد ^{في كل يوم} ذكره ^{في كل يوم} عوض ذكر الزنى ^{في كل يوم} وأن كان بالزنى
 وفي الولد ذكرها ^{في كل يوم} فاذنها ^{في كل يوم} فارق الحاكم ^{في كل يوم} بينهما ^{في كل يوم} وهو
 بآية ^{في كل يوم} ونسب الولد ^{في كل يوم} أن كان القذف ^{في كل يوم} ويحقر ^{في كل يوم} بآية ^{في كل يوم} فإن كذب
 نفسه ^{في كل يوم} بعد ذلك ^{في كل يوم} حد وحل ^{في كل يوم} أن يزوجها ^{في كل يوم} خلافا ^{في كل يوم} لآية ^{في كل يوم} يوسف
 وكذا أن قذف غيرهما ^{في كل يوم} فاذنها ^{في كل يوم} فذت ^{في كل يوم} ولا لعان ^{في كل يوم} بقذف الآخر ^{في كل يوم}
 ولا بنى ^{في كل يوم} له ^{في كل يوم} وعندهما ^{في كل يوم} إلا أن أنت ^{في كل يوم} به ^{في كل يوم} لاقل ^{في كل يوم} من ستة أشهر
 ولو قال زنت ^{في كل يوم} وهذا الحمل ^{في كل يوم} منه ^{في كل يوم} لا عني ^{في كل يوم} اتفاقا ^{في كل يوم} ولا بنى ^{في كل يوم} القائل ^{في كل يوم} ولو قال
 الولد عند التهنئة ^{في كل يوم} وأنياع ^{في كل يوم} الولاية ^{في كل يوم} صلا ^{في كل يوم} فإن ^{في كل يوم} نفي ^{في كل يوم} ذلك

لا يقع في الشهادة
 لا يقع في الشهادة

لا عن ولا ينفي وعندها يصح النفي في مدة النفاس وان كان غائبا
 فقال عليه السلام ولا تنكحوا وان نفي اول قومتين واقرباوان عكس لا عن
 ونثبت نسبهما فيهما اي العتق هو من لا يقدر على الجماع او يقدر
 على الشيب دون الكبر فلو اقرانه لم يصل الى زوجة يوجب لها كتم سنة
 قربة ويحسب منها رمضان واما حيضها الامدة من ضرو
 موضعها فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبة وهو
 بانية فلو قال طنت واكرت ان قبل التاجيل فان كانت
 شيا او بكر او نظن النسي في نيت فالحق له مع مكنه
 وان قلن هو بكر اجل وكذا ان نكل وان بعد التاجيل
 ويثبت او بكر وقلن نيت فالحق له وان قلن بكر
 وكذا ان نكل ومن اختارته بطل خبارها والخض كالعتق
 والجيب بغير في الحال وحق التفريق في الامة للموت عند الاما
 ولها عند يوسف ولا خيار لها لو وجدت به جنونا
 او جذما او ابرصا خلافا لما لم يولد له ووجد بها ذلك
 او رتقا او قرنا العدة هي ترض يلزم الروء عدة
 للطلاق او النسخ ثلثة قروا اي حيض وكذا من وطئت
 بنسبه او بنكاح فاسد وقرت او نكحتا زوجها
 وام

والسنة القربة ثلثة ما
 واربع وخمسايه يوماء السنة
 الشحمة ثلثة ما واربع
 وسبعا ما

فيمن جازاها

فيمن جازاها

وام ولد عتقت او ما مولها ونكحها حيض طلق
 فيه وان كانت لا تحيض كثيرا او صغيرا وبلغت بالسن و
 لم تحض فثلثة اشهر والموت ونكاح صحيح اربعة اشهر
 وعشرة ايام وعدة الامة حيضتان وفي الموت وعدم
 الحيض نصف ما للحر وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو
 مات عنها حي وعندها يوسف ان مات عنها حي وعندها
 بالاشهر وان حلت بعد مواليها فعدتها بالاشهر
 اجماعا ولا نسب في الزوجين ومن طلق في مرض
 مورجعي كالزوجة وان بانيا تعد با بعد الاط
 الاجلين وعندها يوسف كالرجعي ومن عتقت في عدة
 رجعي سنة كالحرة وان في عدة باني او موت فكالامة وان
 اعتقت الا بالاشهر ثم عاد معها على عاداتها
 بطلت عدتها وتساوت بالحيض هو الصحيح وكذا انما
 الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن اعتقت
 البعض بالحيض ثم ايسرت تعد بالاشهر واذا وطئت
 المتعدة بنسبه او بنكاح فاسد وجبت عليها عدة از
 وتدخلت وماتت اية بحسب منبها سنة الثانية ان تم

لا تكرر
 لا تكرر

الاول قبل تمامها وابتداء العدة والطلاق والسو عقيبها
وان لم يعلم بهما وفي الكاح الفاسد عقيب التعريف او
العزم على ترك الوطى ^{من غالت} انتقضت عدته بالحيض ^{والوطى} والقول
لها مع اليمين ان مضى عليها استون يوما وعندما
تسعون وثلاثون يوما وثلاث ساعات وان نكح معدة من
بائن ثم طلقها قبل دخول لزم مهر كامل وعده مسانعة
وعند محمد نصف مهر وانما الاول ولا عدة في طلاق
قبل الدخول ولا على زمينة طلقها من او حرة خرجت
الى مسلمة خلاها ^{اقطع} فخذ معدة البائن والموت
ان كانت ^{مسلمة} مسكنة ^{مسكنة} بترك الزينة والسب
للعنف والمعضر والطيب والدخن والكحل والحناء الا
من قدر لا معدة العتق والكاح الفاسد ولا الخطيب
المعدة ولا باس بالتعريض ولا يخرج معدة الطلاق
من نيتها اصلا ومعدة الموت يخرج منها ما رو بعض
ولا نيت في غير منزلها والامة يخرج فحاجة المولى
وتعد المعدة في منزل بضان اليها وقت الزينة او الموت
الا ان يخرج جبراً او خافت على ما اليها او الهدام المنزل او
لم

لم تقدر على كدانه ولا باس بكونها معها ^{انما} يضاف
اليها وان كان الطلاق بائناً اذا كان بينهما سيرة ان يكون
فاسقاً فان كان فاسقاً او البت ضيقاً خرجت والا وخرج
وان جعل بينهما امرة ^{ثلاثة} تقدر على الجلب لنفسه ولو بائناً
او متعنتاً في سيرة ^{او} وبينها ومصرها اقل من مدهم رجعت
وان كانت مسافرة من كل جانب ^{انما} خرجت كان معها اول
والعود احوط وان كانت ذلك في مصر لا يخرج منه ما تقدر
خرج ان كان لها محرم وقال ان كان معها محرم جاز الخروج
قبل الاعتداد باشبهت النسب اقل مدة الحمل ستة اشهر و
اكثرها سنتان ومن قال ان كلفت فلاينة في طلاق فكل
لزم النسب ومصرها ^{انما} اقرت المطلقة بانفساء العدة ثم ولد
لاقل من سنة اشهر وروى الاقر ربت نسبه وان السنة لا وان
لم يقر ثبت ان ولد لاقل من سنتين وانما السنتان او اكثر لا الا
في الرجعي ويكفي رجعة ^{انما} بخلاف البائن ان يدعيه فيثبت فيه ^{انما}
ويحمل على الوطى ^{انما} بشبهة في العدة وان كانت المبانة ترا حقة ^{انما}
انما لاقل من سنة اشهر ثبت والا فلا وعند اي يورث
بما دعي كنيته ^{انما} ما عليها ان آتت به لاقل من سنتين ثبت وان كان

فولدت لسنة اشهر من الحمل

بني اخر فادع له

مراضة ما قبل من عشرة أشهر وعشرة أيام والأفلا ولا يثبت
 ولادة البعثة الاستعداد وجلبين أو رجل وأمرانين وعندها ينبغي شهادته
 لا بد من شهادة امرأة وإن ارتعتا بعد موتة لا قبل من ستة
 الثورن صح في حق الأرض والنسب هو المختار ومن تكففت بولد
 لستة أشهر فصاعداً ثبت منه أن اقتر بالولادة أو سكبت
 وإن حذت شهادة امرأة فإن نفاها لا ينعى وإن آتت لا قبل من ستة
 أشهر لا يثبت نكاحاً ما من ستة أشهر وأدعى
 الأقل فالقول للمعتمد وعند الإمامين بل لا يمين وإن علق بها
 بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق خذوها فإن أعترف
 بالجل تطلق بمجرد قولها وعندها لا بد من شهادة امرأة ومثلها
 فطلقها نكاحاً ما من ستة أشهر من ستة أشهر من ستة أشهر
 لزوم والأفلا ومن قال لامة إن كان في بطنك ولد فهو من
 امرأة بالولادة هي أم ولده ومن قال لغلام هو ابن وسأله
 فقالت أمه إن أمه هو ابنه من ثانه فإن جعلت من ثانه
 وقالت العورثة أنت أم ولده فلا ميراث لها
 بالخصانة الأم أحق بحضانه ولدها قبل الفرفة وبعد ها
 ثم أمها وإن علق ثم أم الأب ثم اخت الولد لا يوجب ثم أم
 العورثة

في قوله
 من ستة أشهر

في قوله
 من ستة أشهر

ثلث لاب ثم خالة كذلك ثم عمة كذلك وبنات الأخت أولاد بنات
 الأخ ومن أولاد بنات العات ومن نكحت غير محرمه سقطت خالتها
 من نكحت محرمه قام نكحت عمة وجدة نكحت جدته ونكحت دلتها بن وال
 نكاح سقطت والتول للماني الزوج ويكون الغلام عند
 حة يستفي بأن يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وخذة وقدر
 بنسج أو يسج ثم يجبر الأب على أخذه والبارية عند الأفلام والجدة
 حة تجبض وعند محمد حة تستفي ما عند غيرها ومن نفق نفقاً الزمان
 ومن لها الحضانه لا تجبر عليها فإن لم يكن امرأة فالحق للعصا على
 ترتيبهم لكن لا تدفع صبية إلى عصبة غير محرم كابن العم ومول
 العاقبة ولا إلى فاسق ما جن وان اجتمعوا في درجة فأورعهم
 الحق ثم استنهم ولا حق لامة وأم ولد في الحضانه قبل العتي والدية
 الحق بولدها المسلم ما لم يخفى على النكح وليس للأب أن يسأله
 بولده حة يبلغ حد الاستغناء ولا الأم إلا إلى وطئها وقد تمت جماعاً
 في أن لم يكن من الحرب وليس ذلك لغير الأم وإن كان بين المصيرين
 أو القريتين ما يمكن الأب أن يقطع عليه ويبيت في منزل فلا يثبت
 وكذا النقلة من القرية إلى القرية والعكس ولا خيار للولد
 النفقة تجب للنفقة والكسوة والتكفي للزوجة على زوجها ولو صغيراً
 فرض

١ صورة ما قبل من ستة أشهر
 وأخيه والأب بكم الله إلى الله
 ٢ صورة رجل متوذك ابنه وزوجته
 وزوجته وأبها الأنبا بكم جدته إلى
 جدته

في قوله
 من ستة أشهر

وتقبل ابن الزوج ولو أرادت مطلقة الثلث سقط نفقتها لا
لو مكنت ابنه كأصل ونفقة الطفل الفقير على أبيه لا يشترط فيها
أحد كنفه الأبوين والزوجة تختبر أمه على رضاعها إلا إذا نكحت
وبسائر الأب من ترضعه عندها ولو استأجرها وهو زوجة
أو ممتدة به من رجوعه لترضع ولدها لا يجوز وفي عدة الباش
رما يتان وبعد عدة يجوز وهي أحق أن لم تطلب زيادة على غير
ولو استأجرها وهي زوجة لا ترضع ولدها من غير راحة ونفقة
البت بالغة والإبن رضاعا على الأب يكتسبها وعلى الأم تكتسبها وعلى
الموثر يسارا يحرم الصدقة نفقة أمواله له الفقراء بالسوية
بين الإبن والبت ويعتبر فيها الفقر والحرية ولا الأرض فلو
كان له بنت وزين ابن نفقة على البنت مع أنه أخته لها
ولو كان له بنت وأخ فنفقة على بنت البنت مع أنه كل
أرض الأخ وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه كان فقيرا
صغيرا أو أفتى أو زينا أو أعمى أو لا يحسن الكسب لخرقة أو لكونه
من ذوي السيوفات أو طالب علم ومجرب عليها وفقدت
الأشعة لو كان له أخوات متفرقات فنفقة على من أختها
كما يرضى منه ومعتبر فيها أهلية الأرض لا حقيقة فنفقة على من
يؤثر آذنه الزوج إن كان

وإذا تزوجت المرأة
فإنها لا تملك
أشياء من أموالها

خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الأب على ابنه ونفقة زوجة الأب
على ابنه أن كان صغيرا أو زينا ولا تجب النفقة للغير على
فقير إلا للزوجة والولد ولا مع اختدوه الدين إلا للزوجة وقربة الولادة
أعلى أو استأجر الأب بيع عرض ابنه لنفقة لا بيع عقاره ولا بيع
العرض لدين له على الإبن سيواها ولا للام بيع ماله لنفقة
وعندها لا يجوز للأب أيضا ولا ضمانا عليها الوانفقا
مال الإبن عندها ولو انفق الزوج ماله الإبن عليها بغير
أرض فاضضين ولا يرجع عليها ولو قضى نفقة غير الزوجة كتاب يوم
ومضت مدة بلا اتفاق سقط إلا أن يكون القاض أسرا بالإدانة
عليه على المول نفقة ترقية فإني أكتبوا وانفقوا وإن لم يكن
لهم كتب أجبر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤسر ولا
كتاب العتاق هو اثبات القوة الشرعية للملك
وأما بيع من ماله خرم مكلف بصريحه وإن لم ينو كانت حر أو محررة
أو عتيق أو عتق أو حررتك أو عتقتك أو هذه مولاى أو يامولاى
أو هذه مولاى أو يامولاى أو عتيق أو عتقتك أو هذه مولاى أو يامولاى
لواضاف للمولى إلى ما يقترنه عن البدن كواسك حر وعتيق
لأنه حر وكتبتك إن نوى كماله عليك أو لا يسل في

وإذا تزوجت المرأة
فإنها لا تملك
أشياء من أموالها

وإذا تزوجت المرأة
فإنها لا تملك
أشياء من أموالها

هو من المالك الذي يملكه من قبل البذل
يملك في العتق والبيع

اولا رفق او خرجت من ملكي او خلت سبيك او قال لاني لا املكك
او قال لاني لا املكك لانني لا املكك
وكنايته ولو قال انت لاني لا املكك خلافا لما ولو قال هذا ابي او
ابى عتيق بلانيته وكذا هذه امي وعندهما لا يعتق ان لم يصح ان يكون
ابن له او ابنا او اما ولو قال الصغير هذا جدي لا يعتق في المختار وكذا لو
قال هذا ابي او لعمري هذا ابني ولا يعتق بلا سلطان
او عليك وانك لا تملك ابني وابي او انت مثل الحر وقل يعتق
ولو قال ما انت الا حر عتيق ومن ملك ذرهم محرم منه عتيق
عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا او مكاتب يكتب عليه
قراية الولادة فحسب خلافا لما ومن اعتيق لوجه الله عتيق وكذا لو
اعتق للسلطان او للصنم واني عتيق وكذا لو اعتيق فمكرها او سكرانا
ولو اضاف العتيق الى ملك او شرط صح ولو خرج عبد حررت ابنا
عتق والحال يعتق بعتق امره وعتق عتاقه وحده ولا يعتق امره به ولو لا
يتبع امره الملك الحر والحرية والتدبير والاستلاوة والكنانية
ولدا الامه من سيدها حر ومن زوجها املاك السيدها ولو العفوه
حريته باعته البعض ومن اعتيق بعض عبده صح وعتق في باقيه
مكاتب الا انه لا يربى في الرق والعجز ولا يعتق كله ولا يسي وان

عتق

ان اعتيق شريك نصفه فلا يخر ان يعتق او يدبر او يكتب او
يستنسق والولاء لها او يضمن العتق لو موسر او يرجع به العتيق
على العبد والولاء له وقال لا ليس للآخر الا الضمان مع اليسار
والسعاية مع الاعسار ولا يرجع العتيق على العبد لو ضمن و
الولاء له في المالاين ولو شهد كل منهما باعته شريكه سي
لها في حفظها والولاء بينهما كيف ما كانا وقال لا يسي للعبد
للموسرين ولو كان احدهما موسرا والآخر معسرا
يسعى للموسر فقط والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا
ولو عتق احدهما عتقه بفعل غدا والآخر بعدد في نفسه
ولم يدبر عتيق نصفه لها مطلقا وعندهما ان كانا موسرين
فلا سعاية وان كانا معسرين ففي نصفه عند العبد
وفي كل عند محمد وان كانا مختلفين سعى الموسر فقط في ربه
الى يوسف وفي نصفه عند محمد ولو حلف كل بعتق عبده والسئلة
بحالها لا يعتق واحد ومن ملك ابنة مع اخر بشرا او هبة او صدقة
او وصية عتق حظه ولا يضمن الاب ولشريكه ان يعتق او يستنسى
سواء علم الشريك انه ابنه او لا وقال لا يضمن الاب ان كان موسرا
وعند اعساره يسعى الابن وكذا الحكم والخلاف

كذلك

لو علق عتق عبد بشرا بعضه ثم اشتراه مع آخر أو اشترى
 ولو اشترى الأجنبي نفسه ثم الأب باقية هو موصراض الشريك أو اشترى
 وقال لا يضمن فقط ولو ملكه بالآث فلا ضمان إجماعا لو سرق
 دبره أحد ثم واعتقه آخر ضمن الساكت مدبره والمدبر مضمون
 مدبرا لا ماضيا والولاة مثلناه للمدبر وثلاثة للمعتق وقالوا يضمن مدبره
 لشريكه ولو موصرا والولاة عليه وقيمة الدبر ثلثا قيمته قنا
 لو قال لشريكه في أم ولدك وانكرت خدمتي يوما وتوقف يوما
 وقال لا أكران بلسنتي في حظه إن شاء ثم تكون مرة
 وما لا أم ولد تقوم فلا يضمن موصرا عتق نفسه منها وعند
 هي مستقومة فيضي حصة شريكه منها يا أبا العتيق البيهقي له مثلثة أريد
 قال ابن أبي عمير عبد أحدكم أخرج أحدها ودخل الآخر فأعاد القول
 ثم مات من غير بيان عتق ثلثة أرباع الثابت ونصف الخارج و
 كذا نصف الداخل وقال محمد بن ربعي ولو قال مرضه ولم يجز الوارث
 جاز كل عبد سبعة كسهم العتق وعتق من الثابت ثلثة ونسب
 في أربعة ومن كل من الآخرين أشنان ونسب كل منهما في خمسة وعند
 محمد يجعل كل عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت
 ثلثة ونسب في ثلثة ومن الخارج أشنان ونسب في أربعة ومن الداخل

ولو

وأحد ونسب في خمسة ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا
 سقط ثلثة أشنان مهر الثابت وربيع مهر الخارج ومن سخط الدخول
 بالانكاح هو المختار والبيع بيان في العتق المبيع وكذا العتق
 على البيع والموت والتحرير والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة
 مسلمين والوطى ليس بيان فيه خلافا لها وفي الطلاق للمبيع
 هو والموت بيان وإن قال لا أمه أول ولد فليدبره ذكرنا
 حرة وأنشأ ولم يجز ولها فالذكر سرق ويعتق نصف كل
 من الأم وأنشأ ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق
 واعتق الأمة معينة وفي عتق العبد وغيره معينة تشترط خلافا
 لها فلو شهدا بعتق أحد عبدي أو أمتي لا تقبل إلا في حرة
 وعندنا تقبل وإن شهد بطلاق إحدى نسائه قبلت
 بالهلف بالعتق ومن قال إن دخلت الدار فكل ملوكي أي من
 حر يعتق بدخولي من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت
 أو جدد بعده ولو لم يقبل يومئذ لا يعتق إلا ما كان في ملكه وقت
 وكذا لو قال كل ملوكي حر بعد غد والملوك لا يتناول
 المال فلو قال كل ملوكي ذكر حر أو أمة ما لم يولدت ذكر أو أمة
 نصف حول من دخل حلف لا يعتق ولو لم يقبل ذكر اعتق بعتا لانه ولو قال

كل ملوك حتى حرب بعد موت صارت في ملكه عند الخلف مدبرا لا
 من ملكه بعد لكن يعق الجمع من الثلث عند موته بالعتق على جيل
 ومن اعنى على مال او به فقبل عتق والمال دين عليه تصح الكفالة
 به بخلاف بدل الكفاية وان قال ان ادبت الى الفافات حر او
 اذا ادبت صار اذنونا الامكان ويمتق ان ادبت في المجلس
 او خلى بين الولي وبين المال فيه التعليق بالارضى ادى افضلى في
 التعليق بالاذبحر المولى على القبض وان ادبت البعض بغير القبض
 الا الله لا يعق مالم يور الكلى كما لو حط عنه البعض فادى الباقي ثم
 ان ادبت الفاكس قبل العتق رجع المولى على مثلها ويمتق وان
 بعده لا يرجع ولو قال انت حرب بعد موت بالف فان قبل بعد موته
 واعتقه الورث عتق والا فلا فلو حرد على ان يخدمه تلك الالة
 فان ما المولى قبله الزم قيمه نفسه وعند محمد رقة الله عليه قيمة خذمة
 وكذا الوبايع المولى العبد من نفسه يعنى فملك قبل القبض يلزمه
 قيمه نفسه وعند محمد رقة العاني ومن قال لاخر ايتى امك بالف
 على ان تزوجها ففعل وانبت ان تزوجه فلو شئ عليه لم يمتعنى قسم
 الا ان على قيمته او مهر مثلها ولزمه قيمة القيمة ومسقط ما يحصى
 المهر ولو تزوجه ففعله المهر لها في الوجيها وحصة القيمة للمولى

والثاني وهو مدر في الاول بالتدبير المدبر المطلق من قوله
 اذا مت فانت حر او انت حر عني تدبرنى او يوم اسوت او مع مو
 او عند موتى او فى موتى او انت مدبر او قد تدبرك او انت
 الى مائة سنة وغلب موته فيها او اوصيت لك نفسك او
 برقتك او بثلث مالى فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق
 ويجوز استخدا امره وكتابه واعجازه والامه تطا وتزوج
 اذا ما سيد حاشى عتقت من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث
 فحسبه له وان لم يتوك غير سعى في ثلثيه وان استغفر دين
 فكل قيمته ولو تدبر احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات
 عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه خلافا لما والمقيد من
 قال له ان مت من مرضى هذا او سفى هذا او من مرضى
 او الى عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها يجوز
 بيعه وان وجد الشرط عتق عتق المدبر بالاسيلا لا يثبت
 نسب ولد الامة من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت
 ام ولد لا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق وله وطها
 واستخداها واجارها وتزوجها وكتابه وتعتق بعد
 موته من جميع ماله ولا تثنى لدينه وتثبت نسب ولدها

في صورة رجل يات و يضع يده على راسه ثم يمشى
 وثلث ماله الرجل شأن به يدبر شريكه ليه الثلث
 ان التواشاه

وهذا هو المدبر المطلق
 وهو الذي يملك المولى
 وله ان يبيع المولى
 وله ان يزوج المولى
 وله ان يعتق المولى

انما ولد سيدنا ثابت
 الذي قد ذكره

بملك ثم ملكا فمحمدا ولد له وكذا لو استولدها بملك
 ثم استمقت ثم ملكا بخلاف ما لو استولدها بذن
 ثم ملكا ولو استمقت أم ولد النصارى عرض عليه الإسلام
 فإن أسلم فعلى أم ولد النصارى أن تسقط في قيمتها وهي كالمكاتبة
 ولا ترق لعجزها وإن ماتت قبل بل لا سعاية وممى أذى ولد
 أمه لم فيها شرك ثبت نسبه منه وصارت أم ولده وضعت
 نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولدها وإن أديها
 معاشيت من غيرها وأم ولد لها على كل نصف عقرها ونقاصا
 ويرث من كل منهما ميراث ابن ويرثان من ميراث أب
 واحد وإن أدي ولد مكاتبه قصده المكاتب ثبت نسبه منه
 وعليه قيمة وعقرها ولا تقهر أم ولده وإن لم يصدق له لا يثبت النسب إلا
 أن دخل الولد في ملكه وقتا ما كسا الإيمان ^{بما هو المالك} ^{بما هو المالك} ^{بما هو المالك}
 تقوية أحد طرفي الخبر بالمقسم وهو ثلث غموس أو حكمها رجاء
 العفو ومنعقدة وهي حلقه على فعل أو ترك في المستقبل وهي
 أحلفه على أمر أو حال كذا بآعاد وحكمها الإثم ولا كفارة فيها
 إلا التوبة والعفو وهي حلفه على أمر ما في قصدا يظنه كما قال وهو
 بخلافه وحكمها وجوب الكفارة إن حنت ومنها ما يجب فيه

الحنت

البتر كفعل الفرائض وترك المعاونة ما يجب فيه الحنت كفعل
 المعاونة ترك الواجب ومنها ما يفضل فيه الحنت كمنع ^{من} ^{من} ^{من}
 ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البتر حفظ الدين ولا فرق في وجوب
 الكفارة بين العائد والناسي المكره والخلف والحنت وحسب
 رقبته أو أطلع عام عشرة مساكين كافي عتق الظهار وأطعام
 أو كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجوز
 السر أو بدل فإن عجز عن أحدهما عند الإداء صام ثلثة أيام
 متتابعات ولا يجوز الكفر قبل الحنت ولا كفارة في خلف كافر

وإن حنت مسلما ولا تقهر يمين الصبي والمجنون والناثم
 فصل وحروف القسم الواو والباء والتاء
 وقد تضمنت كالتاء أفعله واليمين بالله أو اسم من أسماء كالألوهي
 والرحيم والحق ولا يفتقر إلى نية إلا فيما يسمى بغيره كالمكلم
 والعليم أو يصفه من صفاته يحلف بها عتقا كعترة الله و
 جلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا يحلف بغير الله كالقرآن
 والنبى والكعبة ولا يصفه لا يحلف بها عتقا كرحمة وعلم وحق
 وعظمة وسخطه وعذابه وقوله لعن الله كذا وكذا ونحو ذلك
 وسو كندى خوارج بخداى وكذا قوله وعبد الله وميثاقه

لو قال ونقض الله خطي لم يكن قاله لأنه لا امرأته
 في القصة

ولو قال انه يرى من النبى او القرآن كانه عينا
 صدر

قول الله عز وجل لا تأخذوا
 قلوبكم بغير الله المتبادر
 من قوله

استقامت

بیتوں کے مالک اتم

اشفاقا
غیر ذمہ دار

وفعل لا يحث خلافا للمحدث في العبد والدار وفي التجدد لا يحث ^{انفا}
 وان لم يعقب لا يحث بعد الزواله وحيث بالجدد وفي لا يحث
 امرأة او صديق يحث في الميثاق بعد الابانة والعتاوات ^{او عداوة او عداوة او عداوة}
 وفي غيرة لا في رزية عن محمد وحيث بالجدد وفي لا يحث
 صاحب هذا الطليق قاعه فكله حث لا اكلم حيا او ^{انما مشادة في كلور اشواب}
 الزمان ولا يثني فصولي سنة اشهر ومعه ياتون وان قال الدهر
 او لا يدفع على المعروف وقال دهر افقدتوني الزمان وعندها هو كما
 ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلثة وان عرق فعلى
 عشرة كايام كثره وقال اعلى جمعتي الاجام وسنة في الشهور
 والعرق السنين في الطلوع والعتا قال انه ولدت فانت كذا حث
 باليت ولو قال في حث فولدت ميتا ثم حيا عتق في الخلافا لها
 وفي اول عبد امك فحو حث تلك عبد عتق ولو ملك عديدين
 ثم اخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر ولو
 قال اخر عبد امك فبا بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو
 ثم بعد ملك عديدين مستغرقين عتق الآخر من ملك موكل
 ماله وعندها عند موت من الثلث وعلى هذا اخر امرأة اتزوجها
 ففعل طالق ثلاثا لا تترث خلافا لها وفي كذب بغير بكذا
^{زوج بعد موت الزوج}
 فوجره

بالاسم
 كل او يكون او اوج
 او اوج سنين

بالاسم
 كل او يكون او اوج
 او اوج سنين

فهو حث بثلثة مستغرقين عتق الاول وان يستوعق
 معانفتوا ولو قال من اخبرني عتق في الوجهين ولو كونه
 كفارة بغيره ابيه سقطت لا بغيره امة استولاه
 بالكاك او عبد حلف بعقبة الا ان قال اشتريتك فانت
 حث عن كفارة وفي ان شريت امة في حرة انك شريته
 في ملكه وقت الحلف عتقت وان تسرب سن
 ملكها بعد لا يعتق وفي كل ملك الى حرة عتق عبده
 وميتون وانما اولاده لا مكاتبين الا ان ذلوا هم و
 في هذه طالق او هذه طلقت الاخيرة وخيرة الاول ^{او حث}
 وكذا العتق والاقراء باليمن في البيع والشراء والتزوج
 وغير ذلك حث بالباشرة وفي التوكيل في البيع
 والشراء والايارة والامتناع والبيع عن مالي والقسم والخصومة
 وضرب الولد وبخاني الكاك والطلاق واللعن والعق والكتابة والعلم
 عتق من عتق العتق والصدق والقرض والاستعراض وان
 الباشرة خاصة صديق ديانته لافضاء وكذا امر العبد
 والزوج والبا والحياتة والايديع والاستيداع والاعادة والرجعة
 وقضا الدين وفيه والكسوة والحمل الا انه لو نوى الباشرة



اما الذي يثبت الاصل وظاهره انما كايام وهو الاخير
 وان خصه بغيره في ايامه بغيره في ايامه

او طالب العارية

والاجارة خلف ان لا مال له وله دين عامفلس او ملك
لا يثبت ^{في} الحدود وهم غفيرة مقدرة تجب حقا لله تعالى
فلا يستحق تغدير ولا قبض حدا والرفي وطى مكلف في قبل
خالص ملكه وشبهه ونسبه اربعة رجال اجمعين بالزنى لا بالوحي
او الجراح اذ اسلم الله الامام عن ما هتة ^{بشهادة} فني وكيفية وبني زني
واين زني ومتى زني فيستور ولو قالوا اريانا ^{بشهادة} وطى في فريانا
كالميل في الكحلة وعقد سرا وعلانية او بالاقرار عاملا بالفساد

مجلس شورای معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
تاریخ ۱۳۰۲

[illegible]

ان بگویند از این معنی است

سزنی

٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

أولادهم عبد الله وعبد الرحمن وعبد الله وعبد الرحمن وعبد الله وعبد الرحمن
 وعبد الله وعبد الرحمن وعبد الله وعبد الرحمن وعبد الله وعبد الرحمن

اولاد هم عبد او مخلود و كذا لوجود مبدء مبدء
نقطه شمس در النور

بعد حد المشهود عليه ورية في بيت المال ان رجلا وارثا
جرح ضربه او سوت منه هدم قال في بيت المال ايضا وكذا
الملاق لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد الرجوع حدوا و
غرموا الدية وكل واحد رجع حد وغرم رجعها ولو رجع
احد خمسة فلا شيء عليه ولو رجع اخر حد او غرم رجعها
ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا وكلهم ولو بعد قبل الحد
فكذلك وعند حد الرابع فقط ولو شهدوا فذكروا
فرجع ثم ظهر واكفوا او عيدا فالدية على التركيين ان رجعوا
عن التركيبة والافعال بيت المال وقال في بيت المال مطلقا
ولو قتل احد المأمورين بجرمة فظهر واكذلك فالدية على المال
القاتل ولو اقر الشهود بنقد النظر لا ترد شهادتهم
ولو اكر الامان شئت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
او ولادة زوجة منه باخذ الشرب من شرب خمر ولو قطرة
فاخذوا ولا يحسم بوجود او جازبه سكران ولو لم يبيد
وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة عند اليوسف
مربعين وعام شربه طوعا حدة اذا حيا ثمانين سوطا
للحر واربعين للعبد متفرقا على يد نسكس الزنى

وان

وان اقر او شهدا عليه بوزل رجمها لا يحد خلافا لحد ولا يحد
من وجد منه راحة لجر او قتلها او اقرت رجم او اقرت كراه
والسكر الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض
من السماء وعندهما ان يبرهن ويختلط كلاما ومبهم ولو
ارتد السكران لا تبين امراته باحد القذف
هو كذا الشرب كسرة شربا في قذف محصنا او محنة
بصبح الزنا حد بطل القذف ومتفرقا ولا يزوج
عنه غير الفروج والحشروا حصانه كونه مكلفا حرا
مسلم اعففت عن الزنا ولو نفاة عن امية بان قال
لست لايك اولست بآبن فلان اذ غاضب حد
والافلا ولا يحد لو نفاة عن جده او نسبه اليه اولى
عنه او خاله اربعة او قال بآبن ما السماء او قال للعربي
يا بطني اولست بعربي ويحد بقذف البيت المحصن ان طاب لب
به الوالد الولد او ولده ولو محرما عن الزنى وكذا
ولد البيت خلافا لحد ولا يطاق ولد اباؤه ولا عبديته
بقذف امية وسطي لموا القذف ولا بالجموع عن الاقرار
ولا يصح العفو ولا الاعتياض عنه لو قال زنا في الجاني

وعني الصعود حد خلافا لحد وان قال يا زاني وعكس
 هذا ولو قال لامرأته وعكست حدت ولا لعان ولو قالت
 زنت بك بطل الحد ايضا وان اقرب بولدهم نفاه يلاعه
 وان عكس حد الولد له في الوجع بين ولا شئ ان قال ليس بابني
 ولا ابنك ولا حد بقتل امرأة لها ولد لا يعل له اب
 اولاد عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا يحد
 رجل وطني حراما لعينه كوطني في غير ملك من كل وجه او من وجه
 كوطني امره مشتركة او مملوكة حرمه ابدا كامة التي هي
 اخت رضاعا ولا يحد في مسلم نفي في كفره او
 مكاتب وان كان مات عن وفاء ويحد بقتل من وطن
 حراما لغيره كوطني امره الجوسية او امرأته وهي حايض
 وكذا ووطني مكاتبه خلافا لابي يوسف ويحد من قد
 مسلما كان قد كذب محرمه في كفره خلافا لابي حنيفة
 مستأمن قدف مسلما في دارنا ويحد حد الجنائيا
 ان حد جنسها لان اختلف **مسألة** في التعزير
 يعذر من قدف مملوكا او كافرا بالزنا او قدف
 مسلما بيافاسقيا كافرا يا خبيث يا لص يا فاجر
 يا منافق

من دونه بياضه وادب

يعني مثله فانه زور

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

لا يثبت

يا منافع

يا منافع بالوطي يا ياكل بالصبان يا اكل الربوا
 يا شارب الخمر يا ديوث يا خائن يا باغية
 يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قوطيا يا مولي الزواني
 او المصوص يا حرام زاده لا يباح له ان ياكل يا قردة
 يا تيس يا خنزير يا بقرة يا حية يا حمام يا ابن الحمام
 او ابوه ليس كذلك يا يغيا يا موجه يا ولد للحرام يا عيار
 يا ناكس يا مكوس يا خيرة يا ضحكة يا كسشي
 يا ابله يا موسوس يا شحشح يا تغزير يا اكل
 المقول له فقيرا او عيوبا والزواج ان يعزير زوجته
 لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها المفرأشة
 وترك الصلوة وترك الغسل من الجنابة والخروج من بيته
 واقل التعزير ثلثة اسواط واكثره تسعة وتلثون وعند
 ابي يوسف خمسة وسبعون ويجوز حمله بعد الضرب
 اشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف
 ومن حد او عزر فاقدمه صدر بخلاف التعزير الزوج روجية
كتاب السرقة وهي اخذ مكيل
 خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرق لا
 ان

في السرقة من ان يكون عليه الزنا فلا يحد

افضل الخمر في الزنا في السرقة

بنية الطاء والقاني عورته فاعزير كمنه

كعذب سوري يدين الحرام

عورته من الجحيم

قاضي بهذه الاشارة التي لا تعزير مسكها

ويشبه الى اكرم الله وجهه

اشد الضرب

اشد الضرب

اشد الضرب

اشد الضرب

اشد الضرب

اشد الضرب

اشد الضرب

ان يقطع بل سيرة

ان يقطع

كان محمدا

ملكه فيه ولا شبهة وثبت بما ثبت به الشرب
 فان سرق مـ كلف جزا او عبد ذلك القدر
 محرز بـ مكان او حافظ واقربها او شهدا عليه وسلمها
 الامام ما هو وكيف هي ^{او لا يثبت} ^{او لا يثبت} ^{او لا يثبت}
 ومن سرق وتبناها قطع وان كانوا جعاً وطاب كل
 منهم قدر نصيبها قطعوا وان ثبوت الاخذ بعضهم
 ويقطع بسرقه الساج والابنوس والصدل والـ
 الفصوص الخضر والياقوت والزبرجد والانا والابو
 المتخذ من من الخشب لا يسرقه شئ ثاقه يوجد مباحا
 في دارنا خشب وخشيش وقصب وصيد وسك
 وطير وزرنيخ ومغرة وفورة ولا بما يسرق فساد
 كلب ولحم وفاكهة وطير ويطلق وكذا امر على شجر
 زرع لم يحصد ولا بما ينال فيه الا انكار كاشرية
 مطربة واللات لهوكد فوطيل ويربط ومن مار
 وطبور وصيلب ذهب او فضة وشطرنج ونرد ولا
 بسرقه باب مسجد وكتب علم ومصحف وصحيفة ولو
 عليه ما حله خلافا لابي يوسف وعبد كبير ودقة

بخلان
 بخلان

حيث يقطع فيه

72

بخلان الصغير ودقة الحسن ولا يسرقه كلب وفهد
 ولا نجاسة ونهت واختلاف وكذا انفس خلافا لابي
 ولا يسرقه مال عامة او مشترك او مثل ربه او ازيد
 حالا كان او مؤجلا وان كان دينه نفد فسرعه مـ
 قطع خلافا لابي يوسف وان كان ثانيا فسرعه مـ
 او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم
 يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا كعزل ونسب
 ولو بالاباب او باب مفتوح وكسند وق وبخافظ كني
 هو عند ماله ولو ثانيا وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ
 ولا قطع بسرقه مال من بينهما قرابة ولا بسرقه مـ
 بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره ويقطع بسرقه ماله ذي رحم محرم
 من بيت غيره وكذا يسرقه من بيت محرم رضا خلافا
 لابي يوسف في الاخ ولا قطع بسرقه مال زوجته او
 زوجها ولو من حرز خاص وكذا لو سرق من سيد
 او زوجة سيده او زوج سيده او مكاتبه او حنته
 او صهره خلافا لما فيهما او من مغم او حامي نهبان

بخلان
 بخلان

لاختلاف الحزب الاذن

وان كان ربه عنده او من بيت اذن في دخوله
او مصيفه وقطع لو سرق من المأوى ليلا او من المسجد متلما
وربه عنده او ادخل يده في صندوق غيره او كنه او حبيبه او سرق
جوالتي فيه متاع وربه يحفظه او ناليم عليه او سرق المجر
من البيت المستأجر خلا فالحا او سرق شيئا ولم يخرج
من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجرة الى الدار
او سرق بعض اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها واخذ
شيئا من حرفة القاه في الطريق ثم خرج فاخذه او سرق
حمله على حمار فسيقه فاخرجه من الحوز ولو دخل بيتا
فاخذ ونزل من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل
للخارج يده فتناول وقال ابو يوسف يقطع الداخل
في اوله ويقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو نكب
بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طرصة خارجة من
كده غيره خلا فله وان حل او اخذ من داخل الكم قطع انفاقا
ولو سرق من قطار رجلا او خلا لا يقطع وان شق الحبل
واخذ منه شيئا قطع والنفس طاه كالبيت **فصل**
في كيفية القطع وانباته يقطع بين السارق من
زنده

ان كان ربه عنده او من بيت اذن في دخوله
او مصيفه وقطع لو سرق من المأوى ليلا او من المسجد متلما
وربه عنده او ادخل يده في صندوق غيره او كنه او حبيبه او سرق
جوالتي فيه متاع وربه يحفظه او ناليم عليه او سرق المجر
من البيت المستأجر خلا فالحا او سرق شيئا ولم يخرج
من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجرة الى الدار
او سرق بعض اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها واخذ
شيئا من حرفة القاه في الطريق ثم خرج فاخذه او سرق
حمله على حمار فسيقه فاخرجه من الحوز ولو دخل بيتا
فاخذ ونزل من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل
للخارج يده فتناول وقال ابو يوسف يقطع الداخل
في اوله ويقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو نكب
بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طرصة خارجة من
كده غيره خلا فله وان حل او اخذ من داخل الكم قطع انفاقا
ولو سرق من قطار رجلا او خلا لا يقطع وان شق الحبل
واخذ منه شيئا قطع والنفس طاه كالبيت **فصل**
في كيفية القطع وانباته يقطع بين السارق من
زنده

فمن قطع من يده

زنده وخمس رجل اليسر ان عاد فان سرق ثالثا لانه
يقطع بل يجبس حتى يتوب وطلب السرقة منه شرط
القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربوا او مستغبرا
او مستأجرا او مضاربا او مستنضعا او قاضيا على
سوم الشري او مرتبعا ويقطع بطلب المالك ايضا
في السرقة من هذلاء لا يطلب السارق او المالك
لو سرق من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرق
من قبل القطع او بعد رزق لم يقطع وان لم يقطع
احدا لا يقطع وان اقر هو بما ولا بد من حضوره عند الاقرار
والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسر او ايها
مقطوعة او شدا او اصبعان سوى الابهام كذلك
لا يقطع منه بل يجبس وكذا لو كانت رجل اليمنى
مقطوعة او شدا لا يضمن المأوى يقطع اليمنى
لو قطع اليسرى وعندنا يضمن ان تعدد في السرقة
شيئا ورده قبل الخصومة الى ما كاله لا يقطع وكذا لو نكبت
قيمة من النصاب قبل القطع او ملك بعد القضاء او ادعى انه
ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعاه احد السارقين
او لا يقطع

21

ولو سرنا وغاب أحدها وشهدنا على شريكها قطع الآخر
ولو أقر العبد المأخوذ بسرقة قطع وردت وكذا الجور
عند الإمام وعند أبي يوسف بقطع ولا ترد وعند محمد
لا تقطع ولا ترد ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها
وأن لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وإن استملكها وإن
سرق سرقة بقطع بملكها أو بعضها لا يضمن شيئا
بينها ولا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا فاشتمه
في الدار ثم أخرج قطع لأن سرقة شاة فذبحها
ثم أخرجها ولو ضرب المسرور دبره لم يقطع
وردها وعندنا لا يرد لها ولو صبغ أمر لا يؤخذ منه

ولا يضمنه ومن يذبحه يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبح وإن صبغ
أسود أخذ منه ولا يعطى شيئا وحكمها في حكمها
في الأمر باب قطع الطريق متى قصد قطع الطريق
مع مسلم أو زعمي لا يأخذ قبل حبس حتى يتوب وإن أخذ مالا أو

حصل له كل واحد نصف السرقة قطع يده اليمنى و
رجله اليسرى وإن قتل بقط ولو بغيره أو جرح قتل جازا فلا يعتبر
عفو العولي وإن قتل وأخذ مالا قطع وقيل أو صلب وخالفه
لو قتل قتل جازا

لا على مسلم أو زعمي

لو قتل قتل جازا

تمتد في القطع ويصلب حيا ويبيع بطنه بريح حتى يموت
ويترك ثلاثة أيام فقط ويرد ما أخذ إلى مالكه إن كان
بأقرب والأقرب الأضمان ولو باشر القتل بعضهم حدوا
كلهم وإن أخذ مالا وجرح قطع من خلاف والجرح
هدير وإن جرح فقط أو قتل فتاب قبل أن يؤخذ فلاحه
والحق للمولى أن يشاغرا وإن شاء أخذ بموجب الجنابة

وكذا لو كان فيهم حي أو محبوس أو زعمي محرم
من القطع عليه أو قطع بعض القافلة على بعض أو قطع
الطريق ليلا أو نهارا بمصر أو بين مصرين ومن خفي
في المصر غير مرة قتل به ولا إلا القتل بالمشقة كتاب
السيرة للمبارد إذا سافر من سبط عن الكل وإن تركه أو كان لغيره
الكل أمموا ولا يجب على صبي وامرأة وعبد وق

ومنفق وأقطع فأنهم القدر في فرض عيني فتخرج المرأة
والعبد بلا إذن الزوج والمولى ركه الجعل أن كان في ولا
فلا وإن أحضر ناهج ندعوهم إلى الإسلام فإن أسلموا
فقطوا إلا في الجيرة أن كانوا من أهلها ونبتي لهم قتل جازا
ومتيجب فإن قتلوا فلهم ماله وأطعمهم ما عابا

لو قتل قتل جازا

لو قتل قتل جازا

وحرم قتال من لم يبلغه الدعوة قبل ان يدعى وندب دعوة
 بلفته فانه ابا يستعين باله ونفاطهم ينصب المجانيق والخرق بانه
 والعزة وقطع الاشجار فافساد الزرع ونزعهم وان تترسوا باسار
 المسلمين ونفد هم به وكثرة اخرج النساء والمصاحف في سيرة
 لا يؤمن عليها الا في عسكر يوفى عليه ولا دخول مست من اليهم
 بمصنف ان كانوا يوفون العهد ونفي عن الغدر والخلول
 والمثلة وقيل امرأة او غير مكلف او شيخ فان اعمى او مقعدا وقطع
 اليمن الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذا راي في الحرب
 او ذاك ما يحث به او ملكا وعي قتل اب كافر بل يا ابا الان
 ليقتل غيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل
 ويجوز لهم ان كان مصلحة لنا واخذ مالا لاجل ان كان له حاجة
 ويصالح الجزية ان كان قبل النزول بساحتهم وكافى
 لو بعد ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الا خوف الملاك
 ويصالح المرتدون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد نعم ان لا يكون له حاجة ولا
 يخرج التذنية اليهم ومن بدا منهم بخيانتهم قوتل
 فقط وان باتفاقهم او يازن ملكهم قوتل الجميع بلا شئ
 ولا يتابع منهم سلاح ولا خير ولا حديد ولو بعد الصلح
 ولا يجزى

ولا يجزى اليهم وفتح امان حر او حره كافرا او جماعة او اهل
 وحرم قتلهم فان كان فيه ضيق دينهم وادب ولغا ما من
 ذمتهم او اسير او تاجر عند طم وكذا امان من اسلم ولده
 بها جارا ومجنونا وصبي او عبيد غير مازونين بالقتال وعند
 محمد يجوز امانها وابو يوسف في رواية با
 الغنائم فقتلها بافخ الايام غنوة فتسعة بين المسلمين او
 اقرباها عليه ووضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم
 وقتل الاسير او استرقهم او تركهم احرار ذمتهم
 واسلمهم لا يمنع اسير قاتلهم ماله يكتل الاخذ
 لا يجوز ذمهم الى ذمهم ولا اليه والقدام المالا وقيل لا
 به عن الحاجة اليه ويجوز بالاسير عدها وتذم مواشيه
 فظلم او حرق ولا تقهر وحرقة سلاح شويح بل تسعة
 المقاتل والرتبة سواء في الفجعة وكذا مدح طمهم قبل احرارها
 بذارنا ولا حقة فيها لسوق لم يقاتل ولا للمات في دار الحرب
 قبل الاحرار بذارنا ولو قتل الاحرار ذمتهم نفيهم وينفع
 منها بلا شئ مالا بتسلا حار الركوب والمساكن اجمع و
 بالقلع والحطب والدهن والطيب مطلقا وقيل اجمع
 سوق او بعد الاشياح

حيث وجدتموه
 الا ان لا يجوز المذلة لقتلهم او قتل المسلمين
 الا ان لا يجوز المذلة لقتلهم او قتل المسلمين

لا بالبيع أصلاً ولا بالتحويل ولا بعد الخرج بل ببرد ما فضل إلى القيمة
 وإن استغنى به رد قيمته وإن فسدت قبل الرد تصدق له غنياً
 وفي أسلم منهم قبل أخذه أحرز نفسه وطفله وكل ما له فهو معه
 أو دية عند مسلم أو ذمتي وعقاري فني وقيل فيه خلاف
 وفي يوسفي في قوله الأقل ولده الكبير وزوجه وحملها وعده المقاتل
 وماله مع حرقه يغصب أو دية فني وكذا ماله مع سلم أو
 ذمتي يغصب خلافاً لها وقبل أبي يوسف مع الإمام
 فعل وتقسيم الغنمة للرجال سهم وللنساء سهمان وعندهما
 ثلاثة سهم وللغرس سهمان ولا يسهم لأكثر من فرس
 وعند أبي يوسف يسهم للفرسين والبراديل كالقتال
 ولا يسهم له أحلة ولا البغل والغنمة تكون فارساً
 أو راجلاً عند المجاورة فينبغي للإمام أن يعي من الجيش
 عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الرجال من جاوز
 راجلاً فاشترى فرساً فله سهم راجلاً ومن جاوز فارساً لا يسهم فيها
 فتفق فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال أو هب
 أو أجزه أو رهنه فله سهم راجلاً في ظاهر الرواية وكذا لو كان
 مريضاً أو مهنياً لا يسهم عليه ولا يسهم لملوك أو مكاتب

في الرجل يبيع نفسه
 في الرجل يبيع نفسه
 في الرجل يبيع نفسه

هذا الغنمة كرواح أو ذمتي أو ذمتي وعقاري فني وقيل فيه خلاف
 في قوله الأقل ولده الكبير وزوجه وحملها وعده المقاتل

أو ذمتي أو امرأة أو ذمتي بل بفتح لهم بحسب ما يرى أن يفتوا تلو
 أو ذمتي المرأة المجزأة أو ذمتي على عورتهم أو على
 الطهرتي والنفس البتامة والمساكين وابن السبيل يقدم
 منهم ذوات القربى الفقراء ولا حق فيه لأغنياءهم و
 ذكره في التبرك ويسهم النبي عليه السلام بسقط بموته
 كالصبي وإن دخل دار الحرب من لا مشقة له بالأذن الإمام
 لا يخمس ما أخذوا وإن أذن الإمام أولهم منعة خمس
 وللإمام أن ينقل قبل أخراز الغنمة وقبل أن تقع الحرب أو
 زارها فيقول من قتل في الدار سلباً أو ذمتي أصاب
 فله ربع أو يئول لسرية جيلت له الربع بعد
 المنس ولا ينقل قبل المأخوذ ولا بعد الأحرار إلا
 من النفس والسلب المحلل أن لم ينقل وهو مركب وما عليه
 وشيأه وسلاحه وما معه لا مع غلامه على ذبابة أخرى
 والتفصيل لقطع حق الغير لا الملك خلافاً لما قلنا من
 أصاب جارية فله لا يحل له أصاب الوطى ولا البيع
 قبل الأحرار خلافاً له بل أسيد الكفار إذا سبي
 الترك الرومي وأخذوا أموالهم ملكوها وملك

في الرجل يبيع نفسه
 في الرجل يبيع نفسه

في الرجل يبيع نفسه
 في الرجل يبيع نفسه

في الرجل يبيع نفسه
 في الرجل يبيع نفسه

ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على امواتنا
واحرزوا بها ابدارهم ملكوها وكذا لو بذلنا اليهم
بغير فاذا ظهرنا عليهم فمن وجد ملكه اخذه قبل القيمة
وبعد هان كان مثليا لا ياخذ وان قيمته اخذه بالقيمة
وان اشتراه منهم فاجروا خرجوه وهو قيمته ياخذ بالقيمة
ان اشتراه به وان اشتراه بغيره فيقيمة العرض وان وجبت
لم يقيمة ومثل الثاني في اشتراؤه بثمن او عرض وان اشتراه
بجنسه او وجبت له لا ياخذ وان كان عبدا فقيمة عينه في
بدلتا جروا اخذوا من ثمنه ياخذ بكل الثمن ان شاء وان سروا به
من بدلتا جروا اشتراه اخر ياخذ المشتري الاول منه بثمانه وبعث الاسير
ثم المالك منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري الثاني
ولا يملك حرنا ومذبرنا وام ولدنا ومكاتبنا وملكنا عليهم ومناجنا
كل ذلك ولا يملك عبد ابية اليهم فاخذه ماله بعد القيمة
مجانا ايضا لكن يعرض عنه من بيت المال وعند كمالنا سور الكسيرة
وان ابى بغير من ومناجنا فاسترجع ذلك كله واخرج اخذنا لك نبي
ما سوا العبد بالثمن والعبد مجانا ومنه رجل الثمن ايضا وان اشتراهم من
عبد اسلموا ودخلوا في دارهم عتق خلافتا لهم وان اسلم عبد لهم
او لا كفا

ثم فجانا او ظهرنا عليهم او خرج الي سكرنا فهو حر
بالمستأجر اذا دخلنا جيرانا اليهم بامان لا يحل ان او دخلنا
لشئ من ماله او ماله او ماله فان اخذنا واخرجنا بملكنا
فقيمة وان عدلنا بملكنا فاخذنا له وجبته او فعل ذلك
غير يعلم حاله العرض كالاسير وان اذنته حر او كان
حرثا او غصب احدنا الاخر وخرجا اليه لا يقيمة
بشئ وكذا لو فعل ذلك حرثا او خرجا مستأجرين وان
خرجا مسالين فقيمة بالدين لا بالغصب ولو اسلم حر
بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يفتي بالرد يات ثوان قتل احدنا
المستأجرين الاخر فقيمة فعله اليه ماله والكفارة ايضا في الخطا
وان كانا لميرين فلا شيء الا الكفارة في الخطا وعندهما كالمستأجرين
ولا شيء في قتل المسلم ثم اسلم ولم يهاجروا الكفارة
في الخطا اتفاقا **فصل** لا يمكن مستأجرين
ان يقيم في دارنا سنة ويقال له اني اقمت سنة فقم عليك
الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره
وكذا لو قيل له اني اقمت سنة واخذت ذلك فاقام او اشتراها
ووضع عليه خراجا او عليه جزية سنة من حين وضع الخراج
او جازا كذا ان لم يقدر له مرة فالمعتبر الحول والي

فصل في بيع عبيد المسلمين

او لم يمت المسلمة ذميا لا لو نكح هو ذمته فان رجع الى
داره حل دسوان كان له ودية عند مسلم او ذمى
او دين عليه فاسر او ظهر عليه ثم سقط دينه ورضاه
وربته في وان قتل ولم يظهر عليه او مات في الورثة
فانما جازي بامان ولم زوجة هناك وولد ومال عند مسلم
او ذمى او حرقت فاسلم هناك ثم ظهر عليه فاكل في وان
اسلم ثم جاء ثم ظهر عليه فاكل في وان
عند مسلم او ذمى لم وغير ذلك في ودية اسلم فم له هناك
وارث مسلم فقتل مسلم عدا او خطاء فلا شيء عليه الا الكفارة
في الخطاء وان قتل مسلم لا ودية له خطاء او مسلم هناك
فلا فدية اخذ الدية من عاقلة القاتل في العدل ان يتقوا و
ياخذ الدية من عاقلة القاتل وليس له العفو بجانبا العشر والخارج وهو يقتل
ارض غزوة وهي ما بين العذيب الى اقصى حرم باليمن بمصر في احد الشمام
وكذا البصرة وكل ما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين القاتل
وارض السواد حراجية وهي ما بين العذيب الى عقبه خلوان
ومن الثعلبية او العلب الى عبادان وكذا كل ما فتح
واقتر اهل عليه او سرحوا سواهم وارض السواد مملوكه لا
هنا

منه ما بين العذيب الى اقصى حرم باليمن بمصر في احد الشمام
وكذا البصرة وكل ما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين القاتل
وارض السواد حراجية وهي ما بين العذيب الى عقبه خلوان
ومن الثعلبية او العلب الى عبادان وكذا كل ما فتح
واقتر اهل عليه او سرحوا سواهم وارض السواد مملوكه لا

منه ما بين العذيب الى اقصى حرم باليمن بمصر في احد الشمام
وكذا البصرة وكل ما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين القاتل
وارض السواد حراجية وهي ما بين العذيب الى عقبه خلوان
ومن الثعلبية او العلب الى عبادان وكذا كل ما فتح
واقتر اهل عليه او سرحوا سواهم وارض السواد مملوكه لا

عليها يجوز بيعهم لثاوت بقرتهم فيها وان اتي سوات
يعتبر بقرته عند اليوسف وماؤه عند محمد والخراج فوعان
خراج مقاسمة فيتعلى بالخارج كالعشر وخراج ريفه لا يرا و
على ما وضعه عمر بن الخطاب على السواد لكل جريب صالح للزراعة
صاع من بزاو شعير ودرهم والجريب الرطبة خمسة دراهم ذراعا وعرضا جريب
ولجريب المسك ربع او النخل المتصل عشرة دراهم ولما
سواه كزعفران وستان ما تطبق وتوصف للخارج غاية لا يزداد عليه لان التصديق غاية الانصاف والبر
الطفاق وان لم تطبق ما وظف نقص ولا يزداد وان
اطاقت عند اليوسف خلاف الحمد ولاخراج ان انقطع
عن ارضه الماء او غلب غلب ما اصاب الزرع افة و
يجب ان عطفا ما لكما ولا يتغير ان اسلم واشترى
مسلم ولا عشر في خارج ارض الخراج ولا يكرر خراج
بكر الخراج بخلاف العشر وخراج المقاسمة
الجزية اذا وضعت بتر ارض و
صالح لا يتغير وان غنت بلدة عنوة واقتر اهلها عليها
توضع على ظاهرها الفتي في السنة ثمانية واربعون درهما
وعلى المتوسط نصف او على الفقير القادر على الكسب
او ربعه

منه ما بين العذيب الى اقصى حرم باليمن بمصر في احد الشمام
وكذا البصرة وكل ما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين القاتل
وارض السواد حراجية وهي ما بين العذيب الى عقبه خلوان
ومن الثعلبية او العلب الى عبادان وكذا كل ما فتح
واقتر اهل عليه او سرحوا سواهم وارض السواد مملوكه لا

منه ما بين العذيب الى اقصى حرم باليمن بمصر في احد الشمام
وكذا البصرة وكل ما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين القاتل
وارض السواد حراجية وهي ما بين العذيب الى عقبه خلوان
ومن الثعلبية او العلب الى عبادان وكذا كل ما فتح
واقتر اهل عليه او سرحوا سواهم وارض السواد مملوكه لا

منه ما بين العذيب الى اقصى حرم باليمن بمصر في احد الشمام
وكذا البصرة وكل ما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين القاتل
وارض السواد حراجية وهي ما بين العذيب الى عقبه خلوان
ومن الثعلبية او العلب الى عبادان وكذا كل ما فتح
واقتر اهل عليه او سرحوا سواهم وارض السواد مملوكه لا

ربيعاً ونومع على كفاي ومجوسى ووشنى عجمى لا عجمى ولا
 على سرتة فلا يقبل من قبل الأسلام أو السيف ^{أو السيف} ^{أو السيف}
 أنشأها وطفلهما ولا حورية على صبي وامرأة وملكوك ^{أو ملكوك}
 وشيخ كبير وزين واعي ومقعد وفيل لا يكسب ^{أو يكسب}
 راءب لا يخالط وحب في أو الجول ويؤخذ قسط كل شهر ^{أو قسط كل شهر}
 ويسقط بالاسلام أو الموت وتدخل بالكر خلافا لها ^{أو تداخل بالكر خلافا لها}
 بخلاف خراج الأرض ولا يجوز أحداث بيعة أو كيسة أو
 صومعة في دارنا وتعا والمندمة من غير نفق ويمتاز الزوق
 في زينة ومركبة وسرجه ولا يركب خيلاً ولا يعمل
 ويظهر الكسب ويركب سرجاً كالكاف والاحق أن لا يترك
 أن يركب الاكسورة وح ينزل في الجامع ولا يلبس خشن
 أهل العلم والزهد والشرف ويمتاز أنشأ في الطريق والعام و
 يجعل على له علامة كي لا يسخر له ولا يبدأ بسلا ^{أو بسلا}
 ويضي على الطريق ويؤذي الجزية قائماً ولا أخذ قلعدا و
 يؤخذ بلبية ويؤذي الجزية يازمى ويعدو الله ^{أو يعدو الله}
 ولا ينقض عهده بالاياء عن الجزية أو بزياده بمسلمة أو قتل
 مسلماً أو ينسب النبي عليه السلام بالالحاق بدار الحرب أو الغلبة
 على موضع

ربيعاً ونومع على كفاي ومجوسى ووشنى عجمى لا عجمى ولا

على موضع لمحاربته ويصير كالمرتد كمن لو أسير يسترق
 والمرتد يقبل ويؤخذ من بني تغلب رجالهم وشاؤهم
 ضعف الزكاة لانه صلياً منهم ويؤخذ من موالهم ^{أو موالهم}
 الجزية والخراج كموالى قريش ويصير الخراج والجزية
 وما أخذ من بني تغلب أو من أرض أهلها عتقها
 أو أهدها أهل الحرب أو أخذ منهم بلا قتال في صلح السليمان
 كسدة الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء ^{أو كفاية العلماء}
 والمدارس والمفتين والنفقة والعمال والمقاتلة ووزار بهم
 ومه ما في نصف السنة حرم من العطاء ^{أو حرم من العطاء}
 المرتد من ارتد العياذ بالله يعرض على الاسلام ويكتب
 هو وشيعته أن كانت فان أسلم كل حبس ثلثة أيام ^{أو ثلثة أيام}
 فان قاتل أو أفل وقوبته بالبري عن كل دين سوا الاسلام
 أو عما انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك مذنب لا ضمان فيه
 ويؤخذ من كل ملكة ماله موقوفاً فان أسلم عاد وان مات
 أو قتل أو هلك بدار الحرب وحكم به عتق مدته وقاتلات
 أولاده وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
 وكسب ردتني ويقتضه دين اسلامه من كسب اسلامه
 كسب المرتد قد أسكره

لو فقيرا وان غنيا صدق بها ولو على ابنة او ولده او فوجيتلو كان
 فقرا وان كانت حقة كالنوى وقسيرة الرماة والنسب
 بعد المعاد ينفع بها يدون التريق ولما لك اخذها ولا غير
 دفع اللقطة الى يد غنيا لا يستين ويحل ان ياتي علامتها غير جبر
كتاب الايج نذب اخذ على قولي عليه وكذا الضال وقيل
 تركه افضل ونزفحان الى حكم فيجب الايق دون الضال ولين
 رده مدة سب اربعين درهما وان كانت قيمته اقل من اربعين
 فقيمة الادرها عند محمد وعند ابو يعقوب وان رده من
 رده من اربعين او اقل من اربعين ان اشهد انه اخذ ليرده
 والا فلا شيء له ويضمن ان ايق منه وجعل الرجوع على المرتجعين
 وجعل الرجوع على المولى ان فداه وعلى من الجانية ان دفعه
 جعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه المولى فلا يراد
 ان اذاه عنه وجعل الوصف على الموصف له وان رجع الواعب
 في هبته بعد الرد وامر بنفقة كل اللقطة والمديون وام الولد
 كالقن وان كان الراد اب المولى وابنه وهو في عياله او
 وصية او الزوجين فلا شيء له والمالك البقي كالبالغ
 كماله فيكون وهو غائب لا يثري مكانه ولا حيوة ولا اموة
 ينصب

ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقه مما لا وكيل له فيه
 ويبيع ما يخاف عليه من ماله وينفق على زوجته وقريبه ولاداه وهو
 حتى في حق نفسه لانك امراته ونفسه ماله وينفق اجارته ميت
 في حق غيره فلا يرث من مات حال فقده ان حكم بموتة فيوفى
 نصيبه منه كالا او بعضا الى ان يحكم بموتة فان جاء قبل الحكم به فهو مفقود
 والا فله يرث ذلك لولا لاه وان مضى عن عمره مالا لا يقض
 اليه اقراؤه فيل سبع سنين وتصل مائة وثلاثون عشرون سنة حكم
 بموتة في حق ماله فيكون من مات قبل ذلك ونفذ زوجته للموت
 عند ذلك كذا الشركة هي فربان شركة ملك وشركة عقد
 فالأصل ان يملك اثنان عينا ارضا او شرا او اتها با او
 استلا او اختلط مالهما بحيث لا يتميز او
 اختلطاه وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر ويجوز بيع ما او شركين
 من شركته في جميع القصور وغيره بغير اذنه فيما عد الخلط والاختلاط
 فلا يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول احدهما شاكرك في
 كذا ويقبل آخره وكذا الاما والقبول وشروطها عدة ما
 يقطعها كشرط درهم معينة من الرج لا جدها وهي
 اربعة انواع شركة مفوضة وهي ان يشترك متساو

تصرفا ودينا ولا وزجرا وتنقح الوكالة والكفالة فلا يجوز
بها بيع مسلم وديني خلافا لابي يوسف ولا يباح عرو عبد وبالغ و
جني ولا يبيع او يبتاع او يملك ولا بد من المظالم المفاوضة او
بيان جميع مقتضياتها ويشترط تسليم المال ولا يخلطون بها الا
كل شيء سويها عام احل وكسوتهم فانها وكل ذي لزم احدا
بما تقع فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر وان لزم
بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لها وكذا ان لزم بغصب خلافا
لابي يوسف وفي الكفالة بدلا امر لا يلزمه البيع وان ورث
احدهما ما نصحه به الشركة او وصبله وقبضه صلت عنانا
وكذا ان فقد فيها مشرط لا يشترط في العنان وان
ارضى مفاوضة ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضته لا عنان الا بالدرهم
او بالدينار او بالقوسر النافعة عند محمد او بالبر والنضرة
ان تعامل الناس بها ولا تضاد بالعروض ان يبيع نصف
بنصف عرض الاخر ثم يفتقد الشركة ولا بالكيل والموزن
والعدس المتفاوت قبل الخلط وان خلط جنسا واحدا ثم
اشترى ما فشرته عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف وان
خلط جنسين لا ينعقد اتفاقا وشركة عنان وهي ان

ان كان في شركة مائة
مستأجر

تصرفا ودينا ولا وزجرا وتنقح الوكالة والكفالة فلا يجوز
بها بيع مسلم وديني خلافا لابي يوسف ولا يباح عرو عبد وبالغ و
جني ولا يبيع او يبتاع او يملك ولا بد من المظالم المفاوضة او
بيان جميع مقتضياتها ويشترط تسليم المال ولا يخلطون بها الا
كل شيء سويها عام احل وكسوتهم فانها وكل ذي لزم احدا
بما تقع فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر وان لزم
بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لها وكذا ان لزم بغصب خلافا
لابي يوسف وفي الكفالة بدلا امر لا يلزمه البيع وان ورث
احدهما ما نصحه به الشركة او وصبله وقبضه صلت عنانا
وكذا ان فقد فيها مشرط لا يشترط في العنان وان
ارضى مفاوضة ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضته لا عنان الا بالدرهم
او بالدينار او بالقوسر النافعة عند محمد او بالبر والنضرة
ان تعامل الناس بها ولا تضاد بالعروض ان يبيع نصف
بنصف عرض الاخر ثم يفتقد الشركة ولا بالكيل والموزن
والعدس المتفاوت قبل الخلط وان خلط جنسا واحدا ثم
اشترى ما فشرته عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف وان
خلط جنسين لا ينعقد اتفاقا وشركة عنان وهي ان

تساوي في ما ذكر غير متساويين وتنقح الوكالة والكفالة
وتنقح في نوع من التجارات وتكونها وبعضها كل منهما و
بكل ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي بينهما او في
دفع الاخر عند عملها ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احداهما
والاخر فدايد ولا يشترط الخلط فيها ايضا ولو وضعت على قدر المال
وان شرط غير ذلك وما شره كل منهما هو شرطه فهو شرط
ورجع على شركته بحصة منه ان اذاه من ماله ونبتل الشركة
بمهلك المالكين او احدهما قبل الشراء وهو على ماله قبل
الخلط هلك في يده او في يد الاخر وعليهما بعد فان
هلك بعد ما شري الاخر بماله فالمشترى بينهما او رجع المشتري
على شركته بمحصة وان هلك قبل شراء الاخر فان كان وكلا
الشركة صريحا فالمشترى على شركته ملك ورجع بحصة والا
فالمشترى كمنشط وكل من شركته المفاوضة والعنان
ان يبيع ويضارب ويستأجر ويؤصل ويؤدع
يده في المال يد امانة وشركة الصانع والتقبل وهي
ان يشترك خياطان او صانع وخياط على ان يتقبلا
الاعمال ويصون الكسب بينهما ولو شرطتا

ان كان

تصرفا ودينا ولا وزجرا وتنقح الوكالة والكفالة فلا يجوز
بها بيع مسلم وديني خلافا لابي يوسف ولا يباح عرو عبد وبالغ و
جني ولا يبيع او يبتاع او يملك ولا بد من المظالم المفاوضة او
بيان جميع مقتضياتها ويشترط تسليم المال ولا يخلطون بها الا
كل شيء سويها عام احل وكسوتهم فانها وكل ذي لزم احدا
بما تقع فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر وان لزم
بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لها وكذا ان لزم بغصب خلافا
لابي يوسف وفي الكفالة بدلا امر لا يلزمه البيع وان ورث
احدهما ما نصحه به الشركة او وصبله وقبضه صلت عنانا
وكذا ان فقد فيها مشرط لا يشترط في العنان وان
ارضى مفاوضة ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضته لا عنان الا بالدرهم
او بالدينار او بالقوسر النافعة عند محمد او بالبر والنضرة
ان تعامل الناس بها ولا تضاد بالعروض ان يبيع نصف
بنصف عرض الاخر ثم يفتقد الشركة ولا بالكيل والموزن
والعدس المتفاوت قبل الخلط وان خلط جنسا واحدا ثم
اشترى ما فشرته عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف وان
خلط جنسين لا ينعقد اتفاقا وشركة عنان وهي ان

تصرفا ودينا ولا وزجرا وتنقح الوكالة والكفالة فلا يجوز
بها بيع مسلم وديني خلافا لابي يوسف ولا يباح عرو عبد وبالغ و
جني ولا يبيع او يبتاع او يملك ولا بد من المظالم المفاوضة او
بيان جميع مقتضياتها ويشترط تسليم المال ولا يخلطون بها الا
كل شيء سويها عام احل وكسوتهم فانها وكل ذي لزم احدا
بما تقع فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر وان لزم
بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لها وكذا ان لزم بغصب خلافا
لابي يوسف وفي الكفالة بدلا امر لا يلزمه البيع وان ورث
احدهما ما نصحه به الشركة او وصبله وقبضه صلت عنانا
وكذا ان فقد فيها مشرط لا يشترط في العنان وان
ارضى مفاوضة ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضته لا عنان الا بالدرهم
او بالدينار او بالقوسر النافعة عند محمد او بالبر والنضرة
ان تعامل الناس بها ولا تضاد بالعروض ان يبيع نصف
بنصف عرض الاخر ثم يفتقد الشركة ولا بالكيل والموزن
والعدس المتفاوت قبل الخلط وان خلط جنسا واحدا ثم
اشترى ما فشرته عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف وان
خلط جنسين لا ينعقد اتفاقا وشركة عنان وهي ان

العمل نصيب والربح اندوناً جاز وكل عمل تقبل احدهما بلزما
فعلى كل منهما طلب الاجرة ويبر الدافع الى احدهما ^{بذلك} والكسب
بينهما وان عمل احدهما فقط ^{او ان يشارك في الربح} وشركة الوجوه وهي
ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما
وسيعا والربح بينهما فان شرطهما فبوضعه صحته
ومطلقهما عيان وتنضم الوكالة فيما يشتريان به وان شرط
مناصفة الشراكة او مثالثة فالربح كذلك وشرط الفضل
باطل الله اعلم ~~فصل في الاجرة~~ ولا يجوز الشركة

فيما لا تصح الوصالة كالاختطاف والاحتشام
والاحتشام ولا صطياد والاستقاء وما يجتمع كل فله ^{او للعامل}
وان كان الاخر فله اجر مثله لا يزاد على نصف شئ لما اخذ عند ^{منه}
خلاف المجد وما اخذ معا فلهما نصفين وان كان لاحدهما بقل
والاخر راوية فاستحق احدهما الكسب له والاخر اجر مثله
ماله والربح في الشركة الفاسدة عاقد ركنها وسبيل شرط الفضل
وسبيل الشركة بموت احدهما وبالجماعة مرتدا ان حكم به كان
ولا يترك احدهما مالا الاخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه
فازيا معا من كل حصة صاحبه وان اذيا متعاقبا من

كل واحد من الشركتين
او كل واحد من الشركتين
او كل واحد من الشركتين

الثاني علم باء الاول والاوقالا لا يضمن ان لم يعلم وان اذن
احد المفاويع لشريكه ان يشتر است ليطاها فافعل فليس له
خاصة بل انشئ ويؤخذ كل بينهما واولا يضمن حصة شريكه
كتاب الوقف هو جيب العيني على ملك الواقف والتصدق
بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم بحكم
قيل ان يعلق بموت باء يقول اذا مات فقد وفقت ^{وعندها}
هو جيب العيني على ملك الله تعالى وجبه يعود منفعة الى العباد
فلزم ويزول ملكه بمجرد القول ^{عندما جوسق} وعند محمد لا
مالم يسلم الى ولي فلو وقف على الفقير او بن سقاية او خانا
او طلبة ^{الغناء للتفصيل} البني السبل او جعل عروضة مقبرة لا يزول ملكه عنه الا
بالحكم وعند ابي يوسف فيزول بمجرد القول وعند محمد اذا
سلم الى متول او استحق الناس من السقاية وسكنوا الخان
والرباط ودفنوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف
مؤيد وعند ابي يوسف يصح بدونه واذا انقطع المصنف
الى الفقراء وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل على الوقف
والولاية لنفسه وجعل البعض او اكل امسا ولا له ومديته
ماداموا احياء ويجعلهم للفقراء وشرط ان يستبدل بغيره

او بغيره
او بغيره

اذا شاء خلافا لما في الكل صح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف
 وقف عند محمد كالفائس والبرق والقدر والمشار والمجازة وشيها
 والقدر والمرآجل والمصالح والكتب وابو يوسف معرو وقف
 والكراع كالليل والابل في سبل الله تعالى وفيه وكذا يصح عند ابي يوسف
 وقف بغيرها وقف بغيرها او كذا في غيرها وفيه وسائر
 الالة الخراش واذا صح الوقف فلا يملك به الا انه يجوز قسمة
 المشاع عند ابي يوسف وسداسه ارتفاع الوقف بعمارة وانه
 لم يشترط لهما الواقفان وقف على الفقراء وان على معينين فليعبر
 فان امتنع او كان فقيرا اجره للحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه صاحب المرفق
 ونقض الوقف يصرف الى عمارته ان احتاج والا فحفظ الى
 وقت الحاجة وان تعذر صرف عينية ببيع ويصرف ثمنه اليها
 ولا يقسم بين مستحق الوقف **فصل** في اذابن مسجد
 لا يزول ملكه عنه حتى يغيره عن ملكه بطريقه ويؤذن بالصلوة
 فيه ويصل فيه واحد وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يغير
 جعله سوراغا لمصاحف فان جعل لغير مصاحف او فوقه شيئا وجعل
 به الى الطريق **فصل** في اذابن مسجد وانه بالصلوة
 فيه لا يزول ملكه عنه ولم يبعه ويورث عنه وعند ابي يوسف
 يزول

يزول ملكه بمجرد القول مطلقا ولو ضاق المسجد وجنبه طريق العامة
 يوسع منه وبالعكس رباطا يملك في عني يصرف وقفه الى اقرب
 رباط اليه والوقف في المبيع وصية ويشترط الواقف في اجارة
 الوقف ان وجد ولا يختار ان لا توجب الضمان اكثر من كونه ولا يوجب
 الا باجر المثل ثم لا ينقص ان زارت الاجرة لكثرة الرغبة **فصل** في اذابن مسجد
 وليس للموقوف عليه ان يوجب الا بانه او ولاية ولا يبار
 ولا يبرهن وان عصب عقاره بخيار وجوب الضمان ولو
 شرط الولاية لنفسه وكان خائبا يترفع منه وان شرط ان
 لا يترفع كتاب البيع البيع مبادلة ملك بملك وينعقد
 بايجاب وقبول بلفظ **فصل** في اذابن مسجد واشترطت وما
 دل على معناها وبالنسبة في النفيس والخسيس هو صحيح
 فلو قال خذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح واذا اوجب
 احدها فلا خزان يقبل كل البيع بكل الثمن في المجلس او يترك
 لا يضار في بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجع الموجب او
 قام احدها عن المجلس قبل القبول بطل الاجارة واذا وجد الا
 والقبول لزوم البيع بلا خيار مجلس في العوض **فصل** في اذابن مسجد
 معروفة قدره ووصفه لما في غيره وضمن حال ومو أجل معلوم
 شلوخه من مال بغيره في ما يبيع في السوق حاله

ولو اشترى بأجل كنه ففزع البائع البيع حتى مضت شترته فلم يجل
 خلافا لها وان اطلق الثمن فان استوت ماله النقص ورواجها
 صح ولزم ما قدر من اتي نوع كان ^{وانه} واختلفت مرأجا في
 الارواح وان استوي رواجها لا ماله ففسد ماله ببيع ^{البيع} ويصح
 الطعام وكل ^{كل} وموزون ^{كل} ككيل او وزن
 وكذا الجوز اقل ان يبيع بغير جنسه او باثاء او حرم معين لا يدرى
 قدره ومن باع صبرة كل صاع بدينار صح في صاع فقط لان
 يمتحن جنسها في المجلس ^{ولم يمتحن} الفسخ بالخيار وان ^{يتم} كل
 او جملتها في المجلس بعد ذلك ومن باع قطع غنم كل شاة
 بدينار لا يصح في شاة منها وكذا القوباع ثوبا كل صاع بدينار
 وكذا اكل معدود متفاوت وعند حيا يصح في الكل في جميع ذلك
 وان باع صبرة على انها مائة قفزة بمائة درهم فوجدت اقل او
 اكثر اخذ المشتري الاقل بحصة او فسخ والزائد للبائع والمذروغ
 ياخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ ^{والزائد} بالخيار للبائع وان ^{يتم}
 لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصة وكذا الزائد والخيار في خيار البائع
 الوجيبين وصح بيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها ويصح فوجده المشتري
 فيها ولو باع عند الاقل عشرة اشواب فاذا هو اقل واكثر احد عشر مثله
 في السهم والذراع

في بيع الثوب
 في بيع الثوب
 في بيع الثوب

شاهو ما جمع من الطعام
 في بيع الثوب

في بيع الثوب

في بيع الثوب
 في بيع الثوب
 في بيع الثوب

فسد البيع ولو فضل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحصة و
 بخير المشرى وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدينار
 اخذ المشتري بعشرة لو عشرة ونصف فبالا خيار ^{او اقل} عشرة
 لو خمسة ونصف فبالا خيار وعند ^{او اقل} يوسف بخير اخذ باحد عشر
 الاول بعشرة في الثاني وعند محمد بخير اخذ في الاول بعشرة
 ونصف في الثاني عشرة ونصف فصل ^{او اقل} يدخل البناء والمناجح فخذ
 في بيع الدار بلا ذكر وكذا الشجر في بيع الارض وان اطلق سرا
 شجرة دخل مكانها عند محمد وهو المختار خلافا لابيوسف و
 لا يدخل الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا بالاشارة
 وان ذكر الحقوة والمرافق ويقال للبائع اقلعه او قطعها
 وسلم البيع وكذا لا يدخل حب بذري ولم ينبت بعد وان
 ولم يصله قيمة دخل وقبل لا يبيع باع ثوبا بدينار مائة
 صح ويقطعها المشتري الحال وان شرط تركها على الشجر ففسد
 ولو بعد تناهي غلها خلافا ل محمد وكذا اشراء الزرع وان تركها
 باذن البائع بلا اشراط طاب لم الزيادة وان تغير اذنه فقط تقديره
 باذنه باذنه في زيتها وان بعد ما ناهى لا يفسد بشرى وان استاجر
 الشجر في وقت بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استاجر الارض

في بيع الثوب
 في بيع الثوب
 في بيع الثوب

في بيع الثوب
 في بيع الثوب

في بيع الثوب
 في بيع الثوب

في بيع الثوب
 في بيع الثوب

في بيع الثوب
 في بيع الثوب

في بيع الثوب
 في بيع الثوب

لترك الذرع فسدت ولا تطيب الزيادة ولو انخرت ثم اُخر
 قبل القبض ^{بعد البيع ولو بعد القبض} انخرت كان والقول في قدر الحادث ^{منه} للمشتري ولو باع
 ثمرة واستثنى منها ارضا لا معلومة ^{منه} مع وقيل لا ويجوز بيع البتة ^{منه} بوزن او طول او رده
 سببه ان بيع بغير جنبه وكذا البقلا في قشر ^{منه} والارز ^{منه}
 والسمن ^{منه} وكذا اللوز والفستق والجوز في قشرها الاولة ^{منه}
 والماجرة الكيل وعدا البيع ووزنه ^{منه} على البائع واجرة نقد ^{منه}
 ووزنه على المشتري ^{منه} بيع سلعة ^{منه} بثمان ستم اولان لم يكن موقفا ^{منه}

وفي بيع سلعة بثلاثة أشهر بثمن سلا معافصل الجارات
صح خيار الشرط لكل من المعافدين ولها معاقلته أيام لا أكثر
الآن أجاز في الثلثة وعند هذا يجوز أن يثمن مدة معلومة أي مدة
كانت وله أن يثمن على أن لا ينفذ الثمن إلى ثلثة أيام فلا بيع
في بيع سلعة بثلاثة أشهر بثمن سلا معافصل الجارات

صح والى اربعة لا الا ان يقتل في السنة وعند محمد يجوز الى اربعة
اكثر وخيار البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبض المشتري
فهلك لم يمس قيمته وخيار المشتري لا يمنع قائل هلكت في يدي لزم الثمن
وكذا لو تعيب الاب لا يدخل في ملك المشتري خلافا لما اخلا واشترى
زوجته بالفساد النكاح وان وطئها فله ردها لانها بالكسح الآ
في الكسر ولو ولدت في مدته لا تنصراً ولم يولد ولو اشترى قريبه بغير

بوجود قول ان ملكته عبداً فهو حر لا يعتقان في مدينه ولا بعد حبس المشتراة
 عند المالك لانه لا يملك قبل المدة
 في مدينه من الاستبراء والاستبراء على البائع ان ردته به ولو
 قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم اراد منه فملك
 على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى ارا بعد المازن

شياء فاجبره بايعه عن منه بغير خياره وله الرد ان لم يبايعه
 التملك ولو اشتتره ذمي من ذمي خرافه بر فاسق مدته بطل شراءه

كذلك يتكفل له بالاجارة خلافا لما في البيع وقوله الحيازة مجزية
في سباب الرهن والتمسك بالحق وبسبب قايده الرهن والتمسك بالحق وقوله لو اشتره زوجته الى سبيل بقوله
بعضه صاحب وغيبته لا يفسخ الاجارة خلافا لما في يوسف فان
يبيع فاعلم به في المدة انفسخ والاتم العقد وبسته العقد ايضا نحو
في بيع فاعلم به في المدة انفسخ والاتم العقد وبسته العقد ايضا نحو

له الجوار وكذا بعض المدة وبالأخذ مشقة بسبب البيع وكل ما يذلل

الرضى كالمكروب لغير الاختبار والوطنى والأعناق وتوابعه ولو شرط

المشتر والخيار للغير مجاز وايضا اجازا ونسخ صحيح وان جاز واحد

من نسخ الاخر اقبله السابق وان كانا معا فالنسخ ولو باع عبد بن الخمار

فاجدها فان عتيقة ونصل عن كاصح والا فلا ويجوز في المشرقة

سنة بخيار
سنة بخيار

وَالسَّامِعُ إِيمَانَهُ فَلَوْ قَضَى الْكَافِرُ لَكَ وَاحِدًا وَيَقْبَلُكَ بِلَيْسَ لَهُ وَ

سَعَى الْبَاءَ لِلْأَمَانَةِ وَإِنْ هَذَا الْبَاءُ نَصَفُكُمْ فَأَوْفَى

المستمرى اياها شاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

صورة المصلحة اذ مات من له الخيار
 العيب والتعيين بعينه الخيار لورثة
 اتفاقا وما اذ مات من له الخيار لورثة
 والرؤية في مدة الخيار يلزم البيع
 ولا يورث كالاجل والمضاربة والوكالة
 توقيع

وليس له رد اكل الا ان ضربه خيار الشرط ويورث خيار التعيين و
 العيب لا الشرط والرؤية ولو اشترى باعلى انهما بالخيار فله ان يرد
 لا يرد الا بغيره الا بغيره فله ان يرد على هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى
 عبد على ان يرد او كاتب فظهر بغيره فله ان يرد على هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى
 فله ان يرد على هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى
 وان رضى بغيره ولا خيارين فاعلم ان يرد به ويطلب خيار الرؤية ما يطلب عيب نفسه
 خيار الشرط مع عيب وتعيين يرد به وتقدر رتب بعضه وتضمن لا يخرج من احوال احواله
 كالاعتاق وتوابعه او موجب حقا للغير كالباع المطلق والرهق والجاره
 قبل الرؤية وبعدهما وبالايجاب حقا للغير كالباع بالخيار والمضاربة
 والجهة بل ان لم يطل بعدها لا قبلها وكفت الرؤية وجه الرضى
 والدية وكفتها في شاة الدار لا بد من الجبر في شاة الفقة لا بد
 من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الشاة ان لم يكن معلل كافيه ورؤية
 عليه ان كان معللا ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد يثبتها وعند
 الزور لا بد من مشاهدة اليوم عليه الفتوى اليوم وان رضى بعض المبيع فله
 الخيار ان يرد باقية ولا يلزم كالمكيل والموزون لرؤية بعضه
 كما كثر في كافي بل يلزم لابتداء الرؤية ونظر الوكيل بالشراء والقبض
 كافي لانظر الرسول وعند هذا هو الوكيل وبيع الماعى وشراؤه صحيح ولم
 يملكه الوكيل كالمكيل والموزون

الخيار ان اشترى ويسقط بمسبة البيع او شدة او زوقه فيما يعرف بذلك
 ويوصف العقار له ومن لا يرى احد الشوبين فبشرها لم رضى الا بغيره فله ان يرد
 او ردها لا ردها احدى ومن رضى بشا اشترى او فوجدته مستغفرا
 والاملا وان اخبرني في تغييره في القول للبايع وان في الرؤية فله ان يرد
 ومن اشترى عدل في رضى مباح منه ثوبا او وصفا وسلم فله ان يرد
 ان يرد به عيب الخيار راوية او شرط فصل مطلق المبيع
 سلاسة المبيع ثلثي وجد في مشيئة عياره او اخذه كل ثلثي لا بأسا
 ونقص ثلثي المبرضى بايعه وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار
 فهو عيب فالأمان ولو الى ما روى السفر من صغير يعقل عيبا
 الشربة والبول في الفراش رضى في غير عيب خرفلوا بق او شرب
 بال في صغيره ثم عاوده عند المشتري رده وان عاوده عند
 والبنون عيب مطلقا فلو جنى في صغيره وعاد عند المشتري فله ان يرد
 كبره رده به وبخروج الذفر والرقى والتولد منه عيب في الجارية لا في
 في الغلام الا ان يكون من ذاده والاستحاضه عيب وكذا عدم حيض
 بنت سبع عشرة سنة لا تمل ومعرفة ذلك يقول الماسة فله ان يرد
 النظم اليه فلول البايع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيها
 وكذا الشيب والذير والسعال القديم والشعر والماء العين
 والاسعال اعلم انه لا يرد
 والاسعال اعلم انه لا يرد
 والاسعال اعلم انه لا يرد

77

فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري آخر رجوع بالقبض
كغوب شراؤه فقطع على عيب وليس له الرجوع الا ان
يرضى البايع باخذه كذلك فله ان يرد حتى لو باع المشتري سقط رجوعه
فان خاف الثوب او صبغ امرأته السويق بشمن غرط عيبه
رجع بقصانه وليس لبايعه ان ياخذه حتى لو باع بعد رجوعه بغير
عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلاماله او دبر او استولد
ثم ظهر العيب مرجع وكذا ان ظهر بعد موت المشتري وان اشترى
على باله او قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او الشئ
فخرج لا يرجع خلافا لما وان شرب سقيا او جوز بطيخا او قشرا
او خبزا ففسد فوجده فاسدا فان كان يتفق به رجع بقصانه ولا يرد
بكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا او صوفيل كالواحد او اثنين
في المائة صح البيع والا فندرج بثلثه ومن باع بثمنه فوثر عليه
بعيب بقصانه باقرار او قول او بية رده على بايعه ولو قبله بغيره
لا يرد عليه ومن قبض بثمنه فاشترى ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه
ولكن يرهق او يخلف بايعه فان قال شهودي عيب دفع ان خلف
بايعه ولزم العيب ان كل ومن يتنق اباق مشتريه يرهق او لا
انه ابق عنده ثم خلف بايعه بالثمن لقدمه وسلمه وما ابق قط
الاعيب

او باع من عيبه اباية
او باع ما له حق الرجوع عليه من وجه الذي يدعي او باع ما ابق عنده
لا باع له باع وما به هذا العيب او لقدمه وسلمه وما به هذا
العيب وفي اباق الكس يخلف بالثمن ما ابق منه بلع مبلغ الرجال
عديم بية المشتري على اباق عنده يخلف البايع عندها انه ثمنه
انه ابق عنده واخلفوا على قول الامام فان كل على قوله ما خلف
ثانيا كما لو قال بايع بعد التقاضي بهذا هذا مع اخره قال بل
وحدة فالقول له وهذا لو اتفقا في قدر البيع واخلفا في المقبوض
فلو اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض
او بالآخر عيبا لم يرد ما او اخذها معا ولا يرد المقبض حده
الا ان ظهر العيب بعد قبضها ولو وجد بعض الكس والوزن
معيبا بعد القبض ردها واخذه وقيل ان لم يكن معيبا في واحد
والا فهو كالعبدين ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له ردها
بني بخلاف الثوب والمداق المعيب بعد روية العيب وركوبه
رضي ولو ركب ردها او سعة او سعة او سعة ولا يرد له ردها
ولو قطع البيع بعد قبضه او قبل بسبب عند البايع ردها واخذ
وقال لرجع بثلث ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير
قاتل ان لم يعلم بالبيع عند الشراء والا فلا ولو قد اولته لا يرد
لو علم الا يرجع الدار الا ان كان

ثم قطع في يد الآخر رجع البايع بعضهم على بعض كما في الاستحقاق
 وعند ما يرجع الآخر على بايعة لا بايعة على بايعة ولو باع بشرط البراءة
 من كل عيب صح وإن لم يعد العيب ويدخل في البراءة الخارج قبل القبض
 عند ما يوصف خله فالجزم في رجوع البايع **باب البيع الفاسد**
 بيع ما ليس بال مال والبيع به باطل كالدم والميتة والحرق وكذا بيع أم الولد
 والمذنب وكذا بيع الكتاب إلا أن يجزيه وكذا بيع ما غير مستوفى كالمرزوق
 والخنزير بالثمن وبيع قبة ضم إلى حرة وركبة ضمت إلى ميتة وإن بقيت كل
 وعند ما يبيع العبد والركبة أو به التمتع صح في قبة ضم إلى مذنب أو إلى ميتة
 غيره بالخصصة وكذا في ملك ضم إلى وقف في البيع وبيع العرض بالمرأى
 بالعكس فاسد وكذا بيعه بالخنزير ولا يجوز بيع طير في السموم وعند
 لم يبيد أو صيد التي جعلته لا يؤخذ منها بالجلية أو يدخل إليها
 بنفسه ولم يصب مدخل وان صيد والتي فيها واكن أخذ بالاحليل صح
 ولا بيع للحل والنجاح واللبن في الصنع والتوليف في المصنف والمؤلف
 على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف فيها ولا بيع اللحم في الشاة وضرة
 وجذع في السقف وزراع من ذئب وإن ذكر قطعه فلو قلع الجذع
 أو قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عادى محجرا ولا الخزانة وبيع الثمر على
 النخل بتمر مجزور مثل كيله خرصا والمجاعة وبيع البز في سلة بغير مثل
 خرصا

خرصا ولا البيع باللامسة والمنايذة والقابض بان يشا وما سئل
 فليزم البيع لو لم يمس المشتري أو وضع عليه حجر أو نبذها إليه البايع
 ولا بيع ذئب من ذئبين إلا بشرط أن يأخذ ابهما شيئا ولا بيع
 المرأى ولا أجارتهما ولا النخل إلا كقودات خلافا لما لمحمد ولا وود
 القنز وبضعة وعند أبي يوسف يجوز في الدود إذا كان مع القنز
 وفي البيض عنه قولان وعند محمد يجوز بيعه مطلقا وهو المختار
 ولا بيع الأبق إلا بمجي يزعم أنه عنده فإن عاد قبل الفسخ لا ينقلب
 محجرا وقبل ينقلب ولا لبن أساة ولو بعد الحل وعند أبي يوسف
 يصح في لبن الأساة ولا شحم خنزير ولكن يباح الانتفاع به للخرزورة
 وفيه سد الماء القليل عند أبي يوسف لا عند محمد ولا بيع شحم الدق
 ولا الانتفاع به ولا بشئ من اجزائه ولا بيع جلود الميتة قبل الدباغ وخيزر
 بعده وينقع به ويصاغ عظمها وينقع به وكذا عصبها وقرنها وموتها
 وشعرها ووترها وكذا عظم الفيل خلافا لما لمحمد ولا يجوز بيع عظم سقط
 ولا المسيل ولا هبة ومحمي الطريق ولا بيع شخص على أنه امت فاذ فر
 عبد ولو باع كسفا فاذ هو نجس نجس نجس نجس ولا شرا ما باع باقلا ما باع قبل
 نقد الثمن وكذا شرا مع غيره ثمن الأول قبل نقده وبيع في الغير محجور
 ولا شرا زيت على أن يوزنه بظفره ويطرح عنه كل ظرف مقدار معين يجوز هلكه

وإذا كان المشتري جاهلا بحال
 أو سببه فمقتضى البيع
 محس ما لا يبيعه
 بكونه هلكه

وان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح وان اختلف في الظرف وقدره فالقول
 المشتري ولو امر مسلم ذميا ببيع خمر او شرابها صح خلافها وكذا الواسع
 الحرم غيره ببيع صيده ولو اشترى كافر عبدا مسلما او صحفاه وجب على اخراجها
 من ملكه والبيع بشرط لا يقتضيه ولا ينفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع
 الذبة البسقة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه لاحد العاقدين او يبيع
 بشئ فهو فاسد كبيع عبد على ان يفتقه المشتري او يدبته او يكاتبه او انه
 على ان يستولدها فلو اعتقه المشتري عاد البيع صحا فلزم الثمن عند لا يرد
 فلزم القيمة وكشرط ان يستخدمه البائع شهرا او يسكنها او يملكها او يملك الثمن
 او يفرقه المشتري ذميا او يهدى له هدية او يقطع البائع الشئ ويخطبها فلو تن
 او يمسك او ينفذ العمل او يشركه ويصح في النحل استئسانا ولا يجوز بيع
 الاحملها ولا البيع الى الغير ووزن المهرجان وصوم النصارى ونظر اليهود
 وان لم يبع العاقدان ذلك ولا البيع الى الحصاد والرياس والقطا
 والبراري وقدم الحاج وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط العمل
 قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات او مطلقا
 يجوز ان يعلم المتعاقدان خلافا للقول ويصح علم المشتري عند عقد
 فعل قبض المشتري المبيع بباطل الا بان ينعى للمالك وهو امانة
 وفيه عند البعض ومضون عند البعض وقيل الاول قول الامام والثاني
 قولهما او زمان

العقد صحيح كشرط الملك
 للمشتري وكذا بشرط ولا
 يقتضيه العقد صح

قولها

قولها اخذ من الاختلاف في المبيع مدته او ام ولد ولو ولدت في
 وفيه مشترية حيث لا يضمن عنده خلافا لما لو قبض المبيع بيبعا
 فاسدا باذن بايعة صرحا او لالة كقبضه في مجلس عقده وكل من
 عوضه مال ملكه ولو لم يملكه لم يملكه مثل حقيقة او معنى كاليقظة في
 وكل منهما فسحق قبل القبض وبعده ما دام في ملك المشتري اذا كان النسا
 في طلب العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان الشرط زائدا كشرط ان
 له هدية فكذلك القبض وما بعده فالنسخ ملغى في الشرط لانه على ولا
 البائع حتى يرد ثمنه فان ما البائع ربح منه بعد التفويض لا يملكه
 ربح مبيع حقيقة به كما طاب ربح مال اذماه فمقتضى تصارعا على اعداه
 فرد بعد ما ربح فيه المدة فان باع الشئ ما اشتراه مشرا فاسد صح
 لو اعتقه او وهبه وسلمه وسقط حق الفسخ وعليه قيمة ولو بى
 اشتراها فاسدا ونفس فعليه قيمتها وقال لا ينقض البناء والفرس
 يرددها وشك ابو يوسف في رواية الجدي عن الامام لزم قيمتها ان
 السوم على سوم غيره اذا رضيا بثلثين وثقل الجلب
 باهل البلد وبيع الحاضر للبادر طعاما في علاء الثمن زمن التخط والبيع عند
 من يزد ويصح البيع في المبيع ومن ملك مملوكا فباعه بن او كبير او
 اعداه ورحمهم من الاخر كونه ان يفرق بينهما بدق حق كمن يبيع

فالمشتري احق به حتى ياخذ منه وطالب البائع به

بيع ولا يطرح ويكسر قبل البيع بعد العقد بحضرة موعود البيع وشك الوزن
 والعقد في المذرووع وضع النصف قبل قبضه والمطمين والزيادة في حال
 قيام البيع لا بعد صلاكم وكذا العزلة في البيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك ^{الزيادة}
 فيرجع ويؤثر على الكل ان زيد على ما بقي من حصة الشفع ياخذ بالامل
 في الفضيلة ومما قال في عقدك من زيد على الذي ضام كذا من النصف ^{الالف}
 اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل من النصف فالالف ولا ^{زيد}
 عليه وكل ذية اجل باجل مطروح مع تأجيل الا القرض الا في الوصية ^{لا}
 التأجيل الى مجهول متفاحش كهبوة الريح ويصح في المتنازل كالصناد
 وخمسة اربعة هو فضل مال خال عن عوض شرط لا أحد المتعاقدين في معا ^{وتمت}
 بمال وعلية القدير والجنس فحرم بيع الكلي والوزن بخمسة متفاضلة
 او نسبة ولو غير مطروح كالجنس والحديد وحل مما تارة مع تقا
 او متفاضلة غير متقابلة كقنينة خضراء وبيضة بيضاء وقنينة حمراء
 فان وجد الوصفان حرم الفضل بالكيل والنساء وان عدل ^{او وجد}
 حلا وان وجد احدهما فقط حل المتفاضل لا النساء فلا يصح ^{او وجد}
 سلم هروني في هروني فالأمر في شعير وشرط التعيين والتقا ^{بعض}
 في الصيرفة والتعين فقط في غيره وما نص على تحريم الربو فيه كذا
 فهو كذا ابد كالبز والشعير والتمر والماء او على تحريمه وزانها وزن

ابد كالذهب والفضة ولو تفور في بخلافه وما لا نص فيه حل
 على العرف كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع البز بالبر متماثلا
 وهو زنا ولا الذهب بالذهب متماثلا كذا جاز بيع فلين ^{البر والشعر والماء والتمر والذهب والفضة}
 معين بفلسين معينين خلا فالحمد ويجوز بيع الكرباس بالقطن
 وبيع اللحم بالحيوان وعند محمد لا يجوز بيعه بالحيوان اذ هو جنس
 يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بتما
 كذا لا بالسويق اصلا خلا فالحمد ويجوز بيع الرطب بالزبيب متماثلا
 خلا فالحمد وكذا بيع البرطيا او مبلولا بمثل او بالياس ^{حاله}
 والتمر او الزبيب متعين بمثلهما متساويا خلا فالحمد ويجوز بيع لحم حيوان
 وكذا المعز مع الغنم والنخ مع العرث ويجوز بيع خل العنب
 بخل البقل متفاضلا وشحم البطن بالالبز او بالحم والخبز
 بالبز والدقيق او السويق وان كان احدهما انسيب وبيع يتي
 ولا يجوز بيع الجيد بالردي مما فيه الربو الا متساويا وكذا ^{المسبو}
 البز بالتمر ولا بيع البز بالدقيق او بالجمالة ^{البر والسويق}
 بالزيت او السمسم بالشعير حتى يكره الزيت والشعير اكثر

مما في الزيت والسهم ليكون الزيادة بالخير ولا يستقر الخبز
 اصلا وعند يوسف يجوز وزنا وبهينة وعند محمد يجوز عددا
^{عند داود وزنا عند اي حنفية او بوزن عند ابي حنيفة}
 ايضا ولا ريب بين السيد وعبد المسلم والحر في دار الحرب
^{ان لا يربوا بين المسلم والمسلم}
 يدخل العلوق والكيف في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل واحد
 او عرفهما او بقليل او كثير فهو فيها او منها وعند هانئ خفي
 الدار ولا يدخل العلوق في شراء منزل الا بذكر نحو كل حق وقد
 في الاجل بدق ذكر كل حق باب البيعة متعدي والقرار
 حجة قاصرة والتناقص يمنع دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب
 فلو ولدت امه تبعة فاستحققت بيعة تبعا ولدها اذ كان
 في يد موقوفه ايضا وبيل يكتفي القضا بام وان اقربها المهرج
 لا يتبعها وان قال شخص لآخر اشترى بي قال عبدا بعد
 فاشتره فاذا هو حر فان كان البايح حاضرا مكانه معلوم
 لا يضمن الامر ورجع على البايح اذا حضر والاضني وان
 ان قال ارضهني فلا ضمان اصلا ادعى حقا جرمولا في دار
 فصول على شئ فاستحق بعضا فلا رجوع عليه ولو
 استحق كلهما رد كل عوض ^{منه} منحة الصلح من الجرمول
 ولو كان ادعى كلهما رد منحة ^{بعضا} ولو بعضا ولو باع

لا يضمن الامر ورجع على البايح اذا حضر والاضني وان
 ان قال ارضهني فلا ضمان اصلا ادعى حقا جرمولا في دار

الحقوق الاستحقاق

الاستحقاق

فصول

فنصولى ملكه ان يفسد ولم ان يجيزه بشرط بقاء العاقبة
 والمعقور عليه والمالك الاول وكذا بقاء الثمن ان كان عرضا
^{فبيع}
 واذا اجاز فالشئ العرض ملك المنصولى وعليه مثل البيع
 لو مثليا والاقيمة وغير العرض ملك للمجيز امانة في يد المنصولى
 والمنصولى ان يفسخ قبل اجازة المالك وضع اعتقاد المشترى
 من الغاصب اذا اجيز البيع خلا فالحمد ولا يبيع بغيره ولو
 يده عند المشتري فاجيز فارشده ويتصدق بما في يده من نفسه
 وانه اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بيته على اقرار البايع او
 السيد بعدم الامر وادارته لا تقبل ولو اقر البايع بذلك
 عند القاضى ردده ولو اشترى دارا من فضولى وارادها في
 بناء فلا ضمان على الفضولى خلافا لمحمد ^{السلام}
 بيع اجل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره
 لا غيره فيصح في الكيل والموزن سوى النقيدين وفي العدد امتقا
 كالجوز والبض عددا وكذا وكذا الفلوس خلافا لمحمد
 في اللبن والاجاز اسمي فليكن معلوم وفي الذروع كالشوبان
 طوله وعرضه وقطره في السمك الملع وزنا ونوعا معلوم
 وكذا الطير في حبة فقط ولا يجوز بيعها عددا ولا في الحوي
^{ان يكون حية}

المسألة
 او صا طح
 مسلم فيه
 ابيع

رأس المال
 او الشئ
 وبالسلم

ان يكون حية

فأخذه مع ولا يبيع المستضع بلا اختياره فيصير بيع النصاب له
 قبل رويته ولا أخذه ويترك ولا يبيع فيما لم يتعارف كالشوب
 مسائل شتى يبيع ببيع الكلب والفهد وسائر السباع ^{لما لا يملكه من الحيوان غيره}
 أولاً والذي في البيع كالمسلم الآتي الخمر فانه في حقه كالحل والمخير
 في حقه كالشاة ومن زوج مشيرته في حقه كالمسلم الآتي ^{أنه لا يملكه من الحيوان غيره}
 كان قبضاً ولا يملكه من الحيوان غيره ^{لما لا يملكه من الحيوان غيره}
 يبيع وإن لم يكن معروفة ببيع فيه إذا برهن أنه يملكه من الحيوان غيره
 وإن غاب أحد المشتريين ^{أو لم يكن معروفة ببيع فيه}
 حتى ينفق حصة وإن اشتري بالثمن مشقال ذهب ونفقة فيها
 نفعه وإن قل بالثمن الذهب والفضة فمذ الذهب خمسة
 مشقال ومن الفضة خمسة درهم وزن كسبه ومن قبض زينة كوفي
 بدل جديده من المثل ^{أو نفعه} أو نفعه أو هلك فمضاه وقال أبو بكر
 يرد مثل الزيف ويقض الجيد وإن فسخ خير أو بائع في أرض
 أو تكسب بغير فسخ من أخذه وكذا يملك بغير فسخ الجيد
 أو دخل دار أو درهم أو كسب يشرع في حقه فأن أعدوه
 لذلك أو كسبه بعد السقوط أو أغلق ما الدار بعد الدخول ملكه
 ليس للغير أخذه كالموكل النخل في أرضه أو نبت فيها ثم أجاز جمع
 ثواب ^{بالأمر}

تكرار ببحر يان الماء ما لا يبيع بغيره بالشرط الفاسد البيع
 والإجارة والفضة والرجعة والصلح عن مال والأبراء عن الدين
 وعن الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والإقرار والوقف
 وكذا التحكيم عند أبي يوسف خلافاً لما لا يبطل الشرط الفاسد
 القرض والهبة والصدقة والنكاح والخلع والعق والرهن ^{أو يملكه من الحيوان غيره}
 والإيضاء والوصية والشركة والمضاربة والمقضاء والإجارة
 والكفالة والموالة والمقالة والكتابة وأذن العبد في التجارة
 والدعوة ودخول الولد والصلح عن دم الهدم والجراح وعقد الرقة
 وتعلق الرد ببيع أو خيار شرط وعزل القاتل ^{أو يملكه من الحيوان غيره}
 الصيرفة هو بيع ثمن بخلاف الأول ^{أو يملكه من الحيوان غيره}
 التقابض قبل التغير فوهم بيع المثل بغيره مجازفة وبغض
 لا يبيع بخمسة إلا متساوياً وإن اختلفا جوداً وصيغة فإن بيع
 مجازفة شرعاً على التساوي قبل التفرق جاز ولا يجوز التصرف في
 بدل الصيرفة قبل فسخه فلو غر ذهباً بفضة واشترى بها ثوباً قبل فسخها
 ففسد البيع الثوب ولو اشترى أمراً متساوياً الفاسد طوق فسخه متبادراً
 التي بالدين ونقد الفاسد من الطوق ولو اشترى لها بالدين الفاسد
 والآن فسخه فالتقديس الطوق وإن اشترى سيفا حليته ^{أو يملكه من الحيوان غيره}

والمراة ههنا ملكة الذهب
 والفضة

خمسون مائة وتقدمين فخر حصة الحلية وان لم يبين اوقال خذ هذا من
 حليها وان تقدمت بالاقبض صح في السيف ونها ان تخلص
 بلا ضرر والابطال فيهما وان باع اياه ففقه وقبض بعض
 وافترق فاقبض فقط والافاء مشتركة بينهما وان استحق بعض
 اخذ المشتري ما بقي بمحضته او ردوا استحق بعض قطعة تقف اشترط
 اخذ الباقي بمحضته بل خيار وبيع درهمين بل دينار ودرهم و
 بيع كرتين وكرتين بدينارين وبيع اشترط درهمين عشرة
 درهم ودينار وبيع درهمين درهمين درهمين درهمين درهمين
 ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة مائة او عشرة مائة ان رفع
 الدينار وبنها صاها العشرة بالعشرة واطل الفضة والذهب ففقه
 وزهب حكما فلا يجوز بيع الخالص ولا بيع بعضه ببعض
 تساويا وزنا ولا استقراض الا وزنا او باع على الغش ففقه
 فهو في حكم العروض فيعده بالخالص على وجوه حلية السيف وبيع
 ببيع خمسة متفاضلا بشرط التقاض في المجلس والتابع والا استقرض
 بما يبرح منه وزنا او عددا او بهما ولا يفتن بالتعيين كونه ثوبا او
 اشترى به فله بطل البيع وقال لا يبطل وتجب قيمته يوم البيع
 عندئذ يوسف واخر ما تقول من عند محمد وما لا يبرح منه بغير
 ان تجب اقرضا له

بتعين بالتعيين والتساوي والغش كقولهم في الشاه بيع والاستقرض
 وكذا ان تصرف وقيل كفالته ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم
 فانه كسدت فالخلاف كما في كساد المفتوش ولو استقرضها
 يرد مثلها وعندئذ يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد
 يوم قيمتها الكسار ولا يجوز البيع بغير النافقة مالم يتعين
 ومن اشترى بنصف درهم فلوس او دانق فلوس او قيراط
 فلوس جاز البيع وعليه قدر ما يباع بنصف درهم او دانق
 او قيراط منها ولو دفع الى صيرفي درهم ما قال اعطى بنصف
 فلوسا ونصفه نصف الاجبة فسد البيع في الكل وبنصف في
 الفلوس ولو كرر اعطى صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطى
 به نصف درهم ونصف الاجبة صح في الكل والنصف الاجبة مثل
 والفلوس بالباقي كتاب الكفاية: هي ضم ذمة الى ذمة في
 المطالبة لاني الدين هو الاصح ولا يقع الا بملك النزع وهي
 ضمان بالنفس والمال فالاولى تنعقد بكفلة بنفسه او
 وخوها كما يقتبر به البدن او بجزء شايع منه كنصفه او عشرة
 او بضمته او عني او لاني او انا زعيم او قيل به لا بائنا ضمني لمعنة
 وصح اخذ الكفيلين لو كثر وجب فيها احضار الكفول به اذا طلبه
 الكفالة

المكفولة فان لم يحضره حبس وان عيى وقت تسليمه لم يرد ذلك فيه
 اذا طلبه فان سلك قبل ذلك برى فان غاب المكفول به وعلم مكانه
 اصله الحالم مدة ذهابه فاذا مضت ولم يحضره حبسه وان غاب ولم
 مكانه لا يطالب وتبطل عتق الكفيل والمكفول به ولو عباد دون
 المكفول لم يطل بدارته او وصية الكفيل ويبرأ اذا سلك حيث
 يمكن بخلافه وان لم يقل اذا رفته اليك فابري وتسلم المكفول
 نفسه كفالته فان شرط تسليمه في مجلس القاضى فسلمه في السوق
 قالوا يبرى والمنازعة زمانا لا يبرأ وان سلمه في مصر اخر لا يبرأ
 عند حيا وليس يبرأ عند الامام وتسلم في بريدة او في السواد لا يبرأ
 وكذا ان سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب فان كفل بنفسه
 لا يبرأ مكفولة به
 ان لم يوافق به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به غدا الزم به ما عليه وان مكفولة
 ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى على اخر سانه ريسا ريسها او
 لم يثبتها فكل من نفسه ان لم يوافق به غدا فعليه الما تمل يوافق
 غدا الزم به الما خلافا لجملة ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس
 في الحد والعصا فان كفت بنفسه وقال لا يجبر القصاص
 وحد الفدية فان شهد عليه فهو ران في حد او قور حبس وكذا
 ان شهد عدل واحد خلافا لهما في رواية او مع اليمين والكفالة بلال
 عليه
 او ما يبرأ من كفالته

صحيح ولو لم يجهل ان كان ريسا صحيحا بكفالت عنه بالف او بالمال عليه
 او بان كان المال غير معلوم
 او ما يبرأ من كفالته في هذا البيع وكذا لو علقها بشرط ملازم كشرط
 وجوب الحج ما يابىقت فلا لنا او ما غصبه او ما ذاب لك عليه
 او انه استحق البيع فعلى وكشرط امكان الاستيفاء بخلافه
 وهو المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء بخلافه فان كان البلد
 وان علقها بمحرر الشرط كهبوب التبع وبجى المظفر وكذا ان جعل
 اجدد فتصح الكفالة ويجب المال حالا وللطالب مطالبة
 من كفله او اصله الا اذا شرط براءة الاصيل فيتم حوالته بشرط
 عدم براءة الجمل كفالته ولو طالب احدها لم يطالبه الاخر فان كفل بئله
 عليه فبرهن على الف المزمع وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به
 والاصيل اقراره بكنهه على نفسه خاصة فان كفل بئله لا يرجع
 عليه ما اتى عنه وان جازها المكفولة عنه وان كانت بامر رجوع و
 لا يطالبه قبل الاداء فان لم يزم فالمرمى وان حبس فانه
 ويبرأ الكفيل براءة الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه برى
 الكفيل وقاخر عنه وان ابرأ الكفيل او اخر عنه لا يبرأ الاصيل فيناخر
 عنه فان كفل بالدين الحال موجلا الى وقت يتأجل عن الاصيل ايضا
 الى وقت ولو صالح الكفيل عن الالف على ما تبرز رجوعه بواقف
 على الاصيل

كفل كل عن صاحبه فإذا أراه أحدهما لا يرجع به على الآخر إلا إذا زاد على النصف
 ولو كفل بالمال من رجل وكفل كل منهما على صاحبه فإذا أراه رجوع بنصفه
 على شريكه أو كفل على الأصل لو بأمره وأما المالك إذا أخذها من شركته
 فلم يأخذ الآخر بكفله ولو سخطت المفاوضة فلهب الدين أخذ من شاء
 من شريكه بكل دينه وما أراه أحدهما لا يرجع به على الآخر ما لم يزد به
 على النصف إذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه شريكه
 رجوع كل على الآخر بنصف ما أتى رآه اعتق السيد أحدهما قبل
 الأداء صح ولم يأخذ الآخر منه أصالة أو من المعتق كفالته ورجوع
 المعتق فقط بما أتى على صاحبه ولو كان على عبد مال لا يجب عليه إلا
 بعد عتقه فكفل به رجل كفالته المطلقة لأرم الكفيل حالاً وإذا أتى لا يرجع
 على العبد إلا بعد عتقه ولو أتى رقبته عبيد فكفل به رجل فمأ العبد فبرها
 المبدع أي لم يضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن عبده بأمره أو عبيد
 غير مدينين عن سيده فمأ أي لا يرجع على الآخر كتاب الموالاة
 هي نقل الدين من ذمة إلى ذمة ونفع في الدين لا في العبد برضى المحال
 والمحال عليه وقيل لا بد من رضى المحال أيضاً وإذا تمت برى المحال بالقبول
 فلا يأخذ المحال من شريكه يأخذ كفيلاً من الورثة أو الغرماء مخافة أن
 التوى ولا يرجع عليه المحال إلا إذا توى حقه وهو غير المحال عليه مقلداً
 هو المال

وهو الذي عليه الدين
 وهو الذي
 قبل الموالاة
 ومما لا به
 هو المال

أو انكاره

أو انكاره الموالاة وحلفه ولا يثبت عليه ما وعدهما بتفصيله
 أي أنه أيضاً ونفع بالدرهم المودع فيه ويبرأ المحال عليه بهلاكها
 وبالمقصود لا يبرأ به لكونها أمانة وإذا قبضت الموالاة بالدين أو
 المودعة أو القصب لا يطالب المحيل المحال عليه مع أن المحال له
 لغرماء المحيل بعد موته بأن لم يقيد بشئ فله المطالبة ولا ينطيل الموالاة
 بأخذها على المحال عليه أو عنده وأما طالب المحال عليه المحيل بمثل ما أحال
 فقال أحلت يدين لي عليك لا يقبل إلا بآخذ ولو طالب المحيل
 المحال بما أحال فقال أحلتني يدين لي عليك لا يقبل إلا بآخذ وتكره
 الفسجة وهي الأقراض لتسقوط خطر الطريق والله أعلم
 كتاب القضاة والقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأفضل العبادات
 وأهل من فهو أهل الشهادة وشرط أهلية بشرط أهليتها والظاهر
 أهل له ويعتق بطلانه ويجب أن لا يقبل كالمعتق قبول شهادته ويجب
 أن لا يقبل ولو فسق الظاهر لا يستحق العزل ولا ينقض في ظاهره
 المذهب وعليه مشايخنا ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً
 والفاسق يصلح مقنياً وقيل لا ولا ينبغي أن يكون القاضى فاسقاً أو غافلاً
 وعندنا وينبغي أن يكون موقفاً في دينه وعفافاً وعقله وصلاحيته
 فصيحة وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه وكذا المفتي والاجتهاد شرط
 من القضاة ما كان الكفاً وحديثاً وبارعاً في العلم

صورت ان يرفع تاج لدفعه الى صولته
 وأما تدفعه على سبيل القرصه الا انما
 ليستقبر به كقوله حطر الطريق زها

وقال بعض المشايخ اذا قلد الفاسق
 يصح ولو قلده وهو عدل ينقض بالفسق

من القضاة ما كان الكفاً وحديثاً وبارعاً في العلم
 من القضاة ما كان الكفاً وحديثاً وبارعاً في العلم

الأولوية في جميع منافع الجاهل ونحوه والاندثار والإلحاق وكثرة القيل
 لمن خاف الحيف والعجز عن القيام ولا بأس بملئ ريق من نفسه إذا
 فرضه ومنه فحين لم فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا يسأل ويجوز
 من السطوة الجاهل ومن أهل البغي إلا أن كان لا يمكنه من القضاء
 وإذا قلنا من قبل قاض قبله وهو الخطيئ الذي فيه السجلا فهو
 والمخاض وغيرهما ويثبت أمين يقضها بحضرة المعزول أو
 أمينه وسنألفه شيئا فشيئا ويجعل كل نوع في خريطة على حدة
 وينظر في حال المحرم من أقر بحق أو قامت عليه بيته الزمة
 لا يعمل بقول المعزول ولا ينادى عليه ثم يحل سبيله بعد ما استقر
 في أمره ويأخذ منه كفيلا ويعمل في الودائع وغلة الوقف والبيعة أو
 باقرار ذي اليد لا يقبل المعزول إلا أن أقر ذو اليد بالتسليم
 منه ويجلس الحكم في المسجد والجامع أو في ولوج مسكنه داره و
 أزه في الدخول فلا جاس به ولا يقبل هدية إلا من قريبه أو من
 جرت عادية بمهاراة أن لم يكن لها خصوصية ولم يلزمه ذرر العارة
 وحضر الأئمة العامة لا الخاصة وهي لا يتخذ أن لم يحضر شهد الجنازة
 ويعود المريض ويتخذ متجاوفا كاتبا عدلا وسوى بين الخصمين جلدسا
 وأقبل لا ونظر أولا يسار أحدهما ولا يشير إليه ولا يفيقه رقة الآخر

اجلوس
 ظاهرا
 ع

لا يجمع

بمنه من له سبيل ملكه

ولا يجمع إليه ولا يخرج معه ولا يلقه بجمعة ويكره تلقينه الشاهد بقوله
 اشهد بكذا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة ولا
 يسع ولا يشترى في مجلسه ولا يمازح فان مرضه لم أو نفاسه
 أو غيب أو جوع أو عطش أو حاجة كف عن القضاء وإذا تقدم
 إليه الخصمان فانه شيء قال لهما ما لكما وأن شاء سكت وإذا تكلم ٢ نبي كل بك
 أحدهما سكت الآخر فصل وإذا ثبت الحق للمدعي وطب جسد
 خصمه فثبت بالقرار لا يجزئ إلا إذا أصره بالأداء
 فان ثبت بالبينة جسد قبل الأمر بالدفع وقبل لا فان ادعى
 المدعي جسد في كل مال الزم بدل ما كالمش والقرض أو التزامه
 كالمعجل والكفالة ولا يفي ما عدا ذلك إلا إذا برهنه خصمه
 له ما لا يجسد مدة يعقب عطفانه لو كان له مال لا ظهره هو
 الصحيح وقيل شهرين أو ثلاثة فان لم يظهر له مال خلى سبيله إلا أن
 خصمه عيسارة فيؤبد جسد ولا يسمع البينة على عيسارة من
 وعليه عامة المشايخ ويجلس الرجل لنفقة زوجته لا والد في دينه ولا
 إلا أنه أي على الإنفاق عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج أن كان
 له مال وإن لم يجد له من يخدمه فيه ولا يخرج ولا يكره ما اشتفاه فيه هو صحيح
 ويمكن من وطني جارية أن كان فيه خلوة وإذا تمت المدة ولم يظهر

برهن
 أدلة

يظهر

له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرضه بل بلا زعوم عليه
 لا يمنعونه من التصرف والسفر واخذ فضل كسبه يقسم بينهم
 والملازمة ان يكونوا معه حيث دارفاه دخل داره جلسوا اليه
 ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبيع امرأة تلازمها
 وقالوا حسنها انما اذا فلسه الحاكم يحول بينه وبين غرضه الى ان يبدوا
 ان له مالا والله اعلم فصل اذا شهد واعدا القاضى خصم حاضر
 حكم ما ركب الحاكم وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل
 يكتب بها الحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضى الى القاضى والكتاب
 الحكمي فيقول نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل كل ما الاستقطاب بالزهد
 كالدين والعقار والكاح والنسب والغصب والامانة و
 المضاربة الجودتين وعند الله تعالى قبوله فصل اذا انقل
 وعلى الشاؤون رحمة الله تعالى وبه يفتى ولا بد ان يكون الى معلوم قاض معلوم الى
 بان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعد الذكر بينهما
 والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقراءه على من يشاء منهم عليه مذكور
 ويعملهم بما فيه وتكون اسماؤهم وتخلع وتختم بجمع تكلموا
 يحفظوا بما فيه وسبيل اليهم وابو يوسف رحمه الله عليه لم يشترط
 شيئا من ذلك سوى ان يشهدوا به ان كتابها اثنان بالقضاء واختار
 المذكور ان حكم القضاة مستقيم للتاكس

السر حتى قوله وليس الخبر كالمعاينة واذا وصل الى المكتوب اليه
 نظر الى حكمه ولا يقبل الا بحضرة الخصم وبشهادة الرجلين او رجل
 وامر اثنين ان كتاب فلان القاضى قراه عليا وختمه وسئلنا في مجلس
 حكمه وعند ابي يوسف انه كتاب فلان وحده وعنه ان الحكم ليس
 بشرط فاذا شهدوا فقرأه على الخصم والزعم ما فيه بطل
 بوث الكتاب وعزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب اليه الا ان كتب
 بعد اسمي والذين يصل اليه من قضاة المسلمين لا يمتنع من ان ينفذ
 على وارثه وانما علم القاضى من حقوق العباد في من ولا يشترط
 جازله ان يقضي فصل يجوز قضا المرأة في غيرة وقود
 ولا يستخلف قاض الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور للمعة
 واذا استخلف المفوض اليه فانبه لا يعزل بعزله ولا يموت بل يدعو
 نائب الاصيل وغير المفوض ان ياتيه بحضرة او بغيره فاجازة
 جاز كافي الوكاية واذا رفع الى القاضى حكم قاض آخر امر اختلف فيه
 الصدر الاول المضاه ان لم يخالف الكتاب او السنة المشهورة او
 الاجماع وما اجمع عليه المهور لا يعتبر فيه خلاف البعض
 القضاء محل اوجبه ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة وثق
 زور اذا اترعى سبب معي وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور

الاجماع والاراد

فان مات الكاتب وعزله او خرج اهلية القضاء
 قبل وصوله كتابه بطل خرج
 او اذا شهد الكوثر
 الطريق في المكتوب
 الكتاب

المستأنف بالانضمام
 عليه وبنية وصحة

فاقا في القضاء فان النائب
 لا يغير عوت المنور
 لان في الوكالة يغيره الوكيل بعون موكله
 فاما ان يصح ان الوكيل هناك لا يغير
 بعون الموكل لانه في الحقيقة ليس نائب
 الاصل

او ان يترجم زوجه

وقال وأرثته بل قبله القول له وكذا لو مات مسلم فماتت زوجته ^{أسلمت}
 قبل موته وقال الوارث بل بعده وإن قال المورث هذا ابن مولى الميت لا وارث له
 غيره دفع المورث إليه وإن قال لا هذا ابنه أيضا وكذا لو قال قضي
 للأول ولو قسم الميراث بين الورثة أو الغرماء بشهادة لم يقولوا
 فيها لا تعرف له وارثا أو غيرهما آخر لا يؤخذ منهم كفيلا وهو أحيا
 ظلم لو عندهما يؤخذ ومن أدعى عقالا أو ثاله ولا حية القالب ويبرهن
 العليم دفع إليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا أخذ كفيلا منه ولو جاحدا
 وقال إن كان جاحدا أخذ النصف الآخر منه ورضيه عند أمين وفي المتقول
 يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الحد في وإذا حضر القالب دفع إليه نصفه
 بدون أمانة البيتة ومنه أو وصى بثلاث ماله فهو على كل ماله له
 ولو قال مالي أو ماله صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل في أرض العشر
 عند أبي يوسف خلافا لمحمد فإن لم يكن له مال غيره أمسك منه ثوبه يحكم
 فإذا أصاب ما لا يتصدق بمنه ما أمسك ومن أو صلايه ولم يعلم كونه ميتا
 فهو وصي بخلاف التوكيل وقيل في الأخبار بالتوكيل خبره
 وإن فاسق لا في العزل من أجل عدل أو مستورين وعندنا
 موقوف الأول وكذا الخلاف في أخبار السيد بجناية عبده والشفيع
 بالبيع والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرايع ولو باع
 مسطورين على أخبار مسطورين على أخبار

أو أمينة

أو أمينة عبد الغرماء وأخذ المال فضاغ واستحق العبد لا يضمن ويرجع
 المشتري على الغرماء ولو باع الوصي لأجلهم بامر القاضي ثم استحق
 أو مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري على الوصي وهو الغرماء
 ولو قال لك فاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجوع أو القطع أو
 الضرب فافعل وسعتك فعله وكذا في العدل غير العالم أن استحق
 فأحسن تفسيره والآفل ولا يعمل بقول غير العادل مطلقا ما
 لم يعاين سبب الحكم ولو قال فاض عزل الشخص أخذت منك
 الفأود ودفعها إلى فلان قضيت بها عليك أو قال قضيت بقطع
 يدك في حق فلان بل أخذتها أو قطعت ظلم أو أعتق بوجه ذلك
 في حال ولا يبرهن صدق القائل لا يمين عليه ولو قال ففعلت فل ولايتك
 أو بعد عزلك وادعى القاضي فعله فلا يبرهن فالحق له بضا هو الصحيح
 القاطع أو الأخذ أن كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن هناك
 في الأول كتاب الشهادة على أخبار محقق الغيرة مشاهدة
 لا عن ظن ومن يدين تحتها لا يمسك أن يمسك منه ويفترض أو دار
 بعد التحال لا طلبة منه إلا أن يقوم الحق بغيره وسببها في الحدود
 أفضل ويقول في السرقة أخذ لا سرقة وشروط للزنا أربعة رجال
 وللنكاح وثيقة الحدود رجلان بالولادة والكارة وعينو النساء

واحدة في الزنا
 في الشهادة امرأة
 لا يروى عليها



الشهادة أخبار حق غير على الآخر عن
 يغيره لا عن حياة درر
 قوله لا عن ظن واليه الاشارة يقول دم
 إذا ريت مثل الشاهد فاشكره ولا تدفع
 واما يقول اخذ لثلث بضع حق المالك
 ولا يقول سرقة لثلث بحجب الحدود ومن
 شرط ذكر الحدود وذكر الشهادة الحدود لا يبرهن
 اول ثلث في الزنا على استقامت

فيما لا يطعن عليه الرجال امرأة وكذا الاستدلال المولود من حق الصلوة
لا الأثبات وعند ما في حق الأثر أيضا ولقد ذكر رجلا من أولاد
وأمراته مالا أو غير ماله كالسكاح والرضا والطلاق والوكالة و
الوصية وشروط الكل المروية والاستلام والعدالة ولنظ الشهادة
فلا تصح لو قال أعلم أو أتيقن ولا يسأل فقال عن شاهد بلا
طعن الخصم إلا في حق أو قود وعند ما يسأل في مسائل الحقوق
سواء علينا أو يفتي في زماننا ويجزى الاكتفاء بالسيرة وكيف
للتزكية هو عدل في الإصح قيل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة
ولا يصح تعديل الخصم بقوله عدل لكن أخطأ أو نسي فإن قال هو
عدل صدق ثبت الحق وكيف الواحد لتزكية السر والسرحة والسرلة
إلى المراكز والأشياء أحوط وعند محمد لا بد من الاثنين وشروط
الحرية في تزكية زعم السرفصل يستعمل بكل ما سمعه أو رآه
كالباع والإقرار وحكم الحاكم والقصب والقتل وإن لم يشهد عليه من
ويقول أشهدني ولا يشهد على شهادة غيره أو تسع وأدائها
أو أشهاد الغير عليها ما لم تزل يعمل شاهد ولا قاض ولا
راعي خط مالم يتذكر وعند ما يجوز أن كان محفوظا في يده ولا
مالم يعانده إلا النسب والموت والنجس والموت والولاية القضاة
شهادته لا بد

وأصل الوقوف إذا أخبر بها من يشق به من عدلين أو عدو عدلين أو
 فالموت يكفي العدل ولو أنش هو المخار وسهده من رأى حال
 مجلس القاضي يدخل عليه الخصوم إن قاض ومن رأى رجلاً وأمره
 يسكنان معا وبينهما أنبساط إلا زواج أنما زوجة ومع رأى شأ
 سوكه إلا آدمي في يد مسترق فيدصرق الملك أنه إن وقع قلبه
 ذلك والآدمي أن علم رقة أو كان صغيراً لا يعبر عنه نفسه فكذا
 ولو شر القاضي أنه شهد بالتساع أو بمحانية اليد لا يقبلها
 ومع شهد أنه حضر دفن زيد أو صلى عليه قبلت وهو عيان
 بأنه يقبل شهادته ومن لا يقبل لا يقبل شهادة الأعرج قال
 يوسف فيما إذا تحملها بصيرة ولا شهادة المملوك والنجي إلا
 إذا تحمل رجال الرق والصفر وإذا بعد العتق وبلغ ولا شهادته
 الحدود في قذف وأنه ناب إلا أن حد كافراً ثم أسلم ولا شهادته
 لأصله وأنه علا وفور وإن سفل وعبد ومكاتبه ومن أحد الزوجين
 الآخر والشريك لشريكه فها هو من شركتهما ولا شهادته
 المحنت الذي يفعل الردى والتأحية والمضية والعدو
 على عدوه ومن من الشرب على الله ومن يلعب بالطيور أو بال
 أو يفتي للناس أو يلعب بالزرد ويقام لشرطه أو تقوته

ولو شهد عند المرأة واحد زوجها او برتة
او بطلان قهرها اياها تحلل لها ان تزوج من قاص
خاف
اذا غاب الرجل عن امرأة فاجبرها على
طهرها ثلثا او مائة غسلا فلما ان تعقد
وتزوج يزوج اخر وان كان المخبر فكم
من امرأة التوبة
لان الشهادة من الولاية والولاية للمملوك

29

فروع

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وكانت..." and ending with "وكانت..."

۱۰۲ مرصعہ شریعی بیع و صلہ

2

وفي العتق القيمة وفي القصاص الدية فقط وفيمن الفرع ان رج
لا الاصل ان قال ما شهدته على شهادتي ولو قال استشهدت و
غلطت ضمن عند محمد لا عند غيره وان رجع الاصل والفرع ضمن
الفرع فقط وعند محمد لا ضمن المشهود على الفرعين شاهد وقوة الفرع
كذب الاصل وغلطت لا يضمن شيئا ورجع المذكي عن التزكية ضمن خلافهما
ولا يضمن شاهد الا حصان بر جوبه ولو رجع شاهد اليمين و
شاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة ولو رجع شاهد الشرط
وحده اختلف المشايخ ومن علم انه شهد زورا شفهيا ولا يغير
ويؤيدها بوجع ضربا وبسبب الوكالة هي اقسام الغير مقام
في الشقة وشطرا يكون الموكل بملك النصف والوكيل يعقل العقد
ويقصد فيصح فوكيل المهر البائع المأذون حرا بالفا او مازونا
او متباعا فلا او عبد المحجورين كل ما يفقده هو بفسده وبإلغاء
كل حق وبإستيفاء الذي حذ وقور مع غيبة الموكل وبالمقصود في حق
بشرط رضی الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه
حضور مجلس الحكم او غاييا مسافدا سفر او مريدا للسفر او
محدرة غير متناهية الخروج الى مجلس الحكم وعندها لا يشترط رضی
الخصم وحقوق عقد يضيف الوكيل الى نفسه يبيع واجارة وملك
اسلاما

عن اقرار

عن اقرار

عن اقرار

عن اقرار عتق يد ان ليس من محجور افسد البيع وشيئا
ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق ونحوه
في عيب مشبهة وببره يد ان لم يستلم الى موكل بعد تسليمه لا
الا بانه يتخاصم في عيب مبيع وفي شفعة ان كان في يده وكذا
شفعة شريه والملك يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب
وكيل شراؤه وحقوقه يضيفه الى موكل تتعلق بالموكل ككسبه
خلع وصح عن انكار اودم عهد وكتابة وعتق مال وهبة وصدقة
ولعارة وصحح وايدع ورهن واقراض وشركة ومضاربة فلا يملك
وكيل الزوج بل هو ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا بدل الخلع والمشاركة
منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالب الوكيل ثانيا
وان كان الميسري على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان
له على الوكيل دين خلافا لاني يوسف ويضمه الوكيل للموكل وان كان
دينه عليه فاما المقاصة بدين الموكل دون ~~الوكيل~~
باب الوكالة بالبيع والشراء لا يصح الوكيل بشرا شيئا يشتمل اجناسا
كالرفيق والشوب والدابة او ما هو كالاجناس كالدار وان بين الثمن
فان يسمى نوع الشوب كالسروى جاز وكذا يسمى نوع الدابة كالفرس
والبغل وبين ثمن الدار والحلة او بين جنس الرفيق كالعبد ونحوه

عن اقرار

عن اقرار

عن اقرار

عن اقرار

عن اقرار

عن اقرار

51 مات الكفيل مقلداً أو نكراً الكفالة
ولا يمسئته للوكيل عليه لا يضمن
الوكيل للموكل مرسراً

قبل قدرة المارح ببيع من القيمة وفي العروض
بشخص من القيمة وفي الحيوان بغير القيمة وفي
العقار بغير القيمة

وبيع نصف ما وكل ببيع واخذ بالثمن كنفه أو ردها فلا يضمن أن يضمن
على الكفيل أو ضاع الرهن في يده ولو قسب الثمن من المشتري أو أقره
أو حط منه جاز ويضمن وعند يوسف لا يجوز وكذا المذنب لو أقره
أو قبل به جوازاً ولو أقره صح وسقط الثمن عن المشتري ولم يزم الوكيل
وعند يوسف لا يسقط عنه المشتري والوكيل بالشراء يجوز شرافه
بمثل القيمة وبزيادة يتغابن بها وهي ما يقوم به مقيم وقد ينفي العرض
في الحيوان ما يزرده وفي العقار ما يزرده كما يستغابن
بها ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز إلا أن يباقي
قبل المضمومة وهو استحسن وإن وكل بشراً عبداً فاشترى
نصفه لا يلزم الموكل إلا أن اشتري بغيره قبل المضمومة اتفاقاً ولو رده
المبيع على الكفيل بعيب بقضاء ردة على أمره مطلقاً لا يحدث
مثل وكذا فيما يحدث مثلاً إن يمسئته أو يكرهه وإن أقره فلا يلزم
الوكيل ولو باع بيمينه وقال الموكل امرئك بالنقد وقال بل أطلقت
صدق الموكل وفي المضاربة المضارب ولا يصح صرف أحد الوكيلين
وحده فيما وكل به الذي خصمه ورده وبيع وقضاء دين وطاقي
عقبي لا عوض فيها وليس للوكيل إلا باذن موكله أو بقوله عمل براك
فإن أذنه فوكل كاه الثاني وكل الموكل الأول للثاني فلا يضمن بعزله
أو واصل الأول أو الثاني لا يضمن

لا يجوز
بالموكل الثاني
بالموكل الثاني

الحكم

ولا يموت ويغفر لأن يموله وإن وكل بدلاً ففقد الثاني بمفرته
جاز وكذا لو عقد بغيره فجاز أو كان قد قدر الثمن ولا يجوز لعبد أو
مكاتب التصرف في مال طفله يبيع أو شره ولا تصرف فيه وكذا الكافر في حق
طفله المسلم بالوكالة بالمضمومة القبض خلافاً للزفر والقوي يوم
على قوله وبمثل الوكيل بالتفاضي والوكيل بقبض الدين المضمومة
القبض خذ وقال الوكيل بأخذ الشفعة المضمومة قبل الأخذ اتفاقاً
وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة أو بالقسمة أو بالبر بالعبث وكذا الوكيل
بالشراء بعد ما شرته وليس للوكيل بقبض العين المضمومة فلو بعه
ذو اليد على الكفيل بقبض عبداً موكلاً ببيع منه يتصرف بالوكيل ولا
يشترى البيع فلزم إعادة البيت إذا حضر الموكل كما تقتضيه الوكالة
لا يثبت البيع بثل الزوجه أو العبد ولا يثبت الطلاق والعقود المبررة
عليها ما لا حضور الموكل وأقر الوكيل بالمضمومة على موكله عند

أو لا يجوز للكافر التصرف في ماله

صحيح لا عند غير القاض ولا يضمن لو بعه على المداق في غير
مصره قال رجل لغير الموكل لي عليك دين فباعه وقال لا يضمن
مجلس القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع إليه المال ولا يصح من كماله
في مجلس القضاء ولا يصح ولا يدفع إليه المال ولا يصح من كماله
بقبض ماله المضمومة عند ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين
أو بالدفع اليه فإن صدقه صاحب الدين وإلا أمر بالدفع إليه
بأنه لا يضمن

صديق للموكل الثاني
بالموكل الثاني

في حق الكيل

ايضا ورجوع على الوكيل ان لم يملك في يده وانه مطلق الا ان كان
ضمنه عند دفعه او دفع اليه على اتماعه عند صدق وكاله ومن صدق
مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا لو صدق في
دعوى شريكها من المالك ولو صدق في ان المالك ما وثر كما
ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المدعيه على الوكيل بقبض
الدين استيفاء الدائن ولا يثبت له امر بدفع اليه ولا يستغنى
انما لم يعلم استيفاء موكله بل يشترط ان يكون الدين مستوفى
استوفى ولو ادعى البايع على وكيل الرابح بالبيع ان موكله رض
لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف الشئى ومن دفع اليه عشرة
بنفقها على اهل فانفق عليهم عشرة من عنده فميرها
باعتزل الوكيل الوكيل عمل وكيل الا اذا تعلق برحق الغير كوكيل
الخصومة بطلب الخصم ويتوقف انفعاله على ان ينفق قبل صح و
يطلب الوكالة بطلب الوكيل وجنونه مطبقا وحلفه شهر عدل يوسف
وحوله عند رد وهو المختار وبالحاجة بداء الحرب مرتدا خلاها
وكذا يجوز موكل مكاتبه او غيره ما دونها واقترافي الشريكه ونص في
فيما وكله ولا يشترط في الموكل ما بعد علم الوكيل كمال الدعوى
على اخبار بحق له على غيره والمدعي من لا يجبر على الخصومة والمدعي
على

في حق الكيل

في حق الكيل

من غير ولا يقع الدعوى الا بدكره في علم خصمه وقدره فان كان رشا
ذكراته في البينة وان كان عينا فقلنا ذكراته في يد المدعي عليه
وانما يطالب بها ولا بد من احضارها ان امكن ليشار اليها عند
دعوى وعند الشهادة او الحلف وان تعذر يذكر قيمتها وفي العقار
لا يحتاج الى قول بغير حق ولا يثبت اليد فيه بصادقها بالبينه
او علم القاضي في الصحيح ولا بد فيه من ذكر البلد والمحل والحدود لا يثبت
في الدعوى والشهادة واسماء المجانبين منهم الى الحد وفي الجدل
المشهور يستغنى بذكره فانه ذكر شئ وترك الرابع صح وان ذكره غلط
لا وادحت سال القاضي الخصم عنها فان اقر حكم عليه وان انكر سال
المدعي البينة فان اقامها والاحلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلف
الخصومة حتى تقوم البينة وان اكل مرة او سكت بلا ان يقضي
مع وعرض العيين ثلثا من القضاة احوط ولا بد من عيدين على مدعي
ولا يقضي شأه ولا يحلف الكا ح ورجعة وفيه ايلاد واستيلاء
ورق ونسب ولا بد وعندها يحلف ويهتفي ولا حد ولعان والساق يحلف
فانه كل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج ان ادرت طلاقا قبل الدخول بها
فانه كل ضمن نصف المهر وكذا في الكا ح ان ادرت مهرها في النسب ان ادر
حقا كارت ونفقة وغيرها وفي القصاص فان كل في النفس حسن

بلا آفة ففرضي بالكلول

حتى يقر أو يخلف ويخادونها فيقتض وعند ما يرضى الأرض فيها فاه
 قال المولى سنة حاضرة وطلب يمين فخصه ولا يخلف ويخلف بنفسه
 ثلثة أيام فانه اي الارض ورا بعد حشد دار وان كان في حياضه يكفل
 او لا ولم قد مجلس القاضى واليمين بالله لا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم
 ان المصمح مع بهما في زماننا ونظاظ بذكر صفاته شاة القاضى ومجزيه
 افكار لا يزمان او مكان ويخلف اليهودى بالذى انزل التوراة على
 موسى النصارى بالة الذى انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالة الذى خلق
 النار والوقنى بالة لا يخلفون في معابدهم ويخلف على الحاصل في البيع والكاح
 بالة ما يبيع ما يبيع قائم او كاح قائم في الحال وفي الطلوع ما يمين منك
 الاكاه وفي الغصب ما يجب عليك رد في الوردية ناله هذا الذى ارتاعه
 في يدك وديعة ولا تشي منه ولا له قبلك حق لا على السبب نحو بالة الجايقة
 خذوا لى يوسف فان كان في الخلف على الحاصل تراء النظر فله حلف
 على السبب لهما على كسوى الشفعة بالهوار ونفقة المستورة والمخص
 لا يبرح او يذاني سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعى العتق بخلاف
 الكافر والامة ومن ورث شيئا فارتاعه آخر حلفاى العلم وان شراه
 او وهب له فعلى البتات ولو اقتدى المتكبر بيمينه او صالح عنها على شئ
 صح ولا يخلف بعده باب النخاله ولو اختلفا في قدر الثمن او البيع او
 بعد الشراء

٤٠ قوله والفريق قدر مجلس
 الحكم اي لازم مدعى الفريق
 مقدار ما يجوز القاض
 جازا في المحكمة صه

ولا تسقط حق الورثة بمرور
 لزمان قاض خاة ومرور الزمان
 لا يمنع الحق في الارث من غنائج
 للجامع الصغير

فيها حكم لمن برهنه وان برهنه فله ثبت الزيادة وعنه عزله البرهان
 قبلها اما ان يرضى احدها بما يدعى الآخر والا فليس البيع قائم
 لم يرضى احدها يدعى الآخر في الغايبة في يمين المشتري وفي
 المقايضة بايهما شاء ومن كل لزوم يدعى صاحبها حلفا
 فسخ القاضى البيع بطلب احدها ولا يخالف لو اختلفا في
 الاجل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المتكبر ولا بعد
 هذوك المبيع وحلف المشتري وعند تدمر ثمن الغان ويفسخ
 تلزم القيمة وكذا الخلاف لو تغير الرد وهو قائم ولا بعد هذاه
 بعضه الا انه يرضى البايع بترخصه الهالك وعند ما يخالفان
 ويرد الباقي والقول للمشتري في حصته الهالك عند ما يوسق تلزم قيمه
 عند تدمر وتغير قيمتها في الانقسام يوم القبض وان اختلفا
 في قيمة الهالك فيه فالقول للبايع وان برهنه فبرهنه اولى
 واختلفا في قدر الثمن بعد فاك البيع خالفوا عاد البيع لم يقبض
 المبيع واه يقبض فلا يخالف خلافا للمد والوقد راسا للمد بعد
 السلم فالقول للسلم اليه ولا يعود المسلم ولو اختلفا في قدر الثمن
 او المنفعة او فيهما قبل استيفاء المنفعة خالفوا وارتاد او يدى
 بيمين المستأجر اه اختلفا في الاجرة ويمين المورع لو في المنفعة وايها

قائمة اذا خالفنا يفسخ الا قاله ويعود البيع
 وما غير مستنع ص
 البيع خالف وعاد البيع ان لم يقبض
 البايع المبيع وان قبضه فلا يخالف
 خالف في المد ولو في قدر راس المال
 بعد اقاله السلم صح

كل لزوم دعوى المهر ايها برهن قبل وان برهنا فحجة المستاجر في النفقة

وحجة المهر في اجرة وبعد استيفاء المنفعة لا تخالفان والقول
المستاجر وبعد استيفاء البعض تخالفان وتفسخ فيما بقي والقول
المستاجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتاب هو والقول للعبد
وقال الخالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان في مبيع البيت فالقول
لها فيما صلح لها وله فيما لم يصلح لهما وبعد احدى القولين في محل
التمتع وعندنا يوسف كذلك في الزائد على جواز مثلها وفي جواز
مثلها لهما ولو رثتها وعند محمد للرجل ولو رثته وان كان احدى الزوجين

مملوكا فالقول للرجل في المهر والحق في الموت وقالا المأذون والكتاب كل

فصل قال ذو اليد هذا الشئ او عينه فلان الغائب او عارضة
او اجرة او رهن او غصب منه وبرهن على ذلك ان دفع
خصومة المدعي وقال ابو يوسف فله عرف بالجل لا يتدفع
وبه يؤخذ وان قال الشهود او عدلين لا تعرفه لا يتدفع بخلاف

قولهم تعرفه بوجهه لا باسمه ونسب حيث يتدفع عند الامام
خلافه لو قال اشترى ثوبه منه لا يتدفع وكذا لو قال المدعي سرق ثوبه او
غصبته حتى وان برهن ذو اليد على ادعاء الغائب وكذا ان يقر في
خلافه لو قال المدعي انبعت من زيد وقال ذو اليد او عينه هي
وقال محمد بن عيسى اشترى ثوبه من زيد

لان حجة المهر تثبت زيادة الاجرة وحجة الشايع
تثبت زيادة المنفعة ولا خلاف في ذلك
كما ان قال المهر اجرة سنة بالدينس وقال
المشاجرة لا حصة سنتين بزيادة واقام البينة
في سنتين بالدينس صح

انما قال المهر اجرة سنة بالدينس وقال
المشاجرة لا حصة سنتين بزيادة واقام البينة
في سنتين بالدينس صح

هو ان دفع بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه باب
دعوى الرجلين لا تعتبر بينة في اليد في الملك المطلق وبينه الخارج فيه

احق برهنا على يد آخر قضى به لهما ولو على كاح امرأة سقط
وهي صدقة فان ارضاها السابق احق فان اقرت لاحدها قبل
البرهان فله فان برهن الآخر بعد ذلك قضى له وان برهن احدها

فقضى له برهن الآخر لا تقبل الا ان ثبت سبعة وكذا لا تقبل
برهان خارج ذي يد كاح ظاهرا الا ان ثبت سبعة وان برهن

على شراء شئ من آخر فكل نصفه نصفه ثم اودعته لاحدهما بعد ما
قضى لهما الا يخالفا لآخر كل فان كان لاحدهما ايديا وتاريخ فهو اوطى فان

ادعاهما السابق اولى وان كان لاحدهما يد والاخر تاريخ فذو اليد اولى
والشراء احق من هبة وصدق مع قبض والهبة والصدقة في الاصل

القسمه سواء وكذا الشراء والمهر عندنا يوسف وقال محمد الشراء
وعلى الزوج القيمة والرهن مع القبض اولى من هبة مع قبض فان كانت بشرط

العوض فهي اولى وان برهن خارجا على ملك مورخ او شراء مورخ
واحد غير ذي اليد فالسابق اولى وان برهن احدهما على الشراء من

زيد والاخر على بيع بكر وانفق تاريخهما ففيه اسوة وكذا الوقت
احدهما فقط ولو برهن خارج على الشراء من شخص واخر على الهبة

احد الخارجين

والقبض من غيره وأخر على الأرض من أيده وأخر على الصدقة والقبض من رابع
 قضى بينهم أرباعاً ولو برهن خارج على ملكه موزع وذو اليد على ملكه تقدم
 منه فهو أولى خلافاً للمذهب في رواية وكذا الخلاف اليد لهما ولو برهن
 خارج وذو يد على ملكه مطلق ووقت أحدهما فقط فالخارج أولى
 وعند أبي يوسف رحمه الله لا يدل ذلك الوقت ولو كان الخ في أيديهما
 أوفي يد ثالث والمسلمة بمجالسهما سواء وعند أبي يوسف
 الذي وقت أولى وعند محمد الذي هو المطلق أولى وإن برهن خارج و
 ذو يد على الشئ فذو اليد أولى وكذا لو برهن كل على ثلثي الملك
 من آخر على الشئ عنده ولو برهن أحدهما على الملك المطلق والآخر
 على الشئ فهو أولى وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالشئ لذو اليد
 ثم برهن ثالث على الشئ قضى له لأن بعيد ذو اليد برهانه
 كالو برهن المقتضي عليه بالملك المطلق على الشئ يقبل وينتفي القضاء
 وكل سبب لا يتكرر فهو مثل الشئ كسبب ثياب لا تنسج الأمرة
 وكلب البن واختار الجبني والبدوي والبرعزي وجزء الصوف وما يتكرر
 بمنزلة الملك المطلق كسبب الخبز والبناء والغرس وزراعة البر والحبوب
 وما أشكل رجع فيه إلى أهل الخبرة وإن أشكل عليهم جعل المطلق وإن برهن
 خارج على ملكه مطلق وذو يد على الشئ منه فهو أولى وإن برهن كل
 منها

هذا هو المذهب في رواية
 في رواية أبي يوسف
 في رواية محمد بن الحسن

هذا هو المذهب في رواية
 في رواية أبي يوسف
 في رواية محمد بن الحسن

شما على الشئ من صاحبه لا تاريخ فيها ترك المال في يد ذي اليد
 وعند محمد يقضى للخارج وإن ارتخا في العقار بدو ذكر قبض وتاريخ الخارج
 أسبق قضى لذو اليد وعند محمد للخارج وإن اشترك في اليد اتفاقاً
 وإن كان وقت ذي اليد أسبق قضى للخارج في الوجهين ولا ترجيح بينهما
 الشهر وإن أتى أحد خارجين نصف رآه والاخر كله فالربع للأول
 وعندهما الثلث والباقي الآخر وإن كانت في يدها فكلها للمدعي كل
 نصف بقضاء ونصف بدفعاً وإن برهن خارجاً على نتائج ياتية
 وارتخا في عين وافق بينهما تاريخه وإن اشكل فلهما وإن خالفاً
 بطلان وإن برهن أحد الخارجين على عصب شئ والاخر على ربيعة استمر
 فصل في النشاع بالأيدي لأبس الشئ أولى من الأخذ بكمه والركب
 أحق من الأخذ بالجمام ومن في المسح أحق من الردف وصاحب
 اليد أولى ممن علق كوزة على راسه أو سبجاً أو ميسراً
 وكذا الحال على البساط والمتعلق به ومن مع شئ وطرف مع آخر
 والمبايط لمن جذبه عليه أو اتصل بآلة اتصالاً يترسح لا لمن له عليه
 هذا في كل جازان فيه سواء وإن كان كل عليه شئ من غيره فلهما ولا
 ترجيح بالأكثر منهما وإن كان لأحدهما ثلثه وللآخر أقل فلهما
 الثلث وللآخر موضع خشبته ولو لأحدهما جذوع وللآخر اتصال

إذا خالز شئها التاريخان بطلت البيئات
 وترك الدابة مع ذي اليد حر
 إذا البيئات لم تظهر ركوب الغر لوقن
 فترك في يد من كانت في يده كذا
 في الكافي من درر
 إذا كان بين الدابة وبين اليد تاريخان
 فلهما وإن لم يوافق تاريخهما

سبج جك الله بمنامك

فلذی الاصل والاخر حق الوضع وقيل لذي المذبح وذريت ما
 كذا في يوت منها في حق ساجتها ولو ادعى ارضا كان ايتها في يده
 وبرهنا قضى بيدها فان برهن احداهما او كان لبن فيها او
 او حرق في بيده في يده حتى يعتبر عن نفسه قال انا حرق القول وان قال
 انا عبد فلان فهو عبد لذي اليد وهذا من لا يبرهن عن نفسه فلو ادعى
 للربة عند كبره لا يقبل بلا حجة باب دعوى الشب ولدت ببيعة
 لا قل من نصف سنة مذبذبت فاقباه البائع فهو ابنه وحياته
 ولده ونفسه البيع وبرد المثل وان ادعاه المشتري مع دعوى ببيع
 او بعد ها وكذا الوارث اعاه بعد سأل الم او اعقبها وبرد حصة
 من المثل في الفسخ وكل المثل في الموت والامتنع فيها لو
 ادعاه بعد مودة او عتقه ردت ولو ولدت لأكبر من نصف
 واقل من سنتين اذ صدقة المشتري فاصح كالاول والا فلا ثبت
 وان كان اكثر من سنتين لا تصح دعوته فان صدقة المشتري ثبت نسبة
 وقيل على الكساح ولا يرد البيع ولا يعق الولد وان باع عبدا
 ولد عنده ثم ادعاه بعد بيع مشترية تحت دعوى وورد بيع
 وكذا لو كسبه المشتري او ادعاه او رده او اخرج او رده
 ثم كانت الدعوى تحت وفقت هذه النفقة ولو باع احد

فان مات الام فاده البائع وقد جائت الاقل من
 ستة اشهر ثبت النسب في الولد او اخذا
 لبائع وبرد المثل عند الجحفة ولا
 يرد حصة والولا يرد حصة الام
 كذا في النهاية

يؤمن

تولين ولدا عنده فاعتقه مشترية ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبا
 وبطل عتق المشتري ومن في يده حتى لو قال هو ابن زيد
 ثم قال هو ابني لا يكون ابني وان جدد زيد بنوته وعندها
 يصح انه جدد ولو كان في مسلم وزمن فادعى المسلم رقه والكافر بنوته
 فهو ابن الكافر ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرهما ورددت
 انه ابنهما من غيرهما ولو استردا مشترية ثبت عتقهما
 فالولد حر وعلى اللب فيمنع يوم الخصومة فان مات الولد فلا شيء
 على ابيه وتركه ليد وان قتله الاب غرم قيمته وكذا ان قتل غير فاخذ
 دينه ورجع فيمته وبالشئ على بائعه لابل العتق كذا الاقرار
 هو اخبار بحق الاخر على نفسه ولا يصح الا لمعلوم وحكم ظهور
 المقر لا انشاء فصيح الاقرار بالحر للمسلم لا بطلاق وعنا
 مكرها واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحقي
 ولزم بيان المجهول بما له قيمة والفقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر اكثر
 وفي مال لا يصح في اقل من درهم ومال عظيم فضا بمائتين
 فضة او غيرها ومن الابل خمسة وعشرون ومن البقر
 ومن مائة الكروية قيمة النصاب واموال عظام ثلثة نصف ودرهم
 كثيرة عشرة وعندها نصف وكذا درهم وكذا الاكثر

العقود عشرة القيمة في الكبر ونصف عشرة القيمة في الشب
 اي عند الجارية بالعقد عليم كسكنا وسافرها فدهن
 ليس من اجزاء المبيع فلو كان البائع فاسدا
 لسلخ

على الفلانة مال عظيم
 لزمه اعطاء ابي فلانة
 قدر نصاب من المال لمبيته
 التي بيده المكيوز
 ولو قال على فلانة اموال عظام لزمه ثلثة نصف
 ولو قال على فلانة درهمين لزمه درهم واحد
 ولو قال على فلانة درهمين لزمه درهم واحد

هكذا وكذا وكذا احده عشرة وان قلت مع الدارين
وان قلت زيدا مائة وان ربع زيد الف وكذا كل مكمل وموزون وشك
في عبد فهو نصف عند ابي يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان وقوله
على اوقيل اقرار بدين فان وصل به فهو ودعة صدق وان فصل
لا وعند ابي اوسى او في سبي او صدوق او كسبي اقرار بامانة ولو
قال من اتى علي الف التزنها او استقدها او اجاني بها او قد قضت
او ابرأتني منها او وهبتها لي او تصدقت بها علي او حلتك
بها فقد اقرت ولا ضمير لا ولو اقرت بدين موجب وقال المقر له وهو
حال كزمره لا وحلف المقر له على الاجل ولو قال علي وشك
درهم فالحل درهم وكذا كل ما يؤكل او يوزن ولو قال مائة و
ثوب او مائة وثوبان لزمره تفسير للمائة وان قال مائة وشك
اشوب فالحل ثياب ولو اقرت بغير قوصرة لزماه ان حلف
لزمه حلفه والفص او سيف فابطل والحلف والممايل او حلفه
فالكسوة والعيدان وان بدله في اصطبل لزمره الدابة فقط
ويشوب في مند يلزمه وكذا يشوب في ثوب وان يشوب في
عشرة اشواب لزمره ثوب واحد عند ابي يوسف واحد
عند محمد ولو قال علي حنة لزمره حنة وان نوى الفرب
يلزم عشرة وفي قوله علي من درهم الى عشرة ما يله درهم الى
لزمه عشرة او قال عشرة ما يله

يلزمه ستة وعند ما عشرة وان قال له من دراهم ما بين هذا الجدار
ال هذا الجدار فله ما بينهما فقط وفتح الاقرار بالحل والحال على الوجه
من غير محل ان يبين سببا صالحا كارت او وصية فان ولدت حنة
للاقل من نصف حول مذاق فله ما اقرته وان حلتين فلهما وان
ميتا فلهما موصى والمورث وان نشر سبع اقرار او اربعة الاقرار
لغاوان وان اقرت بشرط النحر لزم المال وبطل النخل
باب الاستثناء وما في معناه مع استثناء بعض ما اقرت بملوك
ولزمه باقية وبطل استثناء الكل وان اقرت بشيئين
احدهما وبعض الآخر بطل استثنائهما خلافا لهما وان استثنى
بعض احدهما وبعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى
كليتا او وزنيا او عدديا متقاربا لمن درهم صح بالقيمة
خلافا لمحمد ولو استثنى فيها مائة او ثوبا او دراهم بطل
اتفاقا ومن وصل باقراره وان شاء الله بطل اقراره وكذا
ان علقه بمشيتي من لا تعرف مشيتي كالملاك ولا تلي ولو
اقرت بدار واستثنى بناءها كالمالك المقر له ولو قال بناؤها
لي والعرضة له كان كما قال وقصر الخاتم وتخل البستان كبنائها
وان قال له علي الفاء من ثمن عبد لم يقضه فان عينه قبل

للمقرئ سنداً ويستلزم أن يشئت وإن لم يعينه لزم الألف
ولم يقل لم أقصد ولو قال من شئ فما أؤثر لا يصدق
وعندها ان وصل ولو قال من شئ متاع أو اقضني وهو زيف
أو بخرج لزم الحيار وقال لا يلزم ما قال أن وصل وإن قال
من غصب أو ورى بعد وهو زيف أو بخرج صدق ولو
قال استوف أو رخص فإن وصل صدق والألف لا ولو
قال غصب ثوباً أو غصب صدق ولو قال على ألف الأمانة
ينقص مائة صدق أن وصل والألف لزم الألف ولو قال
منك الف أو دية فهلكت وقال المقرئ أخذت غصناً
ضمن ولو قال بذل أخذت أعطيتني لا يضمن وقال الغصب
هذا الشيء من زيد لا بل من عمرو وهو الصدق وعليه قيمة لعمرو
ولو قال هذا كاه لي ودية عندك فأخذت وقال الآخر هو لي دفع
اليه وإن قال أجرت فيسي أو ثوبي فهذا لانا فركبه أو
ورده علي أو أعرفته أو أسكنته رأى ثم ردها علي
صدق وعندنا القول لما خذ منه ولو قال خاطب ثوبي
هذا بكذا ثم قبضته منه ورعاه الآخر فعلى هذا الخلاف في أو
في الصحيح ولو قال اقتضيت من فلان ألفاً كانت له عليه
أو اقضت

أو اقضت الثقال أخذتها منه وانكر فلان فالقول له ولو قال
زدي فلان هذه الزرع أو بنا هذه الدار أو خسرني هذه الكرم
لأستغنت به فيه ولا رعا فلان ذلك فالقول للمقرئ
لب اقض المرفي ديني صحته وما لزم في مرضه سبب معروف
ويقدّر إن علي ما اقضت في مرضه والحكم مقدم على الدار ولا
تخصيص غير ما بقضاءه ولا اقضت لوارثه إلا أنه يصدق
بقية الورثة وإن اقضت لاجنبي صح ولو أحاط بما لو اقضت
للجنبي شئ اقضت له ثبت بنسب وبطل اقضت وإن اقضت لاجنبي
شئ تزوجها لا يبطل اقضت ولو أوصى لها شئ تزوجها يبطل
ولو وصيها شئ تزوجها فلا رجوع وإن اقضت لعمى مجهول
يولد مثل ابنه وصدق الفلام ثبت بنسب منه ولو
وشارك الورثة صح اقضت الرجل بالوالدين والولد والرجعة
والمولي وسبب تصديق هؤلاء وكذا اقضت المرأة لكن
بشروط في اقضت بالولد تصديق الزوج أيضاً وشهادة قابلة
وصح تصديقهم بعد موت المقرئ لا تصديق الزوج بعد موتها
عندها يصح أيضاً وإن اقضت بنسب غير الولاد كاخ وعم لا
ويرثه أن لم يكن له وارث معروفي ولو عبيد وما يشبهه فاقض باخ

أو اقضت
أو اقضت
أو اقضت

شيئا كفي الأثر لا يثبت نسب ولو كان لا يثبت ما يثبت
 شخص فاقترعها بقبض أبيه نصف فالنصف الباقي للأخر ولا شيء
 للمقر كتاب الصلح هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع إقرار ومكوث
 وأكاد فالأول كالبيع ان وقع عن مال بمال فثبت فيه الشفعة
 والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ونفسه جهالة البدل لأجل
 المصالح عنه وشترط القدرة على تسليم البدل وإن استحق بعض
 المصالح عنه وكما يرجع بكل البدل أو بعضها وإن استحق بعض
 البدل أو كل يرجع بكل المصالح عنه أو بعضها وإن استحق بعض
 اعتبر أخارة فيشترط فيه التوقيت وبطلت مواعدها أو
 والأخران معاوضة في حق المدعي وفلا يمين وقطع المناز
 في حق الآخر فلا شفعة في دار صول عنهما مع أخذها أو
 تجب في دار صول عليها أو ما استحق به من المدعي كلاً أو
 بعضاً يبرر المدعي حصته من البدل ويرجع بالخصوص فيه
 وما استحق من البدل بعضاً أو كل يرجع المدعي إلى دعواه
 وقدره وهلاك البدل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصيلين
 ولو صالح على بعض دار يبيعها لا يصح وجيلته أن يبرر
 ويبرر عن دعوى الباقي فصل يجوز الصلح عن مجهول
 لا يجزى

ولا يجوز إلا على معلوم ويجوز عن دعوى المالك والمنفعة
 الجارية النفس وما دونها عدا أو خطأ أو دعوى المالك وكان
 بمال ولا ولاية عليه ودعوى الزوج الكناح وكان خلعاً ومحم عليه ديانة
 أنه كان مبطلاً ولو صالح بمال للقبيل بالكناح جاز ولا يجوز أن أرعته
 المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الحد وإن قتل عبداً بزوج رجلاً
 عدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلح عن نفس عبداً قتل
 رجلاً عدا وإن صالح عن مفسوخ تلف بأكتر من قيمة جاز ومالا
 يبطل الفضل أن كان يتفان فيه وإن يعرض صح مطلقاً اتفاقاً وإن
 عتق مؤسراً عبداً مشدداً وصالح عن باقيه ما يتنزه نصف منه بطل
 الفضل وإن يعرض صح ويجوز صلح المدعي بمال يدفعه إلى الخصم لغير
 وبدل الصلح دم عدي وقيل بعض ديماً بدين يلزم الموكل لا الوكيل
 إلا أنه يضمن وبدل ما هو صحيح يلزم الوكيل وإن صالح لغيره
 البدل أو ضاف إلى ماله أو أشار إلى عرض أو نقد بدله أضافه أو
 أطلق وسلم صح وكاه متعاضداً أطلق ولم يستم يوقف فانه
 المدعي عليه جاز ولزم الرد ولا يبطل باب الصلح في الدين
 الصلح عما استحق بغير المدائنة على بعض جنسه أخذ لبعضه
 واستأط لباقه لا معاوضة فلو صالح عن الفحال على ما يوافق

الف مؤجل صح وكذا ع الف جبار على مائة زيوفا ولا يصح تهم رآهم
 على رثا نير مؤجله وعن الف مؤجله على نصفه بيضا ولو صالحه ان
 درهم ومائة رثا نير على مائة درهم حاله او مؤجله صح وانه قلا من على
 آخر الف اذ غدا نصفه على اقله بريء واللام لا يبرئ خلافا لاني يكون
 وان قال صالحك على نصفه على اقله ان لم تدفع غدا النصف
 فالالف على ك لا يبرئ اذ لم يدفع اجماعا وان ابرأته من نفسه على
 ان يعطين نصفه غدا يبرئ من نفسه اعطى او لم يعط وكذا لو قال
 اذ الى نصفه على اقله بريء مع باقيه ولم يوقت ولو قال اذ اديت اقله
 او من اديت الى نصفه لا يصح الا ابرأ وان اديت ومنه قال ستر
 لرب دينه لا اقر لك حتى تفرجه عنى او تحط عنى ففعل جاز وان
 اعطى لزم الحال فصل ان صالح ربي الدين عن نصفه على مؤجله
 ان يتبع المديون الا يضمن له المصالح ربع الدين وان قبض شيئا
 من الدين يشارك فيه وانبع الفروع بما بقى وان اشترى نصيبه
 شيئا ضمنه شريكه ربع الدين او اتبع الفرض ومنه يبرئ نصيبه
 او وام الفروع بدين سابق لا يضمن لشريكه وان ابرأ عن البعض
 قسم الباقي على سهامه وانه اجل نصيبه لا يصح خلافا لاني ايضا
 وانه اخرج الورثة احدى عن عرض او عقار على واحد القدر
 لا يصح

صاحب دين

او شريك

شريكه

لا يصح
 ولا يصح
 ولا يصح
 ولا يصح

لا يصح الا ان يكون المعطى ائمة نصيبه ذلك الجنس وانه بعض جاز مطلق
 وفي التركة دين على الناس فخرجوه ليكن الدين لهم بطل الصلح فان
 شرطوا ابرأه الفرماء من نصيبه صح وكذا ان قضوا حقت منه بترعا
 او اقرضوه قدر بها واحالهم به على الفرماء وصالحوه عن غيره وفي
 صحة الصلح عن تركه هي اعيان غير معلومة على مكمل او موزونة غير موزونة
 والا فالحجوز اذ علم انها غير مكمل والموزون اذا كانت مكمل في القيمة
 وبطل الصلح والقسمه اذا كان على الميت دين مستغرق في الاولى وان غير مستغرق
 اذ لا يصح قبل فضايله ولو فعل قالوا يجوز والقسمه يجوز فيا
 لا استعملنا وقبل القياس ان يوفق الكل والاستنفاد ان
 يوفق قدر الدين ويقسم الباقي كتاب المضاربة هي شركة
 في الترخ بال من جانب وعمل من جانب والمضارب اية فاذا انصرف
 فاذا ربح مشتركة فان خالف فغاصب وان شرط كل الترخ له مستغرق
 وان شرط لرب المال فمستضع فان فسدت فاجير فله الترخ له او مشا ايم يردون لرب المال
 ربح او لم يربح ولا يزداد على ما شرط له عندئذ يوفق خلافا لاجد
 لا يضمن المال فيها ايضا ولا يفتح المال المضاربة الا بمال يفتح
 الشفعة وان دفع عرضا وقال بغيره او على فنيه مضاربة او قال بغير
 مال على فله وعمل فيه مضاربة جائز ايضا ويشترط تسليم المال الى المضارب
 على فله

في
 في

لا بد لرب المال فيه عاقدا كلكه او غير عاقدا كالحصير اذا عقدته الاخر
 وكوفا الروح بينهما مشاعا ففسد اءه شرط لاحد عشر درهم
 مشدو وكل شرط بوجوب جاكه المخرج ففسد معا وما لا فاقه بطل او مضارب
 الشرط كشرط الوضوء على المضارب والمضارب في مطلقه
 ان يبيع ويشترى او يوكل بهما ويسافر ويضع ويبيع ويوكل
 ويرهن او يرهن ويؤجر ويستاجر ويحمل بالثمن على الاخير
 وغيره ولو اضع رب المال صح ولا يفسد به المضاربة وليد ان
 الا باذنه رب المال او يقول له اعمل بذاك ولا ان يحفظ او يستد
 او يستدين او يهب او يصدق الا في تخصيص فان شربا بالها
 بذا وقصر او حمل بال فهو متبرع وان قيل له اعمل بذاك ولا يخطب باله
 والضيق ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويضرب بشرط ما زاد الفع
 وحصة اذا بيع وحصة الضرب المتضمن في المضاربة وان قيدت ببلد او لكمة
 او وقت او معاد معين فليس الا في تجار ذلك الزمان فاه نجا
 ضح والروح له فاه قال له اعمل الكوفة او الصبارة فعاملها الكوفة
 غير انهما اوصارف مع غير الضاربة لا يكونان الفاكذا لو قال
 اشترى سويقا فاشترى في غيرهما بخلاف قوله لا اشترى
 غيرهما وان قال خذ هذا المال فعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذ
 سويقا

بالنصف

بالنصف فيها فهو تقبيل بخلاف

خذوه واعمل به فيها والمضارب ان يبيع بثمنه مالم يكن اجله لا يبيع
 اليه التجار وان باع بنقد ثم اخرج امواله باذنه لعبد المضاربة
 في التجارة وليس له ان يخرج عبد او امه مع ماله ولا ان يشتري
 به من يفتق على رب المال فاه يشتري كاهل لالهها ولا انه يشتري به
 مع يفتق عليه كاهل في المال ربح فاه فعل من واه لم يكن ربح فاه
 حد يخرج بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضمن بل يبيع المعتق في
 نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف اية بالف
 وفيها الف فولدت ولدا يبايى القافا فاه موصرا نصارت
 فبنة القاف ونصفه استعاه رب المال في الالف وربعه او اعتقه فاه
 قبض الالف ضمن المدعي نصف فنة الالف باب المضارب يضارب
 فاه تضارب المضارب بدو اذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني وظاهر الرواية
 وهو قولهما وفي رواية الحسن الامام لا يضمن مالم يخرج واه كانه
 الثانية فاه فاه واه ربح وحيت ضمن فله رب المال فبني انيها
 شاء في المشهور وقيل على خلافه ايداع المودع وان اذن له بالمضاربة
 فاضارب بالثلث وقد قيل له سارق الله بعتا بستان فاه او
 او افضل ففصفان فنصف الربح لرب المال وثلثه للثاني وسدسها للثالث
 وان دفع بالنصف فنصف الربح للمال ونصفه للثاني ولا شئ للثالث وان
 مضارب الاول

او في نصفه

او مضارب او

قبل فقهه دفع المالك الذي ثم وشم وجمع ما دفع راس المال ولو كان مع
 المضارب الثاني فكل دفعات التي هي الفار ورجعت الفار وقال المالك
 بل دفعت اليك الفين القول للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر
 فللمالك ولو قال من مع الفار قد خرج بها مضاربة زيد وقال زيد
 بل بضاعة قال القول لزيد وكذا لو قال ذو اليد قد مضى وقال زيد
 أو وريعة أو مضارب لو قال المضارب أطلقت والمالك غبت وقال
 نوعا للقول المضارب ولو كان في كل نوع فللمالك كتاب العديعة الايداع
 تسليم المالك غيره على حفظ ماله والوريعة وما يتركه عند
 الأمين للحفظ وهي امانة فلا تضيء بالهلاك ولو وقع ان
 بحفظها بنفسه وعياله ولو السفر بها عند عدم النهي والخوف
 خذوها لهما في الحول وسوية فان حفظها بغيرهم ضمت الا اذا كان الخوف
 أو الفرق فدفعها الى جاره أو الى سيفته أخرى فان طلبها رتبها
 ابتاجا تجسسها وهو قادر على تسليمها مبرا غاصبا وكذا لو
 جحها بطلبها وان اقر بعد بخلاف جدها عند غيره وان خطها
 بالبحث لا تتميز فان يجسها من وانقطع حق المالك منها في
 المايع وغيره عند الامام وعندها في غير المايع للمالك ان يشركه
 ان شاء وكذا في المايع عند تعدد وولي يورث ام يصير الاقل تابعا

لاكثر

في

لاكثر فيه وان بغير جنسها كبر بشعر وزيت بشيرج من وانقطع
 حق المالك اجماعا وان اختلفت بد منه اشتراكا اجماعا وان
 تعدى فيها باذن كانت ذوبا فليس له اودا به فركها او عيها
 ضمن فانه ازال التعدي زال الضمان بخلاف المسعيرة والمساير
 وكذا لو اودعها لغيره استردتها وان انفق بعضها فهلك
 الباقي ضمن قدر ما انفق فقط وان ردتها مشر وخطه بالياء
 ضمن الجمع ولو تصرف فيها فخرج بمصدق به وعند اي يوسف
 اذ اريد يطيب الوان اودع اثنين من واحد شيئا لا يدفع الى
 احدهما حصة بغيره الا اخرجها لهما وان اودع عند اثنين ما
 يقسم اقتسماه وحفظ كل حصة فان رفع احدهما الى الآخر ضمن
 الدافع لا قابض وعندها لكل حفظ باذن الآخر وانما لا يقسم لكل
 حفظه احدهما باذن الآخر اجماعا وان نهى عن دفعها الى عياله
 فدفع الى من له منه بد ضمن وان اذ له لا بد له من دفع الدابة الى
 عبده وشيئ حفظ النساء الى زوجة لا يضي وان امر بحفظها
 في بيت معي من دار فحفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه
 خلل ظاهرا وان امر بحفظها في دار فحفظها في غير دارها ضمن ولو
 اودع المودع فهلك ضمه الاول فقط وعندها ان شاء فانه ضمه

مورد الثاني

على هذه الآية وان قال دار لك هبة سكتي أو سكتي هبة أو على سكتي
 أو سكتي صدقة أو صدقة تعارية تعارية وتقع هبة منشاء لا تخيل الضميمة لا
 ما تخيلها فأن قسم وسلم مع ولا تصح هبة رقيق في بزود هبة في قسم
 ومن في لين ^{أو سكتي} أو سكتي ^{أو سكتي} وسلم هبة كين في مخرج وصرفها في
 ومن في رزق في رزق ومرة في نخل كهبة للشعاع وهبة في هبة يد الموهوب
 لا تتم بدلا بخديده بفض وهبة الأب للطفل تتم بالعقدان الموهوب
 في يد الأب أو في يد موهبه لأن كان في يد الغائب أو المبتاع بغيره فأنسأ
 أو من هبة والصدقة في ذلك كما هبة واللام كالأب عند غيبته منقطعة
 أو موهبة وعدم ومبته أن كاه الطفل في عيالها وكذلك ما يقول ^{الطفل}
 وهبة الأجنبي لا يتم بقبضه لو عايناه ويقبض أبيه أو جده أو وصي
 أحدها أو أمه أو أبيه أو أجنبي يربيه أو يقبض زوج الطفل لها
 ولو مع حفرة الأب بعد الزفاف لا قبله وصح هبة اثنين لو احدث دارا لنفسه
 خذوها لها وصح تصدق عشرة على فقيرين وهبتها لها ولا تصح أن يقبض
 خذوها لها باب الرجوع فيها يصح الرجوع فيها ولو بغيرها وكبره ويمنع
 حرق ومع حرقه فالأكل الزيادة المنفصل كالبناء والغرس والسماد ^{والملح}
 لا المنفصل والمبيع من أحد العاقدين والعقد العوض المضاف إليها أو أمتهن
 نحو هذا عوضا عن هبتك أو بدلا عنها أو مقابلا لها ولو كان من ^{هبة} أجنبي

في هبة

فلو لم يصف فكل أن يرجع فيما وهب والخالف الرجوع عن ملك الموهوب له
 والزاء الزوجية وقت الهبة فلا الرجوع لو وهب بشرط كماله
 وهب ثم أباه والقاقى القربة فلا رجوع فيما وهب لغير رجوع
 والهبة هبة الموهوب والقول فيه قوله الموهوب له وفي الزيادة قوله
 الواعقب ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض ^{أو هبة}
 أن استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد باقيه وإن استحق
 الكل رجوع بالكل فيها ولو عوض عن نصفها فلا أن يرجع بالتمام
 ولو خرج نصفها من ملكه فلا أن يرجع بما لم يخرج ولا تصح الرجوع
 الآية أخرى أو حكم قاض فلو أعطى الموهوب بعد الرجوع قبل الفضا
 والتسليم نفذ ولو منع فملك لا يضمن وهو مع أحدهما فنسخ من الأصل ^{أو هبة}
 لا هبة من الموهوب فلا يشترط قبضه وصح في شعاع وأن تكلف ^{الرجوع}
 فاستحق فض الموهوب لا يرجع على وأهبه والهبة بشرط العوض
 هبة ابتداء فنشرط القبض في العوض ومنعها الشيع في أحدها
 بيع أنهاء فثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والزيادة في كل
 منها **فصل** ^{أو هبة} وهب أمة لأهلها أو على أن يرد لها
 عليه أو ينفقها أو ليستولد لها صحت الهبة وبطل الأمانة والشرط
 وكذا لو وهب دارا على أن يرد على بعضها أو يعوضه شيئا ^{منها}

بأن ينفق العوض

ولود تبرا إلى شرو حصبها فالهبة باطله بخلاف ما لو عتقه ثم رجعها
 ومن قال يديون اذا جاء غدا الدين لك او نانت برى منه او
 ان اديت الى نصفه فالهبة لك او نانت ^{بري منه} فهو باطل والعري
 جائزة للمهر لخال حيوة ولو رثته بعده وحياته يجعل داره ^{لغيره}
 فاذا مات ردت اليه والبري باطله فان قبضها كانت عارية
 في يده وعند اي يكون ^{موت} الله غير صحيح كالعري وعلى ان تقبل ان
 فلك فلك الدار وان مت قبل فلي فان قبضها كانت عارية
 والصدقة كالهبة لا تنفع قبل القبض ولا في مناع يقسم ولا جرح
 فيها ولو لغني ولا في الهبة لتفقد ولو قال اجمع مالي او ما املكه لفلان
 فهو هبة وان فلا ما ينسب الي او يعرف في فاقترار كتاب ^{الاجارة}
 هي بيع منفعة معلومة تبعض معلوم دين او عين وما صلح ^{بمكة} فمناحل
 اجرة وتفسد بالشرط ويثبت فيها خيار الشرط والرفقة
 والعتب وتقال وتفسد والمنفعة تعرف نارة ببيان المدة
 كالسكنى والزراعة ^{اي اجارة} متعقبة مدة معلومة ان مدة كانت وفي
 الوقف يتبع شرط الواقف فانه لم يشترط فالقول ان لا
 في الارض على ثلث سنين وفي غيرها على سنة وقارة تعلم بذكر العمل
 كبيع الثوب وخياطة وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة

لان المدة اذا علمت يصير النافي
 معلومة من ناح

وقارة

وقارة بالاشارة كفضل هذا الى موضع كذا والاجرة لا يستحق بالعقد
 بل بالتعجيل او بشرط او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فتجب للمقبض
 الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالغصب بقدر فوات
 التمكن ولرب المال والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل
 يوم وللقصار والخطاط بعد الفراغ من عمله وانه عمل في بيت المستاجر
 والخطاط بعد اخراج الخبز فانه احرق قبل الاخراج تسقط الاجرة وان
 بعده فلا تسقط اذ في بيت المستاجر ولا فانه وقال ان شاء المستاجر
 ضحية مثل رقيقه ولا اجرة ان شاء ضمن الخبز والخبز والخبز والخبز ^{بمكة}
 الفروق والضارب اللبن بعد اقامته وقال لا بعد شرعيه ومن لعل اشرف العين
 كصباغ وقصا رقيقا بالسيا والبيض فله حبس ^{بمكة} بالاجرة فانه حبسها
 فضاغت فلا فضاة والاجر وقال انه شال المالك ضحية مصبغا والاجر
 او غير مصبغ ولا اجرة ولا اشترى لعل فيها كالمثل والمذوق وتسل الفخذ
 ليس اجسها بخلافه اذا لا بقى وان اطلق العمل الصانع فله اه تسهل
 غيره فانه قيد بعلم بنفسه فلا وير استأجره رجل لي ببيع له فوجد بعض
 قد سافا في يمن بقي فالجره بمشتاوان استأجره لا يصلح طعام الى زيد
 فوجده ميتا فرتبه فلا اجرة وكذا لو استأجره لا يصلح كتابا اليه
 فرتبه ملوته وقال له اجزها ^{بمكة} هنا ^{بمكة} فله اجر الذها ^{بمكة} اجاعا باب ^{بمكة} ولو شره هناك ^{بمكة}
 ما يجوز من الاجارة ومالا يجوز وسمح استيجار الدار والحانوت
 والله لم يذكر ما يعمل فيه ولا ان يعمل كل شئ ^{بمكة} سيموما يوهن البناء ^{بمكة}

او شاجر
 او شاجر
 او شاجر

فان ارضه في المدة بلين شاة او غدة بطلعام فلا ابر لها
ولزوجها وطوها لا في بيت المستاجر ولا في نسجها ان لم يكن برضا
ان كان نكاح ظاهر الا ان اقرت به ولا اهل الطفل فسخها
ان مومت او جلدت ونسدا سجنها فانك ليس له غز لا ينفقه
او حمار ليجل على طعاما بفقير منه او ثور ليطعم له بتر بفقير من
دقيقه ويجب ابر المشرك في الكل لا يجاوز المسمى وان استاجر
لخبر اليوم فقيل ابدى دخله فالحا او لوقا في اليوم في اتفاقا
وان استاجر ارضا على ان يكثر بزرعها او يسقيها او يزرعها
وطا ان يثمنها او يكثر ثمرها او يثمن ثمرها لا يصح وكذا الاستجار
للزراعة بزرعة وللركوب بركوب وللسكن بسكني وللشئ
وان استاجر شريك او حماره ليجل طعاما هو لهما لا يلزم الاجر
كراهن استاجر الرقص من المرتحين وانه استاجر ارضا ولم يذكر
انه يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا يصح ان لم يعتم فان زرعها
ومضى الاجل رعا محيا ولا المسمى وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر
ما يحمل عليه حمل المعتاد فنفع لا يضمن وان بلغ مكة فلم المسمى وانه
اختصا قبل الزرع والحمل نفقت الاجارة للفساد فضل الاجر
المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ
والقمار والمناج في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه
به يفتى وعندهما يضمن ان امكن منه التمرز كالغصب والسرقة

فلا

بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق الغالب والعدو والكابرون سكن الارضين به الادنى من غرق
يضمن ما تلف بعلم اتفاقا كترق الثوب من دق وزلق الحلال
وانقطاع الجبل الذي يسد به المكارى ونحو السفينة من مدها
ولا يضمن قضا ولا بزرع مال مجاوز المعتاد ولو انكسرت
في طريق الفرس فلما لك ان يضمنه فتمه في مكان حمل ولا ابر له او به قن
في مكان كسره ولا الاجر بحت والاجر للناس من يعمل الواحد
ويسمى اجير واحد ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدته كمن استجر
للمدة سنة او لربى الغنم فلا يضمن ما تلف في يده او بعلمه
وصح تردد الاجرين فبعين مختلفين وايهما وجد لزح ما سمي له
نحو ان حطه فارسي فبدرهم وروميا فبدرهمين وانه صبغت ثوب
بعض فبدرهم او بغيره فان فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم
في الشهر او هذه فبدرهمين وانه ركبها فبدرهم او الى واسط
فبدرهمين وكذا لو رد ربه ظلة لا يبلغ اربعة ولو قال ان خطنة
اليوم فبدرهم او غدا فبدرهم فطال اليوم فبدرهم وخطا غدا فبدرهم
ابر المشرك لا يجاوز نصف درهم وقال الشيطان جائزا ولو قال
ان سكنت هذا المانوع طارا فبدرهم او حادا فبدرهمين
جاء خلافها وكذا الخائف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى
الحيرة فبدرهم وان جاء وزحها الى الفارسية فبدرهمين
او قال ان حملت عليا الى الحيرة كرسعير فبدرهم وان حملت كرسعير

الكوفة

١٤٢

فبدد هين ولا يسافر بعيداً استأجر للخدمة بلا اشتراط ولو
 استأجر عبداً محجوراً ففعل واخذ الأجر لا يسترد منه ولو أجاز العبد نفسه
 نفسه فكل خاصه اجرة لا يضمنه خلد فالها وما وجدته يده اخذه
 وقبض العبد اجراً صحيحاً ولو أجاز عبده لهذين الشهيدين شهرين
 وشهرين صحيحاً والا فلا باربعة ولو استأجر عبداً فأبقي أو
 موفى فادعى وجوده أو المدة والمولى وجوده وقيل الأخبار
 بساعة حكمه قال فإنه كان حافراً أو يحيى اصدق للمولى والا فالمستأجر
 وكذا الاختلاف في انقطاع ما أجاز وجبانه ولو قال رب الشئ
 امرتك ان تصفد امرقصفته اصغر وقال الصانع امرتني
 بما صفتة صدق رب الشئ والاختلاف في التقييد والقبض
 فإن حلف ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول ولا أبر أو أخذ الثوب
 ولعطاه أجر مثله لا يجاوز به للسمي وإن قال رب الثوب علمت على
 أجره ولا الصانع بأجره فالقول للرب الثوب وعندي ان يكون للصانع
 ان كان حريفاً وعند محمد للصانع ان كان معروفاً بعباله بالبر
 باب في الاستجارة تنفس بعيب فوت النفع خراب الدار
 وانقطاع ماء الأرض والتي أو اخل به بمرض العبد ودبر الدابة
 فلو انفسخ به بغيره أو ازال المورع عيب سقط خيره وتنفس
 بالعذر وهو الجواب عن المضي على موجب العقد لا يحمل الضرر
 غير مستحق به بقطع ستن سكن وجعه بعد ما استوجله بغيره
 فان العقدان
 من صحت
 وهو
 غير مستحق
 وبني بالانفساخ
 وانفسخ

منع من التجارة

او المستأجر ولاية الفسخ لانها
 تنفسح لاحتمال الانتفاع
 لوجه اخر والهل للرب قبل تنفسح
 درر

فان العقدان
 من صحت
 وهو
 غير مستحق
 وبني بالانفساخ
 وانفسخ

وطرح لوليمة ماتت عروسها بعد الاستجارة للطبخ لها أو
 اختلفت وكذا لو استأجر دكاناً لبيع فذهب مالكه أو أجزأه فله من
 دينه لا يجد قضاؤه الا من ثمن ما آجره ولو باقاره أو استأجر عبداً
 للخدمة في المصراو مطلقاً فاسافر أو اكتمل دابة للسفر ثم بدل المستأجر
 منه ولو بد الكاري منه فليس بعذر ولو مرض فهو عذر ولو
 الكرخ دون رواية الأصل ولو استأجر خياطاً ليعمل لنفسه عبداً
 بمخطله فأنفس فهو عذر بخلاف خياطاً بمخطله بالأجر وبخلاف
 تركه الخياطاً ليعمل في الصوف وبخلاف بيع ما آجره ولو استأجر
 دكاناً لعل الخياطاً فتركه لعل آخر فعذر وكذا لو استأجر عقاراً
 ثم أراد السفر وتنفس بغيره أو أحد العاقدين عقد هال
 لنفسه فان عقد هال الغير فلا كالوكيل والوصي ومتولى فلا لا يفسخ
 الوقف مسائل منشورة ولو احرق حصيداً أرض مستأجرة
 او مسفارة فاحرق شئ في أرض غيره لا يفسخ ان كانت الأرض لها
 دنة وان كانت مضطربة ضمن ولو أهدى فعد خيلاً وصباح في
 حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر
 بطلاً ليجعل عليه محلاً وراى ان ملكه وله العمل المعتاد وان شاهد
 المال لعل فهو جود وان استأجره لعل زاد فاعل منه فلا رد
 عوضه ولو قال لغائب داره فبرشها والا فاجرت لها
 كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه المستأجر فان جرد الغائب ملكه أو لم يجد
 او انكر

صاحب

يقع بان قال لا مرة انت طالق اذا الراس
الشهر الجواز وكذا العقد
اي بان قال الخليفة لذير ان قدم
فلان فانت قاض الجواز
اي بان قال لا خرا اذا جاء الوكيل الشهر
فقد شاركك في كذا او قبل الاخر ليصبح
يقع بان قال اذا جاء غدا بيعت هذا منك
يكن لا يجوز بد

وقال هم المكاتب عبد ما بيع عليه
لعوله ومالكيت عبد ولو بيع عليه
ط
كاتب بجل عبد عما شربان بر
على المكاتب عبد غير معين في مقابلة
المائة حتى لو شرط ان يرد عبد مائة
او امة معينة صح

تعم
والوقف مضافة او مضافا الى زمان
التسليم كما يقال في المحررة اجرت هو
لا رهن غرة رمضان الى سنة
لا يبيع ص

في مستحقا حضا وقل

كن قال لا اريد بها بالاجرة فلا وان برهن على ملكه بعد مجده و
من اجراما استاجره باكثر يتصدق بالفضل ويصح الاجارة مضاعفة
وكذا في غيرها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والا
والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعنق والوقف لا يبيع
واجازته وفسده والقسم والشركة والتهبة والنكاح والرجعة والبيع لا يبيع
مال وابراء الدين **كتاب المكاتب** كتابه تحريرا
المملوك يد في الحال ورقتي المال فهو كاتب مملوك ولو صغيرا يعقل
مال حال او موقوف او من غير قبيل صح وكذا لو قال جعلت عليك الف نذرية
مجموعا او لها كذا واخرها كذا اذا اديت فانت حر وان عجزت فقتل
فقتل ولو قال اذا اديت الى الفاكهة شهرة فانت حر فله فحقه ولو
فقتل مكاتبه وازاحمت الكتابه مخرج عن يد المولى دون ملكه فان
اتلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او ولد لها
واذا كاتبه على قيمته ففسدت فاذا اذاعها عتق وكذا انفسد لو كاتبه
على عين غيره يتعين بالتعيين او على ماله ليرد عليه عبد غير معين ويمنع
اي يكون يجوز وتقسيم الماله على قيمة المكاتب وقيمة وقيمة عبد
وسيط فيسقط قسط العبد والبيعة بدل الكتابة وان كاتب
المسلم محررا او خيرا ففسد فانه اذاعه عتق ولزيمه قيمة نفسه
والكتابة على مية اودم باطله فلا يعتق باءا المسلمي وجب النقة
في الفاكهة ولا ينقص عن المتي وخراذ على وصحت على حيوان
ذكر

ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته وصح كتابة كافر عبده
الكافر غير مقدروا في اسلم فللسيد قيمتها وعتق باءا عنونها
باب تصرف المكاتب له ان يبيع ويشترى ويسافر وانه شرط
عده ومزوج امة او يكاتب عبده فان يعتق الاول فولاؤه
له وان قبله فللسيد وليس له ان يتزوج بدلا منه ولا ان يهيب ولو
بعوض ولا يصدق الا بيسير ولا يكفل ولا يعرض ولا يعتق
ولو بمال ولا يتزوج عبده ولا يبيعه من نفسه والاذب والوصي في
رفيق الصغير كالمكاتب ولا يملك الماذون شيئا من ذلك وكذا لو
له تزوج امة وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك وان اشترى المكاتب
قريبه ولا دخل في كتابته ولو اشترى فاحرم غير الولاد لا يدخل خلا
لها وان اشترى امة ولدها دخل الولد في الكتابة ولا يباع الا امة
ان لم يكن معها جاز بيعها خلا فالحال وولده من امة يدخل في كتابته
وكسبه له ولو تزوج امة من عبده ثم كاتبت فولدت يدخل الولد في كتابته الا امة
الا وكسبه لها ولو كاتبت بالاذن امة فولدت بائنا حرة فولدت
واستحققت فولد لها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمة بعد عتقه وان
وطئ المكاتب امة يملك بغير اذن سيده فاستحققت منه عتقها في الحال
وكذا ان شربها فاسد او طهرها فرددت وان وطئها بنكاح لا يرد
سيد الا بجهته ثم ومثل الماذون في التجارة **فصل** واذا اولد
الكاتب من مولاها مضنت على الكتابة او عجزت نفسها او امة ولده
حكمة جارية جارية

ان لم يكن معها جاز بيعها خلا فالحال

ط

واذا مضت على الكسابة او عجزت اخذت منه عقدها وان مات المولى عتقت
 ويسقط عنها البدل وان مات وتركت ما لا اريت من كتابتها
 وما بقي مالا لا ينسب لها ولا ينسب من ثمنه بعد ما دعوت
 بل هو مشددا في الحكم وان كاتب مدبره او ام ولد له صح فانه ماله
 عتقت بتمامه والمداير يسقط في بدل كتابته او ثلثي قيمته وعند المدبر
 يسقط في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة وان دبره كاتبه صح
 ومضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا فان مضى عليها فان
 سيده مقرر يسقط في ثلثي القيمة وعند مدبره يسقط في الاقل من ثلثي
 كل منهما وان اعشى مكاتبه وسقط عنه بدل الكسابة وان كوثب
 على الف مؤجل فصالح على نصفه حاله صح وان مات مريض كاتب
 عبيده قيمته الف على الفين الى الف ولا مال له غيره ولم يحجز الورثة
 ادى العبد ثلثي البدل حاله صح والباقي الى اهل او رد رقيقا وعند المدبر
 ثلثي قيمته للحال والباقي الى اهل او رد رقيقا وان كاتبه على الف قيمته
 الفان ولم يحجز وادى ثلثي القيمة للحال اوردى الى الرق انشاقا ومثلها البيع
 وان كاتب حر عن عبيد بالف وادى عنه عتق ولا يرجع عليه وان قبل
 العبد فهو مكاتب وان كانت عبدا عن نفسه وعن اخر غائب
 فقيه صح وقبول الغائب ورده لغوه ويؤخذ الماخر بكل البدل ولا يؤخذ
 الغائب بشئ ايها ادى اجبر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع احد
 على الاخر وكذا لو كاتبها معا ولا يعق احد ما باو اسقط عتق
 ما لو كانا لثنتين ولو عجز احد فاشترى ادى الاخر كل عتق وان كاتبه
 اي عبيدين اي لستين

ان كان مقيما وعند البر لوسوسه
 في الاقل من البدل او ثلثي قيمته
 الكسابة

ثلثي البدل صح

اي كان العبيدين الرجلين اذن احدهما
 لصاحب ان يكتب نصيبه بالف درهم
 ولو قبض به الله كسابة وكسابة وقبض
 الف ثم عجز فالما الذي قبضه عند الى
 حنيفة وقال هو مكاتب بينهما وما دى
 فهو بينهما قسرية

امر عتقها

امه عنها وعن صغيرين لها جازواي ادى اجبر المولى على القبول
 وعتق اولادهم **باب كتابه العبد المشترك** ولو
 اذن احد شركتيين في عبيد الاخران يكاتب حصته منه بان
 ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فعجز المكاتب فالما
 المقبوض للقباض خاصة وقال بينهما امه لجلين كاتباها
 فانت بولد فادعاه احدهما ثم انت باخر فادعاه الاخر
 فعجزت ففي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف
 عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه
 وايتهما دفع العقر اليها قبل العجز جاز وعند مدبره لا ينسب
 نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كما هو يضمن تمام
 العقر ويضمن الاول نصف قيمتها كما تبين عند يوسف
 رحمه الله عليه والاقل منه ومن نصف ما بقي من البدل عند المدبر
 رحمه الله عليه ولو لم يبطا الثاني بل دبرها فعجزت بطل التدبير
 وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 ولو اعترف احد ما موسرا فعجزت ضمن المعتق نصف
 قيمتها ويرجع عليه باخلها وان لم يعجز فلا ضمان عند مدبرها
 يضمن الموسر ويحب السعاية في العسر ولو دبر احد الشريكين

اي عبيد الكسابة

ثم اعتق الآخر موسرا ضمن المدبر يفتق أو استسقى وعند أن دبر
 الاقل ضمن نصف قيمته موسرا أو موسرا وعق الآخر لغو وان اعتق
 الاول ضمن لو موسرا واستسقى العبد لو موسرا وتبديل الآخر
 لغو **باب العجز والموافقة** اذا عجز المكاتب عن تحم فان ربح له حصوه
 ماله لا يعمل لكالم بتعينه ويجهل يومين او ثلاثة أو الأجر وفسخ الكتاب
 ان طلب سيده او عجز سيده برضاه وعند أبي بكر لا يعجز مالم يتوال
 عليه بخان واذا عجز عادت احكام رقده وما في يده لمولاه ويجز له ولو
 أصلمه صدقة وان ما عن وفاء لا يفسخ ويؤدي بدلها من المهر
 ويحكم بعتقه في آخر جزء من حياته ويورث ما يبتقى من ماله ويعتق
 اولاده الذين شراهم او ولدوا في كتابته او كتبوا معه تبعا أو صدا
 وان لم يترك وفاء له ولد ولد في كتابته يسرى على تجوز فاذ ادى
 حكم بعتقه وعق أبير قبل موته والولد المشتري اما ان يؤدي ولد سي
 حالا أو يرد في الرق وعندها هو كالأول وان ما الكتاب وترك
 ولدا من حرة أو دينا على الناس فيه وفاء فجنى الولد فقط بأرض الجنان
 على عاقلة الام لا يكون ذلك قضاء فيجوز المكاتب وان اختصم موالى
 الام والأب في ولايته فقط مالم يوالى الام فموقوف على عجزه ولو
 جاز عتقه فكتابته سيده جاهلا بجنايته فجوز قبل القضاء به ولو بعد
 ما قضي

أي ان شاء اعتق المدبر وان شاء
 استسقى فحقا ان كان العتق
 معسرا بدلا

أي لا يزوج ولا يعتق عبد
 ولا يشتري ولا يباع
 هكذا

لو كان المكاتب
 يبيع نفسه
 ما قضي

ما قضي عليه فموسرا

ما قضي عليه فموسرا ويباع فيد ولا تنفسخ الكتابة بموت السيد
 ويؤدي البدي ورثته على تجوز فان اعتقه بعضهم لا ينفذ
 ان اعتقه كلهم عتق مجافا **كتاب الولاء** لمن أعتق
 ولو تبديلا واستيلا أو كتابة أو وصية أو ملك قريب والغاشر
 لغيره أو سبابة ومن أعتق ما دامه زوج فن فولدت لأقل
 من نصفه ففلا الولد له لا ينفصل عنه أبدا وكذا الولد توفيق
 أحدهما لأقل من نصفها وان ولدت لأكثر من ذلك فولاؤه
 له أيضا لكن ان أعتق الأب جده الى مولاه ولا يرجع الا ولون
 عليه ما عطلوا عنه قبل الجوز ولو تزوج عجمي لم موالى مولات
 أو لا معتقة فولدت ففلا الولد لمولاه وعند أبي بكر
 حكم حكم أبير والمعتق مقدم على دوا الارحام من غير عن العبد
 النسبية فان مات السيد ثم المعتق فارتبه لأقرب عصبة
 سيده فليكن لا يندرون أبير لولاهما وعند أبي يوسف لأبيه
 التسكن والباقي للابن وعند استواء القرب يستو القسمة
 وليس للمسا من الولاء الا ما أعتق أو أعتق من أعتق أو كان
 أو كاتب مع كاتبين للديت **فصل** وللاء الموالاة العقد
 فلو أسلم عجمي على يد رجل ولا يرضى عنه ولا يرضى
 أو يرضى عنه

أي ان أعتق ابوه لا ينفصل ولا لمولى الام
 لان الحمل كان موجودا وقت الاعتقائه ووقع
 قصدا فلا ينفصل ولاؤه معتق

لو كان المكاتب
 يبيع نفسه
 ما قضي

بمقتضى مقتله عليه السلام
 أسلم على يده صح أن لم يكن له وارث ^{أو كره} ذوى الأرحام وما
 لم يعقل عنه فلا ان يفسد قولاً بحضرة وفقد مع غيبته بأنه يقتل
 عند أبي غيره وبعد أن عقل عن أوصى ولده لا يفسد هو ولا ولده
 ولا على أبيه أن يبرأ عنه ولا بثبوت بحضرة ولو أسلمت أمه أو والدته
 أو بنته بالولاء فولدت بمحمول النسب أو كاه معاً ولد صغير
 كذلك يتبعها في خلافها **كذلك** الأكره موقوف على بيع أو شراء
 بغيره يفسد برضائه أو بقصد اختياره مع بقاء أهليته ورضاه
 المكره على إيقاع ما يحدده بسلطان أو لفظاً وحقاً المكره موقوف ^{أو كره}
 وكفراً متمسكاً بمقتضى فعله ما كره عليه ^{أو كره} أخر أوطع الشروع
 كوة المكره به متلفاً نفسه أو عضواً أو موصياً غمياً بعدم الرضا
 فلو كره على بيع أو شراء أو إجارة أو أقرار يقتل أو ضرب شديد
 أو جرح مديد غير بين الفسخ والامتناع ويملك المشتري بكتافه
 أه قبضه فلو أعقب صح اعتاقه ولو لم يمتد وقته أو لم يمتد
 المبيع طوعاً أو إجارة لا يفسد بأكراه ولا دفع النجاسة طوعاً بعد ما
 كره عليه وأه هلك المبيع في يد مشتريه بكم طوعاً بغيره وللبيع
 فضله أي شيء من المكره والمشتري فاه فاه المكره رجع على المشتري
 بقيته وأه فاه المشتري بعد أن أولته البيعة نفذ كل شيء وقع بعد
^{أو كره}

شراة

شراة لا ما وقع قبل وفاة إجازة عقدتها ما قبل إيفاء المشتري
 أسند آده إذا فسخ لوبا قيا وضرب ^{أو كره} سوط وجس يوم إيفاء
 الألف مبيع يستصحب كونه إذا منصب وأن كره على أكل مبيعة أودم أو
 لحم خنزير أو شرب خمر يضرب أو جرح أو قيد لا يحل التناول وأن
 يقتل أو قطع عظمه جل ويأثم بعبه على التلف أن الأباة كما علم
 في النجاسة وأن كره على الكفر أو سب النبي يقتل أو قطع سوطه ^{أو كره} رخص
 أكرهه وتعليق مطلق بالأيام ويوجب البع على التلف ولا رخصة ^{أو كره}
 وفاة على التذوق مال أسلم بأحد رخصاً والخضار على المكره أو قتل
 أو قطع عضو لا يرضى فاه فعل القصاص على المكره فقط وعند
 أن يؤخذ لا يقاضى أحد ولو كره على أن يتردى من جبل ففعل فدية
 على عامله المكره وعند أبي يوسف في مال وعند محمد على القصاص لو كره
 يقتل على تردة أو أمتحان نار أو ماء وكل مهلكة فله الخيار في الأقدام
 والصبر فالأيلزمه الصبر ولو وقعت نار في سفينة أو حبل
 أحترق وأن التي نفس غرق فله الخيار عند الإمام وعند محمد يلزمه
 النجاسة وأن كره على طرد أو اعتاق أو توكيل بغيره ففعل ويرجع
 بقيمة العبد على المكره وكذا بنصف المهر لو بيع الطلاق قبل الفسخ
 ولا رجوع لو بعده ويصح بيعه المكره ونذوره وظهاره ولا يرجع بما رجم

في حق العبد المملوك

بسبب ذلك ورجعت وأبلاؤه وفيه فيه وأسلمه لكان لا قبل فيه
لأمره ولأبلاؤه ولأمره فلا يتبع بها أمره فإن أدت غنة
ما أظهره وأما أن قبله مطعون بالأيماء صدق ولما ذكره على الذي فعله
حد ما لم يكن له سلطان ومندوبه لا حد له وفيه **كتاب** هو منع
نفاذ تصرف صبي أو عبد بلا إذن ولي أو سيد ولا يتصرف في حق المملوك
بما لا يملكه من نفسه وهو يعقله فولية مختصة بالمرء لا ينفذ
من أهلكه منهم شيئا فعليه ضمان ولا يصح طرده الصبي والجوف ولا
اعتاقها ولا إقارها ولا بيعه ولا العبد وأقراره في حق نفسه لا
في حق غيره ولو أقر بالزمن بعد غنة وإن لم يجد أو قود لم يبرأ **قصاص**
ولا يخرج على التسفيه وإن كان مبدرا أو بلغ غير رشيد لا يملك مال
ماله يبلغ كمنه خمس وعشرين فإذا بلغ ما دفع إليه وإن لم يؤمنه كذا
وإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ ومندوبه لا يخرج على التسفيه ولا يدفع إليه مال
ماله يؤمنه كذا ولا يصح تصرفه فيه فانه باع لا ينفذ وإن فيه ماله
أجازة الحاكم وإن اعتق نفذ ربح العبد في قيمته وإنه دبر مخرج فإما
قبل رشده يبيع العبد في قيمته مديرا أو يبيع تزويج ماله المثل وإن نكح
أكثر بطلت الزيادة وتخرج زكوة ماله السفينة ويضيق منه قيم
وعلى من يلزمه نفقته ويدفع الكفاية مذكر الركوب إليه لينوء في نفسه
ويؤكل له أينما إلى أن يرد بها فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع
منها

في حق العبد المملوك

في حق العبد المملوك

منها ولا من ثمة واحدة وتنفذ نفقته إلى نفقته ينفق على الزوج
لا إليه وتصح منه الوصية في القرب وأبواب الخدم من الثلث ويجوز على
المفتي المأجور والطبيب للباحل والكار المفسد اتفاقا ويجوز على
ومغفل إذا كان مطلقا ماله ولا على مديون ولا يبيع القاضي ماله فيه
لا يجبره أبدا حتى يبيع به وهو بنفسه فإن كان ماله من جنس دينه آذاه
كالم منه ويبيع أحد القيد من الأخر استمرا **أن** أو عند ما يجزى عليه
غرماني ويمنع من التصرف والأقرار ويبيع أحكام ماله أن أمتنع ويضيق ماله
بغير غرمائه بالخصص وأن أقر ماله جرمه لزمه بعد قضاء ديونه لا
الحال ويشتق ماله المفسد عليه ويمنع تلزمه نفقته والفقير على قوتها
في بيع ماله لا متناعه ويباع النقصون ثم العوض ثم العقار
يترك له دست من ثباته ويقل دستان ومن أفسد عند صاحبه
رجل شرا منه فرب المتاع أسوة الغرماء **في فصل** حكم
ببيع الفلوج بالاختدام والأثرال والأحبال وبيع الجارية بالبيع
والاختدام أو الجبل فإن لم يوجد شيء من ذلك فادفع ثمنها لربها
سبع عشرة سنة وعند ما إذا تم خمسة عشرة سنة فيها وهو رواية
الأمام وبنيته وأدنى مدة لا اثني عشرة سنة ولعل تسع سنين وأذا
وقال لا يلفنا صدقا وكنا نكاله بلغ حكما **كتاب المأذون** الأذنة

أو فاد الحكم وشكل امرها

الأذن الإعلام لفظة وفي الشرع فكل المجردة

فك الحرج وأسقط لطف ثم تفرق العبد بأهليته فلم يزل مكره
ولا يتوقفت فلو أذه له يوم فافهم ما ذوه دأما إلى أن يجر عليه
ولا يتقص فاذا أذن في دفع من التجارة كان ما ذوف في سائر الأذرع
ويشترى مريحا ودلالة بأن أدى عبده ببيع ويشترى منك سواها كاه
البيع للمولى أو لغيره بأمره أو بغيره حتى لو كان ذوا ذون أذنا
لا يشترى أثنى بعينه أو طعام الأكل أو ثياب أن يبيع ويشترى ويؤكل
بها ويسلم ويقبل ^{شأن لنفسه} السلم ويرى حتى يرضى ويذاع ويشترى
بذبا يرضى ويشترى عسائنا ويستأجر ويؤجر ولو لنفسه ويضارب
ويبيع المال مضاربة ويعتق ويقر بدين ويؤبد ونصب ولو باع أو
أشترى بغير فاحش جاز خلافا لها ولو حالي في مرض موته
من جميع المال أن لم يكن عليه دين وأن كان في جميع ما يبيع وأن لم يمت
أدى المشتري جميع المأبأ أو رد البيع وله أن يضيف معاملة ويخط
من الثمن يعيب وما ذون لرفيقه في التجارة لأن يترجح ويترجح عبده ^{لأنه ليس}
وكذا المستخلف الذي يوفى ولا أن يكاتب أو يفتى ولو بمال أو
يقرض أو يهب ولو بعوض أو يهدى إلا السيد من الطعام والحجر
لا يهدى السيدانية وعن أبي يوسف إذا دفع المولى إلى الجور قوت يوم بكون يبيعك
فدفع بعض رفقا للكل معناه بأسن بخلافه لو دفع إليه ثوبه
قالا

أي سواء كان البيع
صحيا أو فاسدا

قالوا ولا بأس للمرأة أن لا تصدق بيت زوجها باليسر كالزينة
وبالزمن المأزونة من الدين بسبب تجارة أمتا في معناه جميع وشرا
وأجارة وأسجارة ونصب ومجدا مائة وسق مائة شرا فاند طنها
فاستحققت يتعلق برقبته فيباح أن لم يذبه المولى ويقسم عبده
وما في يده من كسبه بالمخصص سواء كسبه قبل الدين أو بعده أو أثناءه
وما في يده من كسبه بغيره وما أخذ منه قبل الدين لا يترد
وله أخذ غلبه مشد مع وجود الدين والآخذ عليها للمفراة ونحو المأزق
أما ابن أوصيته أو جرحه مطبقا لوط بدلا لمرب مرتدا أو جرحه
أكثر أهل سورة والأمة أن استولى على المال أن دبرها ويضمن القيمة
فيها وأما ربه الجرحي أو بان ما في يده أمانة أو نصب محج خلافا
وأن استغفر رقبته وما في يده لا يملك كسبه ما في يده فلو اعتق عبدا
مما في يده لا يبيع وعندها يملك ويبيع عبده وأن لم يستغفر محج اتفاقا
ويبيع ببيع من يملكه بمثل القيمة لا بأقل ويباع منه بمثلها لا بأكثر فلو كان
الزائد أو ينقض البيع فإن كسبه إليه يبيع قبل أن يذبه المولى
أن لا يستغفر يأخذ منه بعض السيد فاعتاقه للمأذون مديونا للأل
من قيمة من الدين وما زاد من دينه على قيمته طرأ بعتقا وأن بان وهو
مديون مستغفر وغيبه مشد فلفراة أجازة بعينه وأخذ منه أو

أي اعتاق المولى العبد المأذون حال كونه مديونا
سواء كان الدين خيطا أو لو يكن لأن الملك
فيه باق

أي إذا كان الدين أقل من القيمة
يقض الدين والباقي الفراء الذي يدين
وأن كان القيمة أقل القيمة لأن تعلق
حقهم بالرقبة وهو كافها

أن شتر

لا يملكه وهو مالك بلائى وعندهما يملك الغاصب ويملكه فان زرع الشاة
 فالمالك ان شاء طر حرا بغيره ونحوه فيمنعها او ياخذها ونحوه فيمنعها وكذا
 لو قطع يدها او طرف ذنبه غير ما كره او خرق الثوب خرقا فاشا فلو تبعض
 وبعضه نفعه وليس بغيره ولم ينفذ شيئا من النفع فيمنع نفعه من
 بني في ارض غيره او غرس امره بالقطع والرد وان كانت تنقص بالقطع
 ان يضمن لوقتها ما مر به بقطعها فتقوم الارض بذكر او بناء ونفوق مع
 مستحق القطع فيضمن بالفضل وان صبغ الثوب امر او اصفر او لث السويق
 بغيره فالمالك ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض وثلث سويقه او اخذها وضمن ما يملك
 زاد الصبغ السمن وان صبغ السود ضمنه قيمة ابيض واخذه بدور شئ لا
 نقص وعندهما الاسود كغيره وهو اخذوا زمان **فصل** واه عتبت
 غصبه وضمن قيمة ملكه مستند الى وقت النصب وسلم لا الاكتساب ومن الاول
 والقول في القيمة للغاصب صب مع يمينه ان لم يبرهن ملكه على الزيادة فاه
 ظروقه اكثر وقد ضمنه بقول المالك او بغيره اذ او بالكلية فهو للغاصب
 ولا خيار للابدية لك وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء امضى النعمان او اخذه
 ورد عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب على السهل عند الآخر
 الغاصب اولى ضله فالابني يضمن ومن غصب عبدا فمضيه نفعه بغيره وان
 اعتقه فضله لا ينفذ عنه وزوائد المصنف غير مضمونة ساله بغيره فيها
 او يضمنها بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالسهم والسهم او منفصلة
 كالولد والفر وان نقصت في الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها

ويجوز قيمة الولد او البقرة وان وقت ولورثي بانه غصبها فتردها
 بحاملا فولدت فماتت بها ضمنه قيمتها يوم ولورثيها بخلاف الحقة
 وعندهما لا يضمن وكذا الوزنت منه فتردها بجلده فماتت منه
 ولا يضمن منافع ما غصبه سواء سكت او سطل الا في الوقف والامر
 المسلم او خنزيره بالانكاف وضمن القيمة فيسهما لو كانا الذبيحة
 وان ائلف ذئب خردى ضمن مثله ولو ائلف بالانكاف الميت
 ولعلد من ولا يملك من ذئب التسمية بجملا ولو لم يجر وان غصب
 خرس لم يضمنه بما لا قيمة لاخذها المالك بلائى فلو ائلفها
 الغاصب ضمنها لا لو تلفت وان خلل بالغاء ملح ملكها ولائى
 عليه وعندهما ياخذها المالك اه شاة بيرة قدر وزن الملح الخلل
 فلو ائلفها الغاصب لا يضمن خلوها وان خللها بالغاء ظل ملكها
 ولائى للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تحللت من ساعها
 والا غلغل بينهما ملكهما وان غصب جلد ميتة قد بقى بالقيمة
 اخذه المالك بلائى فلو ائلف الغاصب ضمنه قيمته مدبونا
 وقيل طاهرا غير مدغ وان دبغه بماله قيمة ياخذها المالك
 ويرد ما زاد الدبغ بان يقيم مدبوغا ذكيا غير مدبوغ
 ويرد فضل ما بينهما وللغاصب ان يجسه يستوفى حقه

في الامنة ايضا ولو ردها بموتها ماتت ملك
 لا يضمن صح

وأن اتلف لا يضمن وعندها يضمن مديونا لا قدر ما زاد
الدين ولو اتلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر ليل بربط أو طرد
أو من مازا أو اوراق له سكر أو منصف ضمن قيمة لغيره ولو ربح
بيع هذه الأشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن
غصب مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها ولو أم ولولدها
خلافها ولو شق الدف لا راقه لغيره لا يضمن عند أبي يوسف
خلافه فالمد ولا ضمان لمن حل قيد عبده غيره أو رباط رايته أو
فتش أصطبلها أو قفص طير فذهب خلافه في المذاهب الثلاثة
والطير ولا من سأل سلطان بمن يعيونه ولا يندفع الآباء
السبي أو بمن يفسق ولا يمنع ولا على من قال سلطان قد عرف
أن قدونا وجد مالا فقصره شيئا وأن كانا عارضا أن يعزم البتة
ضمن وكذا لو سبي بغير حق سند ثم زجره له ويقتى ولو أطمع
الغاصب المفسد ما لا يرى وأن لم يعلم **كتاب الشفعة** هي ملك
العقار مشتركة باقاة عليه جبراً أو يجب بعد البيع وتستقر بالآل
وعليك بالأخذ بقضاء أو رضاء وأما تجب للحايض في نفس البيع
فإن لم يكن أو سلم فللخليفة في حق البيع كالشرب والطريق للحائض
كسره لا يجزئ فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم للجار الملاصق وبابه
في

بابه في سكة أخرى ومن جاز على حايضها أو شركه في شقة عليه
جار وأن في نفس المدار فشركه وحسب على عدد الرؤس لا السهام
فإن علم الشفيع بالبيع يشهد في مجلس علم أنه يطبله أو يمتحن
طلب موأثبه ثم يشهد عند العقار أو المشتري أو على البائع
أن كان المبيع يده فيقول أشتري فلا هذه الدار وقد كنت
طلب الشفعة وأنا أطلبها الآن فأشهدوا ذلك ويسمى طلب
تقدير وأشهدا ثم يطبل عند قاض فيقول أشتري فلا داراً
كذا وأنا شفعيها بسبب كذا فأمره بالتسليم إلى ويسمى طلب
خصومة وملكك ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقاً فظاهر
المذهب وعليه الفتوى وقيل يفتى بقول محمد أنه آخره ثمراً
بل وعذر بطلت وإذا أكره الشراء وطلب الشفعة سأل القاض
المالك فأن أقر بملك ما شفع به أو نكل عن المالك العلم بملكه
أو برهن الشفيع سأل عن الشراء فأن أقر به أو نكل عن البيع
أدما أتباع أما يستحق عليه هذه الشفعة أو برهن الشفيع
قضى له بها ولا يشترط أحضار الثمن وقت الدسوك فإذا قضى له
لزم أحضاره للمشتري حسب الدار لقبضته ولا تبطل شفعة
بتأخير الثمن بعد ما أمر بأدائه وللشفيع أن يخاصم البائع أن

المبيع في يده ولا يبيع القابل للبيد عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع
 بحضرة ويقضي بالشفعة ^{على} البائع ويجعل المدة عليه والوكيل ^{لشرا}
 خصم للشفيع ما لم يستلم إلى الموكل والشفيع خيار الزويرة والعيب
 وشروط المشتري البراءة والملك وان اختلف الشفع والمشتري
 في الثمن فالقول للمشتري وان برخصنا فللشفيع وعند أبي يوسف
 وان ادعى المشتري غنا والبائع اقل منه اخذ الشفع بما قاله البائع قبل
 القبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد القبض يعتبر قول
 المشتري وقبله بخلافه ان اتي بكل يعتبر قول حبه وان حلفا فسخ البيع
 وبأخذه الشفع بما قاله البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن
 يأخذه الشفع بالباقي وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف
 يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري الثمن لا يلزم الشفع الزيادة
 واذا كان الثمن مثلي الزم الشفع مثله وان قيميا فقيمته وان موزنا ^{كان} فموزنه ^{كان}
 اخذ بثنين مالي او بطلب المال وبأخذ بعد مضي الاجل ولا يعمل بالمشتري
 لو اخذ الشفع بالحال ولو سكت عن الطلب ليجل الاجل بطلت شفوعته
 ولو لا الايواف ولو استرد ثمنه اخذ بغيره يأخذه الشفع الذي بمنزله
 وفيه التزير والمسلم بالقيمة فيها ولو بغير الشفع اخذها الشفع بالثمن
 بقيتها مقلوب على كما الغصب او كف المشتري مقلوب ولو استحققت
 بدما

١٢٢
 بعد ما بنى الشفع او غرس رجع على المشتري بالثمن فقط وان جف الشجر او تدهل
 البائع عند المشتري يأخذها الشفع بكل الثمن ان هدم المشتري البناء اخذ الشفع
 المدة بمحضها وليس له اخذ النقص وان شتر المشتري الارض مع شجر
 ثم وغر غمر فاشترى في يده اخذها الشفع مع الشجر فمهما فاجده المشتري
 فليس للشفيع اخذ ولو اخذ ما سواه بالحقة في الاول وبكل الثمن والثاني
باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب وما يبطلها وما يجب الشفعة
 قصدا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يكن قسمة كرى وخمار
 بنر فالجيب في عرض وفلك وبناء شجر يعباد في الارض ولا في
 وصدة وحقبة بلا عوض مشروط وما يبيع بخيار البائع فالامام لا يفسد
 حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة او يذلع او يوق او يوح
 عن دم عدا او سر او ان قبول بيعه مال وعندنا يجب في حصته المال
 ولا فيما صرح عنه بانكار او سكوت ويجب فيما صرح عليه باحدهما ولا
 فيما سكت سكت شفعة ثم رد بخيار الزويرة او الشرط او بخيار عيب ^{بغناه}
 وما رد به رد قضاء ^{الشفيع} فله ان يبيع فيه ويجب في العلو وبعده وفي
 بسبب وفيما يبيع بخيار المشتري وان بيعت دار ^{المبيعة} فبها خيارا ^{المشتري}
 لمن له الخيار بايها كان او مشتركا ويلزم اباؤه من المشتري والشفيع الاول
 اخذها منه لانهما الثانية وان بيعت دار ^{المبيعة} فبها خيارا ^{المشتري} فاسد الشفع البائع
 المبيعة

أن يبيع قبل قبض المشتري فإذا قبض بعد الحكم ^{بيع} لا يبطل وإن بيعت
 بعد قبض المشتري فالشفعة وإن استرد البائع منه المبيع قبل الحكم ^{أو شتر} بالشفعة
 لم يبطلت شفعة وإن بعد الحكم بقيت الثانية ^{أو شتر} تلك والمسلم الذي
 في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب ولو مبيع السيد ^{كالعكس}
فصل في بطلان الشفعة بغير الكيل أو البعض ولو من الوكيل وبترك
 طلب الموائمة أو التقدير وبالصلح من الشفعة على عوض وعليه رده
 وكذا الوبايع شفعة بمال وكذا الوفاة للمخيرة ^{أو شتر} اختيارين بألف أو قال
 العتق لأمرته ذلك فاختارته بطل خيارها ولا يجب العوض
 وبطل بكرة بيع ما يشفع به قبل الحكم ^{أو شتر} بها ويحت بمو الشفع لأبوالشدة
 ولا شفعة لمن باع أو سيع أو ضي الدرك أو ساءم المشتري ^{أو شتر} بها أو جارة
 ويجب لمن ابتاع أو ابتاع ولو قبل للشفيع أن يبيع بألف فسلم ثم
 بانه أنه يبيع بألف أو بكيلى أو بكيلى أو بوزن أو بدينى متعارب قيمة ^{أو شتر} الدين
 وأكثر فله الشفعة ولو بان أنه يبيع بعرض قيمة الدين أو ديناً
 من قيمتها أو فلا ولو قبل المشتري فلا نكس فبان أنه غير فله
 الشفعة ولو بان أنه هو من غيره فله الشفعة وإن باعها إلا
 ذراعاً من طول جانب الشفع فلا شفعة له وإن شراها
 سهماً بمن ثم شراها فله الشفعة في سهم فقط وإن كان

ابتاعها

فإن ابتاعها بمن ثم دفع عنه ثواباً أخذها النفع بالشر لا بقيمة
 الثوب ولا كره الحيلة فاسقاطها عند أي يرد به يفتى قبل وجوبها
 وعند تحريكه وللشفيع اختصة بعض المشتري لاختصة بعض ^{البيع}
 ولجاء أخذ بعض مشاع بيع فقسم وإن وقع في غير جانب والعبد
 ذرية الديون والشفعة في مبيع سيده وبالعكس وصح تسليم الأب
 والوصى شفعة الصغير خلافاً للمحمد فيما بيع بقيمة أو قبل وقوله
 رعاية عن الاسم في الماقل الذي لا يتغير فيه **كتاب القسمة**
 من جهة نصيب شابع في عتق وتضمن على الأقرار والمبادلة والافراز
 أغلب في المشتريات في هذا الشريك ^{أو شتر} حظ منها على حال غيبته صابة
 ولو اشترياًة فاقسمان فكل أن يبيع حصته من جهة بحقة فمرد
 المبادلة أغلب في غيرها فلا يؤخذ إلا يبيع من جهة بعد الشراء
 القيمة ويجبر عليها فيه يطلب الشريك متى ^{أو شتر} بالنسب لا غير رذ
 للقاضي نصيب قائم رقبته يستلما لا يقسم إلا عرفان لم يفعل نصيب
 قائماً يقسم بأجر بقدمه للقاضي وهو على عدد الرؤس وعندها
 على قدر السهام وأجرة الكيل والوزن على قدر السهام إجماعاً إن
 لم يكن للقسمة وإن لها فعلى الخلاف ويجب كونه عدلاً أميناً عالماً
 بالقسمة ولا يجزئ الشاس على قائم واحد ولا يترد القسام ليشتركوا

اوضع الاسم بانفسهم بلا امر القاضى ويقسم على القسبي وليتاد وصية
 فان لم يكن فلا بد من امر القاضى ولا يقسم ويجوز عقار بين الورثة
 باقرارهم وماله يورث على الموت وعدد الورثة وعند تقسيم
 وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشترك فلا يذكر مطلقا
 ملكه وان برهنا ان العقار في ايديهم لا تقسم حتى يبرهن ان لهيما
 ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومهرهم
 وارث غايبا وصبي تقسم ونصب وكيل او وصي لبعض حصة
 الغايب او شيء منها وفي يد مودعه او يد الصغير لا يقسم وكذا
 لو حضر وارث واحد كانا مستقرين وغايبا احدهم واذا انتفع
 كل من الشريك بنصيبه بعد الحكم القسمة قسم بطلب احدهم
 وان تقرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون
 البعض قسم بطلب ذل انتفع لا يطلب الاخر هو الاصح ويقسم
 العروض من جنس واحد ولا يقسم الخشب بين بعضهم في
 بعض ولا جواهر والاحكام ولا البئر ولا الرأجي ولا الشق
 الواحد ولا الخابط بين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق فلا يملك
 لهما والدور في مصر واحد تقسم كل على حدة وقالوا ان كان
 الاصلح قسمة بعضها في بعض جاز وفي مصرين يقسم كل على

او الصبي ولو كان العقر
 في الخابط الغايب

حدية

حدية اتفاقا وكذا دار وصيغة اودار وجانوت والبيوت في حكمة
 واحدة او محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والمشار للمثلاسة
 كاليوت والمثلية كالنور **فصل** في بيع القاسم ان يصور ما
 يقسم ويعد له وينزعه ويقوم بناؤه ويجوز كل نصيب بطريق
 وشربه ويلقب الانصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب
 اسماءهم ويقع بالخروج فالاول لمن خرج اسمه اول والثاني لمن
 خرج ثانيا ولا يدخل الدار احم في القيمة الا برضاهم فان وقع
 سيل او طرق لاحد في نصيب اخر لم يثرب في القسمة عرف
 عن ان امكن والا فسخت ويقسم سهمين من العلوبهم
 من السفل وعند البيوت سهمين سهمين وعند محلاتهم
 بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد القاسمين بالانصاف
 شهد بان بعض نصيبه يد صاحبه لا يصدق الا بحجة وقيل
 شهادة القاسمين ينوبها خلافا لمحمد وان قال قبضه ثم اخذ
 بعينه خلقت حصته وان قال قيل ان يقر بالاستفاء اصابته كذا
 وام سلم في وكذبه الا عن مخالفات ونسخت ولو ادعى غيبا لا
 يعتبر كالباع الا اذا كانت القسمة بقضاء وانفذه فاحسن
 فتفسخ فتفسخ ولو سخط بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ

٧. والثالث لمن خرج ثالثا

ويرجع بقسطه في حظ شريكه وكذا في الشايع وعندنا يورث
تفسخ وفي بعض مشاع في الكل بقسط اجاعا ولو ظهر بعد
القيمة دين على الميت محيط نقصت وكذا لو غير محيط الا
اذا بقي بلا تسعة ما بقي له ولو ابرأ الغرماء او اذا اده الورثة
من مالهم لا تقضى مطلقا **فصل** ويجوز المهاديات ويجوز
عليها دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا
علوها وهذا سفلاها وفي بيت صغير يسكنه هذا اشرفا
او هذا سفلا واللاجارة واخذ العتلة في ثوبته وفي عبيد يخدم
هذا يوما وهذا يوما في عبيد يخدم احدهما الاخر لا يورث
انفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدم جاز استحسانا بخلاف
الكسوة في دارين يسكن هذا هذه وهذا الاخر ولا يجوز ذلك
في دابة او دبتين الا بتراضيهما خلافا ويجوز في استغلال دارا
او دارين هذا هذه وهذا الاخر لا في استغلال عبيد او دابة و
ما زاد في ثوبتهما احدهما الدار الواحدة مشتركة لاني الوارثين
وفي استغلال عبيد هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا
لهما وعلى هذا التبتان ولا يجوز في ثمر شجر او لبن غنم او لولا

او اولادها

او اولادها ويجوز خلافا لهما وعلى هذا التبتان ولا يجوز في ثمر شجر اولادها
ويجوز في عبيد دار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلف المنفعة ولا
يبطل المهاديات يموت احدهما ولا يموتها ولو طلب احداهما القيمة
بطلت **كما** المراجعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة
وعندها جازية وبه يفتي قال المحققين وابو حنيفة رحمه الله هو الذي
فرع هذه المسائل على اصوله لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله
ويشترط فيها صلاحية الارض والزراع واهلية العاقدين وثبوت
المدة ودرية البذر وجنسه ونصيب الاخر والتخليفة بين الارض
والعامل والشركة في الخارج فتفسدان شرط احدهما
قفران معينة او ما يخرج من موضع معين كالمنايا نوات و
السواقي وان يرفعوا بذر او الخراج ويقسم ما يبقى او
ان يكون التبن لاحدهما والحب للآخر او يكون الحب بينهما والتبن
لفرد البذر او يكمن التبن بينهما والحب لاحدهما وان
شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع العشر
صحت وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما وقيل لرب واجر
المصارف والنفاع والدياس نسخ التبدية عيهما بالحصص
او بجمعك او بالتبني كوريج كوريج

فان شرط العمل فسدت وعندنا في بيعه ان يبيع بوعده الفتوى
 وشرطه على ربة الارض فسد اتفاقا وما قبل الارض كالتسقي
 والحفظ فهو على المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر والارض
 لاحدها او الارض لاحدها والبقية للآخر والعمل لاحدهما والـ
 البقية للآخر صححت وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر
 والعمل للآخر بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض
 والعمل للآخر او البذر لاحدهما والباقي للآخر واذا صححت فالخا
 على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن ابي عن المضي
 القدر اجبر الربة البذر وان فسدت فالخارج لربة البذر
 وللآخر اجبر مثل عمله وارضه ولا يزل على ما شرط خلافا لما كان
 فسدت لكون الارض والبقر فقد لاحدهما الزم اجبر مثلها
 هو الصحيح واذا فسدت والبذر لربة الارض فالخارج كله على
 له وان للعامل تصديق بافضل من قدر بذره وجرة الارض
 واذا ابي ربة البذر عن المضي وقد كبر العمل الارض فلا شيء
 له حكما او يترخي ديانة وتبطل المزاغة بموت احدهما وتفسخ
 بالاعذار كالاجارة فتفسخ ان لزم دين يخرج الى بيع الارض
 قبل بنات الذرع لا بعده ما لم يتحدد ولا شيء للعامل ان كان
 ان كان كربة

ان كان كربة الارض وحفر التهر واذا تمت مديتها قبل ادراك الذرع فعلى العامل اجبر
 مثل حصته من الارض حتى يدركه ونفقة الذرع عليهما بقدر حصتهما
 وايتهما انفق بغير اذن الآخر لا امر فاض فهو متبرع وليس لربة الارض
 اخذ الذرع بقلا وان اراد المزارع ذلك قبل لربة الارض اقلع للذرع
 ليكون بينهما ارا عظم قيمة نصيبه او نفق التي انت على الذرع واجم
 في حصته ولو ماتت ربة الارض والذرع بقل فعلى العامل العمل الى يدركه
 وان مات العامل انقلد ارا ربه انا العمل الى ان يستحصل فله ذلك وان ابي
 ربة الارض **كنا السافات** هي دفع الشغل في بيعه بجزء من ثمنه
 وهي كالزراعة حكما وخلاف شرط الامانة فانها تفتح بلا ذكرها
 وتقع على اذلة ثمرة يخرج وفي الرتبة على ادراك بذرها ويفسدها
 ذكر مدة لا يخرج البذر فيها اذا احتمل جرحها وعدم جازتها فان
 خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجبر مثل
 وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيء فلا شيء له وفي
 المسافات في النخل والكرم والشجر والقطاب راصول البياض فانه
 فان كان في الشجر ثم ان كان يزيد بالعين صحت والا فلا وكذا في المزارعة
 لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الارض كالتسقي والتسقيح
 الحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزر والحفظ فعليهما وله
 ان كان كربة

او ادلا بجور عند خلو قالها
 او ثلث والثلثان والنصف
 ولو دفع نخيل او اصول رتبة يقوم عليها
 او اطلق في الرتبة فسدت
 المسافات في الشجر والقطر
 وفي اللغة او المسافات

ونشر على العمل فسد اتفاقا وبطلت سواهما فان كان الثمر خالما
 عند الموت او تمام المدد بقول العلم او دارته عديم وان اذ الدافع او
 ورثه فان اذ اراد العالم او دارته حرمة بشر كجني خبز الاخر او دارته
 بين انقسم على الشرط او يرفعوا قيمة نصيبه او ينقصوا ربحه
 كما في المزارعة ولا يفسخ بلا عذر من مريض العالم اذا عجز عن
 العمل عزير ولكن كونه سيارا عاذا منه على الثمر او السحق ولو فيه
 قضاء مدة معلومة لمن يفرس لتكون الارض الشجر بينهما لا
 يصح والشجر لرب الارض والغارس قيمة غرسه وعمله
 كتابا بالاسم الذي سمى ما يذبح قطع الاوداج وتخل ذبيحة
 مسلمة وكتاب ذمي او عربي ولو امرأة او صبي وجنونا ثقلا
 او اخرس او قفلا ذبيحة وشنتى او جحشى او مرتدا وتارك
 التسمية عمدا فان تركها ناسيا غلى وكره ان يذكر مع اسم الله تعالى
 غيره وصلادون وعطى وان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان
 فاذ قاله قبل الامجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطى
 حرمت محكوم الله وفلان الجحش وكذا اذا ضجع شاة وسمى وذبح
 غيرها بملك التسمية وان ذبحها بشجرة اخذت وان
 رمى الى صيد فسمى فاصاب غيره اكل وان سمي على سهم ورعى
 انفس ادا او

١٠ بونظرى

او اقلق
او سنت
او لغامش

ابى جق
ابى جق اخر

بغيره

بغيره لا ياكل ولا يرسى والشرط المذكور للصالحين ان لا يمسوا
 لا ياكل ولا يمسوا وسبحانه الله يحل لا الوعطس وحملته والسنة
 غير المبل وذبح البقر والغنم وبكره العكس ويحل الذبح بين الخلق والنبية اعلى الخلق صح
 او موضع هذا الفصل في الصور
 او استعمله او اوسطه وقيل لا يجوز فوق العقدة والعروق التي
 تقطع في الذكوة للخلق والمري والوجدان ويكفى قطع ثلثة
 منها ايا كانت وعندئذ لا بد من قطع التبرك واحد منها وهو
 رواية عن الاسام وعندئذ لا بد من قطع للخلق والمري واحد
 الوجدان وقيل يحرمه ويجوز الذبح بكل ما افرى الاوداج وانهر الدم
 ولو سرورة او ليطه او سبت او ظفر من عشرين لانا القانين وندى اعداد
 الشيفرة قبل الاضجاع وكره بعد وكذا العزها برجلها الى الذبح
 والنخع وقطع الرس والسليخ قبل الشد والذبح من القفا وتخل
 ان بقيت حية حتى قطعت العروق والافلا ولزم ذبح صيد
 وجاز جرح نعم لو حش او تردى في بئر اذ لم يكن ذبيحة ولا يحل
 بذكوة امة اشعر او لا وقل لا يحل ان تم خلقه فصل ويحرم كل
 كل ذي ناب او مخلب من سبع او طير ولو صغارا شعبا والامر الا
 هلية والبغل والفيال والنصب والبريوع وابن عرس والذئور
 والسلفيات والحشوة ويكره الفرا بالابقع والقدان الراسم
 طيبى

موضع هذا الفصل في الصور

نعم او دوت ايا قحيون

جرح او موضع من الفضوف البدن

عاز فرقة

ولو غلظ الشنان فذبح كل شاة الا فرسخ ولا ضمان وتحمل ان وان
 تشاف من كل صاحب قيمة له وتصديق بها ومحت الفدية بشاة
 انقضت دون شاة الوديعه وضمنها كتاب الكراهية
 المكروه الى الحرام اقرب وعند محكي من فريضة وهو ما يقع به الهلاك
 وسندوب وهو ما زاد الى الشيع لزيادة يتمكن في الصلوة قائما وسهل
 عليه الصوم ومباح وهو ما زاد الى الشيع لزيادة قوة البدن
 وحرام وهو الذي اذ عليه الا لقصد التقوى على صوم لفداء لثلاثي
 الضيق ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة
 ومن امتنع في الميتة حال المحضه وصام ولم يأكل حتى مات اثم غلظ
 من امتنع من التدري حتى مات ولا بأس بالتفكه يا نواع الفوكة
 وتركه افضل والتخاير الا طاعة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة
 اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع او التمسكين بالخبز ووضع
 الملعقة عليه مكرره وسنة الاكل البسمله في اوله والحمد لله في آخره
 وغسل اليدين قبله وبعده ويبدى بالثياب قبل والشرخ
 بعده ولا يحل شرب لبن الا تان ولا بول ابل ولا استعمال الا اناء ذهبية
 او فضة لرجل وامرأة وحل استعمال اناء عقيق وللقودر صاهي
 ونجاء **فصل** في الكسب افضل للجهاد ثم التجارة ثم الماله
 في الكسب افضل للجهاد ثم التجارة ثم الماله

شم

شم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء
 دينه وسيتحب وهو الزيادة عليه ليؤاسي بفقره او يصل به قريبا
 ومباح وهو الزيادة للتحمل وحرام وهو المجمع للتفخر والبطر وان
 كان محلا وينفق على نفسه وعليان بلا اسراف ولا تقتير
 قدر على الكسب لزم وان عجز عن لزمه السؤال فان تركه حتى
 مات اثم وان عجز عن دفعه على علمه ان يطعم او يدل عليه
 من يطعم ويكره اعطاء سؤال الجور قيل ان كان لا يتخطى رقاب
 الناس ولا يمر بين يدي من يصل لا يكره ولا يجوز قبول هدية
 امرأة الجور الا اذا علم ان اكثر مالها من حل ولا يكره اجارة بيسر
 بالسواد لتجذبت نار او كسيت او بيعت او يباع فيه
 الخمر وعندها يكره ويكره في المصراعاء ولذا في سواد غالبية
 الاسلام ومن حمل الزمر غرا باجر طاب له وعند يكره ولا بأس
 بقوله هدية العبد التاجر واجابة دعوة واستهارة دابة
 وكره قبول كسوة ثوبا واهدائه احد النقيدين وقبوله في
 المعاملات قول الفرد ولو انثى او عبدا او عبدا وناسقا
 او كافرا القبول بشرية اللحم من مسلم او كتابي فيحمل اثم محجوس
 فيحرم وقول العبد والامة والصبي في الهدية والا لانه شرط

سید بن محمد بن علی بن حسین
طالع و ملاح

۶ کوموشلیم

...

131

3

ل وارت

دکوم

1-

کی بے

13

۱۰۰

151

اداء لينا

1

المديون دميلاً لا يكره ويكره التسعير ^{مرو} إذا اعتدى ^{صاحب} باب الطعنه
 في القيمة تعدياً فاحشاً فلا بأس ^{بشهوة} بيه شهوة أهل الجنة ويجوز
 شراء الأبد للطفل منه ^{مرو} ويبيعه لأخيه وعمه وأمه ^{مرو} ومنقطع
 هو فحش ^{مرو} وتوجه ^{مرو} المد فقط ^{مرو} ففصل ^{مرو} في المتفرقات يجوز
 المسابقة بالسهام ^{مرو} والخيول ^{مرو} والبغال ^{مرو} والأبل ^{مرو} والأقدام ^{مرو}
 فإن شرط فيها جعل ^{مرو} من أحد الجانبين ^{مرو} أو من ذلك ^{مرو} لا يستبرها جاز
 وإن في كلا الجانبين ^{مرو} يجوز الآن ^{مرو} يكون بينهما محلل كفي لهما أن
 سيقرا ^{مرو} أخذ منها ^{مرو} وإن سبقاه ^{مرو} لا يعطيهما ^{مرو} أو يما بينهما
 أيهما سبق ^{مرو} أخذ ^{مرو} الآخر ^{مرو} وعلى هذا لو اختلف ^{مرو} إثنان في مسئلة
 وأراد الزوج ^{مرو} ما شئ ^{مرو} وجعل ^{مرو} على ذلك ^{مرو} جعل ^{مرو} وليمة العرس
 ستة ^{مرو} دهر ^{مرو} على فليجب ^{مرو} وإن لم يجب ^{مرو} أثم ^{مرو} ولا يرفع منها
 شيئاً ^{مرو} ولا يعطى ^{مرو} سائر الآباء ^{مرو} من صاحبها ^{مرو} وإن علم ^{مرو} المدونة
 فيها الحق ^{مرو} لا يجب ^{مرو} وإن لم يعلم ^{مرو} حتى حضر ^{مرو} فإن قد ^{مرو} على المنع
 فعل ^{مرو} والآفان ^{مرو} كان مقتدى ^{مرو} به ^{مرو} أو كان ^{مرو} الله ^{مرو} على المائدة ^{مرو} فلا
 يقعد ^{مرو} والآفان ^{مرو} بأس ^{مرو} بالعقود ^{مرو} قال ^{مرو} الإمام ^{مرو} ابتليت ^{مرو} به
 مرة ^{مرو} فحبرت ^{مرو} وهو محمول ^{مرو} على ما قبل ^{مرو} أن يحبس ^{مرو} مقتدى ^{مرو} و
 دل ^{مرو} قوله ^{مرو} ابتليت ^{مرو} على حرمة ^{مرو} كل الملاهي ^{مرو} لأن ^{مرو} الابتلاء ^{مرو} إذا كان ^{مرو} يكون
 بالحرمة ^{مرو} والكلام ^{مرو} منسباً ^{مرو} بوجوب ^{مرو} كالتسبيح ^{مرو} وخو ^{مرو} وقد ^{مرو} ياتهم ^{مرو}

إذا فعله

حاشا

إذا فعله ^{مرو} في مجلس ^{مرو} الفسق ^{مرو} وهو فعله ^{مرو} فلا قصد ^{مرو} فيه ^{مرو} الاعتبار
 والافتكا ^{مرو} فحسن ^{مرو} ويكره ^{مرو} فعله ^{مرو} للتاجر ^{مرو} عند فتح ^{مرو} متاعه ^{مرو} أو جريح ^{مرو} بعرة
 القرآن ^{مرو} والاستماع ^{مرو} إليه ^{مرو} وقيل ^{مرو} لا بأس ^{مرو} بوع ^{مرو} النبي ^{مرو} ثم ^{مرو} أنه ^{مرو} كره ^{مرو} رفع ^{مرو} الصوت
 عند القرآن ^{مرو} والجنائز ^{مرو} والزحف ^{مرو} والتزكير ^{مرو} فحاشاكم ^{مرو} عند الغناء
 الذي ^{مرو} يستعمله ^{مرو} وجد ^{مرو} ذكر ^{مرو} الاسم ^{مرو} القرآن ^{مرو} عند القبر ^{مرو} ويجوزها ^{مرو} عند
 وفيه ^{مرو} أخذ ^{مرو} ومنه ^{مرو} ما ^{مرو} لا ^{مرو} يكره ^{مرو} ولا ^{مرو} يكره ^{مرو} واقعدوا ^{مرو} قيل ^{مرو} لا يكره
 يكتب ^{مرو} عليه ^{مرو} ومنه ^{مرو} ما ^{مرو} ياتهم ^{مرو} به ^{مرو} كالكذب ^{مرو} والغيبة ^{مرو} والغيبة ^{مرو} و
 والشيعة ^{مرو} والكذب ^{مرو} حرام ^{مرو} في الحرب ^{مرو} للخذعة ^{مرو} وفي ^{مرو} الصلح ^{مرو} بين
 اثنين ^{مرو} وفي ^{مرو} إرضاء ^{مرو} الأهل ^{مرو} وفي ^{مرو} دفع ^{مرو} الظالم ^{مرو} عن ^{مرو} الظلم ^{مرو} ويكره ^{مرو} التعريض
 به ^{مرو} إلا ^{مرو} الحاجة ^{مرو} ولا ^{مرو} غيبة ^{مرو} لظالم ^{مرو} ولا ^{مرو} اسم ^{مرو} في ^{مرو} التسعين ^{مرو} ولا ^{مرو} غيبة
 المعلوم ^{مرو} فاعتيا ^{مرو} بأهل ^{مرو} قرية ^{مرو} ليس ^{مرو} بغيبة ^{مرو} ويجزم ^{مرو} القبر ^{مرو} بالزور
 بالثرد ^{مرو} والسطر ^{مرو} والاربعة ^{مرو} عشرة ^{مرو} وكله ^{مرو} هو ^{مرو} أو ^{مرو} يكره ^{مرو} استخدام
 الحصان ^{مرو} ووصل ^{مرو} الشعر ^{مرو} ثم ^{مرو} آدمي ^{مرو} وقوله ^{مرو} في ^{مرو} الرعاء ^{مرو} اسئلك
 بقعد ^{مرو} العزة ^{مرو} عن ^{مرو} شرك ^{مرو} فلا ^{مرو} يوفى ^{مرو} وقوله ^{مرو} اسئلك ^{مرو} بحق
 انبيائك ^{مرو} وملك ^{مرو} وملك ^{مرو} واستماع ^{مرو} الملاهي ^{مرو} حرام ^{مرو} ويكره ^{مرو} تعشيش
 المصحف ^{مرو} ونقطة ^{مرو} الآية ^{مرو} فانه ^{مرو} حسن ^{مرو} ولا ^{مرو} بأس ^{مرو} بتجليت ^{مرو} ولا ^{مرو} بأس
 بدخول ^{مرو} الذي ^{مرو} المسجد ^{مرو} الحرام ^{مرو} ولا ^{مرو} بعبادة ^{مرو} ويجوز ^{مرو} أخضا ^{مرو} البها
 واتزا ^{مرو} الحبر ^{مرو} على ^{مرو} الخيل ^{مرو} والحقنة ^{مرو} للرجال ^{مرو} والنساء ^{مرو} لا ^{مرو} يحرم ^{مرو} كالحبر ^{مرو} نحوها

أو عشر علك

أو جملتك

ولا بأس برزق القامى كفاية بلا شرط ^{لا بأس} بسفر اللية
 واتم الولد محرم والمخلوة بها قيل يباح وقيل لا يكره جعل الزانية
 في عنق العبد لا تقييده ويكره ان يعرض بقالا ^{وهو} لياخذ
 منه ما يحتاج اليه ان يستفرقة والسنة تعلم ان طافيه
 تنال ليط وخلق العانة والشارب وقصة حسن ولا بأس
 بدخول الخمار للرجال والنساء اذا تدرى غرضه ويحب
 اغناؤا ^{دور} الاوعية لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخنزير افضل و
 لا بأس بستر حيطان البيت باللبود للبرد ويكره للزينة
 وكذا ارجاء ^{او صاير} الستر على البيت واذا ادى الغرض واجب ان
 يشتم بنظر حسن وجوا جميلة فلا بأس والقناعة بادي
 الكفاية وصرف البقاء الى ما ينفع في الافق ^{اولا} كتاب ^{اجا}
 موات ^{هي} ارض لا ينتفع بها عادة او مملوكة في الامام ليس لها
 مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملك في الاملا ^{لا}
 مواتا ويشترط عندنا ان يكون كونها بعيدة عن العامر ^{او موات}
 من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينتفع بها اهل العامر
 ولو قرية منهم احياء باذن الامام ولو ذميا ملكها او
 بلا اذنه لا خلا فالها ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل
 يترك مرعى الاهل ومطرحا لخصا يدهم ولا ما عدل عنهم ^{سلا}
 ونحوها

ونحوها واحتمل عودة اليه فان لم يحتج باذن من حذر ارضه
 سنين اولم يجرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حذر ارضه
 ارض موات فله حرمها ان باذن الامام ^{او حاكم} وكذا ان يغير اذنه
 عندها حريم العطن اربعون ذراعا ^{او حاكم} كل جانب هو الصحيح
 وكذا حريم الناضح عندها ^{او حاكم} الفاضح ستون ذراعا حريم حرم
 ذراعا من كل جانب ويمنع غيره من الخوض في حريمه لا يباين ^{او حاكم}
 فان حفر احد نيم ضمن النقصان ويكتسب وان حفر نيم ارضه
 فلا ضمن فله الحريم من ما سوي حريم الارل وللحقان حريم
 بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها مالم يظهر ماؤها وعندها
 هو كالنهر وان ظهر ماؤها فهو كالعين اجزاء والارض حريم النهر في ارض
 الغير لا بحجة وعند محمد ^{كنار} المسناة بقدر نصف عرض كل
 جانب عندنا يوسن ^{كنار} بقدر عرضة عند محمد وهو الارفق
 والمسناة بين النهر والارض وليست في بدلها
 الارض فلا يفرس فيها صاحب النهر ولا يلق عليها لبنه و
 لا يرق قيل في الحرور والقاء الطين مالم يفسد وعندها
 لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر خذ بقول الامام في النهر
 ويقولها في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها

العطن
 بئر
 اربعون
 ذراعا
 حريم
 الناضح

او حيوان ايله صوبك لن يبرى
 او حاكم
 او حاكم

خمس اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه فصل في الشرب
هو التقيص من الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم الانهار والعظام
كالغرات ودجلة غير مملوكة وكل احد فيها حق الشفة والوضوء
ونصب التيمم وكري النهر لا ارضان لم يفر بالقامة وفي الانهار والمياه
المملوكة والخوض والبر والشفة والقناة لكل حق الشفة ان لم
يجز التيمم بكثرة المواشي والابتداء على جميع الماء لا سقي ارضه او
الآبادن مالكة وله الاخذ للوضوء وغسل الشيا بدمى شجر
وحفر فواره بالمجر ارض الاصح وما اخرج من الماء يجب ان يكون له حوض
لا يؤخذ الا برضا صاحبه وله بيعه ولو كان البر والعين
او النهر ملك احد فله منع من يريد الشفة من الدخول فان
لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول
فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي الحرز نفا
تلبس سلاح مكانه الطعام حال النخسة فصل في
وكري الانهار والعظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء
فان شق فعل العامة وكري ما ملك على اربابها على اهل الشفة
ويجب ان يكون مؤتمن عليهم من اعلاه واذا جاوز ارضه جمل
سقطت عنه وليس له سقي ارضه ما لم يغرق شكاؤه
وقيل له

وقيل له ذلك وعندها من عليهم جميعا من اوله الى اخره بحصص
وتصح دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فارد
رب الارض يمنع الاجراء فيسوله ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن حاربا
فادعى ان له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه لا وان كان له حق
الاجراء وعلى هذا المصنف في كل نهر او سطوح والمين والشفة في
دار الغير لا تختص جماعة في شرب بينهم قسم على قدر ادا
صنهم وينبغي الاعلى من سكر النهر لا ارضاهم وان لم يشرب
ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق منه نهر او ينصب
عليه رعي او دالية او جربلا اذن البقية الا رعي ملكه ولا ان نهر اخر
يقطع بالنهر ولا يمانه ولا ان يوسع فم النهر ولا ان يقسم
بالايمان او مناصفة بعد كون القسمة بالكوي ذلك ولا
ان يربكوة وان لم يفر بالباقيين ولا ينقص بعض كوة ولا
ان يسوق شربه الى ارض اخرى له ليس لها منه شرب فان
رضى البقية بشيء من ذلك جاز ولهم نقضه بعد الاجارة ولو
رشتهم من بعدهم والشرب يورث ويوصى بالاستقلال لا انتفاع
ولا بيع ولا يوجب ولا يورث ولا يتصدق به ولا يجعل مهر
ولا بدل صلح ولا يضم من مملوء ارضه فنترت ارض جاره ولا
تجاوزت

ولانه سقى من شرب غيره كتاب الاسيرة عزم الخمر وهو النبيذ ماء العنب
 اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلاها لها والطلاء وهو
 ما طبخ من ذهب قليل ثم تشبه فان ذهب نصفه سمي منصفاً
 وان طبخ اذ في طنجرة يسمى باذفا اذا غلى واشتد ويسكر وهو
 النبيذ ماء الرطب اذا غلى واشتد وينقع الذبيب اذا غلى واشتد
 واشترط قذف الزبد فنهى على ماء الخمر والكحل حرام وحرمتها دون
 الخمر نهي استمر غليظة وبخاصة هذه مختلف في غليظتها وخنثها
 ويكره مستحلاً لم يردن هذه ويجوز شرب قطرة من الخمر وان لم يسكر
 بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها خلاها للمساواة
 للمرء عدم حجاز البيع وعدم الضمان اجماعاً ولو طبخ الخمر
 او غير هابعد لا يشتد ولا يحل وان ذهب الثلثان لكن قيل
 لا يحل ما لم يسكر ^{ويحل} ثبوت القم والذبيب اذا طبخ اذ في طنجرة
 وان اشتد ما لم يسكر وكذا يبيد العسل والتمر والحنطة
 والشعير والذرة والخليطين طنجرة او لا وكذا امثله
 وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد
 في الخبز بالسكر منها روايتان والصبي وجوبه وقوعه من
 السكر منها تابيح الحرمه والكحل حرام عند محمد بن يعقوب والخلاف انما
 هو عند

هو عند تصد التقوى اما عند تصد تقوى فمقام اجماعاً وخلافه خلاف
 ولو خلقت بعلج ولا بأس بالانتياز والذباذ والغتم والمزفت والنقيس
 ويكره شرب دردي الخمر والاشطاط به ولا يحل شارب به لاسكر ولا يجوز
 الانشعاع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح ولا يدبر دابة ولا تسقى ادمياً ولو
 صبها للتداوى ولا تسقى الدواب وقيل لا يحل الخمر اليها فان قيدت
 الى الخمر فلا بأس به كماء الكلب مع الميت ولا بأس بالقاء الدرد في الخمر
 لكن يحل الخمر اليدود فكس كتاب الصيد هو الاصطياد وهو ائز بالخروج
 المعلنه للمخدمة سهم وغيره ما يؤكله لا كده وما لا يؤكل جلده وشعره ولا يذ
 فيه الجرح وكون المرسل او الرامي مسلماً او كتابياً وان لا يترك التسمية
 عند انزال الراس او الرمي ويكون الصيد مستعاضاً وان لا يقعد عن طلبه بعد
 النبوة عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم وادرس من لا يحل ارس
 له من غير ^{اي غيب} ارساله وان لا تطول وقفته بعد الراس لغير المكان للصيد
 ويكون بكل جرح علم من ذي ناب او مخلب وثبت العلم بغالب الرائي او
 بالرجح الى اهل الخبرة وعند هوا هو رواية عن الاسام ثبت في الكتاب محلب
 بترك الكلى ثلثاً وفي الخلب بالايجابة اذ ادم على بعد الراس فلو اكل منه
 البياض اكل لان من الكلب والفردى فان اكل اذ ترك الاجابة بعد الحكم
 بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى يتعلمه وكذا ما صاده قبله لو بقي في ملكه خلاها

ح

ذائب او اظنه صايع
 اي السباع
 اي الظهور

فان شرب الكلب من دمه او نفعه فقطع منه بضعة فرماها واتبعه
اكل وان اكل تلك البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعم صاحبه من الصيد
او اكل هو بنفسه من اكله صاحبه بخلافه لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد
وان خنقه ولم يخرج الاكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم بجو شئ او كلب
او كلب ترك من سله التسمية عددا وان ارسل مسلم كلبه فخرج بجو شئ
فانزج رجله بالعكس حرم وان لم ير سله احد فخرج مسلم او غيره
او غير فالعبرة للزاجر وان ارسله ولم يسم ثم رجع فسمى بالعبرة
لحال الارصاد وان ارسله على صيد فاخذ غير ما دام على سنن
ارسله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها
حلت وان ارسله الفريد فكنى استمكن ثم اخذ حل وكذا
الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ اخر
اكلا كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين واذا رمى صيدا فاصاب اكثر
اصاب ان جرحه وان تركها عند حرم وان وقع السهم فقتل
وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجد ميتا حل ان لم يكن به
جراحة غير جراحة السهم ولا يحل ان تقعد عن طلبه ثم وجد ميتا
والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه فوقع
في ماء او على سطح او جبال او شجر او حائط او جرة ثم تردى فمات
كسبه

131
حرمه وكذا الوقع على رمح منصوب او قنطرة قائم او حرفة او حرج
بها وان وقع على الارض ابتداء حل وكذا الوقع على صنعة لجره فاقعد
فاستقر ولم يخرج وان وقع في الماء فمات حرم وان كان الطير مائتيا
فوقع فيه فان انقسم حرمه فيه حرم والا حل ويحرم ما قتله المعارض
بعرضه او البندقة ولم يحرمه وان اصابه بحجره بحجة فان
سما ثقلا لا يؤكل وان خفيفا اكل وان لم يخرج لا يؤكل مطلقا ولو
رماه سيق او سكتيح فاصاب ظهره او مقبضه تقتله لا يؤكل
وشروط الجرح الادماء من الدم وقيل لا يشترط وقيل ان كبير لا يشترط
وان صغيرا يشترط وان اصاب السهم ظفيرة او قرينة فادماه حل
والا فلا وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان
قطعه ولم يبينه فان احتمل التامة اكل العضو ايضا والا فلا
وان قذبه نصفين اثلا فاداك اكثر من جانب اللحم اكل وكذا لو قطع
نصفه اسد او اكثر واذا درك الصيد حيا حيا حيوة فوجوه
المذبوح فلا بد ذكوة فان تركها منكمنا منها حرم وكذا لو
غيس منكمنا ظاهر الرواية وان لم يبق من حيوة الا مثل حيوة اللذ
بوح وهو ما لا يتوهم بقاؤه فلم يدركه حيا وقيل عند الاسام
لا بد من ذكوة ايضا فان زكاة حل وكذا ان ذكاه المترددة والنطيحة

والموتودة والقرن التي بطنها رقيقة خفيفة وجلية وعليه القوت
 وعندي من كان لا يعيش مثله لا يحل وعند من كان يعيش فوف
 ما يعيش المذبح حل والانداز من صيدنا فاختار وخروج عن حيز
 الامتناع ثم رماه ثم فقتله حمه وضمن قيمته بمجره الاقل وان لم
 يتخذ الاول حله هو الثاني وما راسك لبا على صيدنا ذكره فخر به
 فصرعه ثم ضربه فقتل اكل وكذا الواسل كلبين فصرعه اهما وقتله
 الاخر والواسل رجلا في كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله الاخر
 حل الاول ولوا رسل الثاني بعد صرعه الاول وحلهم كوضي كما
 في الرمي ومن سمع حسنا فظنته انسانا فرماه وارسل عليه كلب
 فاذا هو صيد اكل كلبا **الرمس** هو جنس من جنس يمكن استقاؤه كالدين
 وينعقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض كخزافه قدامين
 والتخليه فيه وفي البيع تبعد المره ان يرجع عن قبل القبض
 فاذا قبض له وهو مضمون بالاقاره يضمنه ومن الدين فله ملك
 وهو له ما صار المره من مستوفيا لدينه وان كان يضمنه اكثر
 من ايدامانه وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطالب
 الراهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضته ويهلك على ملك الراهن
 فكتنه عليه والمره ان يطالب الراهن بدينه ويجبسه به وان كان

الراهن

بدينه عقد من قبض دينه الا ان يبرئه وليس عليه ان كان الراهن صحيحا
 وليس عليه
 الراهن عنده وله ان يجلس الراهن في يده ان يكن الراهن من بيعه للايفاء وليس
 للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا تجارة نه ولا اعارته ويغير بذلك متعديا
 ولا يبطل به الرهن واذا اطلب منه امر باحضار الرهن فاداه الرهن
 بتسليمه دينه او لا ثم المرتهن بتسليم الراهن وكذا لو طلبه بالدين في
 غير بلد العقد ولم يكن للرهن حمل وموتة فان كان له حمل وموتة فله ان
 يستوفد دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل
 ولا يهلك باحضاره ولا باحضار من رهنه باعه المرتهن بالرهن الراهن
 حتى يقبضه فلا ان قضى بعض حقه بتسليم حقه حتى يقبض الباقي
 والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذين
 في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته وكذا ان بقده
 فيه او جعله لغيره في حصره فان جعله في ابيع غيرها فلا وعليه من
 حفظ ورتده الى يده او رجعه كجرت بيت حفظه وحافظه اما
 جعله لابق والملازمة والقداء من الجناية فنقسم على المضمون
 والامانة وموتته بتقيته واصلاحه على الراهن كالتفقه و
 الكسوة ارجح الراعي والجرة ظير ولد الراهن وكذا البستان وتلفيح
 ثلثه جزاءه والقيام بمصالحه وما اذا ادها لهما مما وجب عليه
 بل المره تبيع وبما من القاضى يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا عليه

١٤٦



باب ارتهان الرهن به وما لا يجوز لا يفتح من المشاع وانما لا يحل القسمة
أما الشرط ولو طرأ فسد خلا فالأمر يعود إلى الرهن الثمر على الشجر ولا بد من التمسك به
الذرع في الأرض يدينها ولا الشجر في الأرض مستغولين بالثمر والذرع
ولو زرع رهن الشجر بواضعها والذرع بانيها جاز ولا يجوز رهن
الحق والمدين رهن الولد والمكاتب ولا باس مانات ولا بالدركة
ولا ما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس
ولا بالقصاص في النفس وما دونها ولا بالنفقة ولا بالاجرة الناجمة والمنفعة ولا بالعبد
الحياض أو المديون ولا يجوز السلم رهن الخمر ولا ارتهانها بمسلم
أو ذمي ولا يضمن له رهنها ولو ذميا ويضمنها هو ولو ارتهنها
فمذمي وبفتح بالدين ولو موعودا بان رهن له ليفرضه كذا فلو هلك
في يد الرهن لزمه دفع ما وعدا من ثمنه أو ثلوه براس مال السلم
وثنى الصرف بالسلم فيه فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى
حكما وان افترا قبل التقيد هلاك بطل العقد والرهن بالسلم
فيه رهن ببدل اذا استخ رهنه لا بعد هلاكه بالاصل
يصح بالايمان المضمومة بنفسها أو بالمثل أو القيمة كالمفوض
والمرسوم بدل الخلع وبدل الصلح عن دم عمد وبدل الصلح عن
انكار أو اقرار بدين ولو رهن الأب لولده عبد طفله
جاز وكذا

في السلم
في الرهن

جاز وكذا الوصي فان هلك الخمر ما مثل ما سقط به من دينها ولو
رهن الأب من نفسه أو من ابن أو صغير أو من عبده تاجر
لا رهن عليه صح تجده في الوصي وان استدان الوصي لليتيم
فكسوته أو طعام ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا
بلغ نفق الرهن في شئ من ذلك ما لم يقض الدين ولو رهن
شيئا من عبد فمهره فظهره أو أوبى من خل فظهره أو أوبى من ركنه
فظهره مينة فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب والفضة
وكل مكمل وموزون فان رهنه بجنسها فلا كراهة بمثلها
من الدين ولا بغيره للجوف وعندكم كراهة بقيمتها ان خالفت
وزنها فتقضى بخلاف الجنس ويحمل رهنها مكانها لا وزن
شري على ان يعطى بالثمن رهنه بغيره أو كلفه بغيره صح استحسانا
فانه أمتنع عن إعطاءه لا يجبر والبايع نسخ البيع الآن دفع الثمن
حالا أو قيمة الرهن ومن شري شيئا وقال لبايعه أمسك هذا حتى
أعطيك الثمن فهو رهن وعند أي يكون ودية ولو رهن بجلد
بالى فليس له اخذ أحد من ابقوا حقه كالبيع ولو رهن عينا عند
رجليه صح وكذا رهن لكل من رهنها والمضمون على كل حصته دية فان
شراها بيا في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان قضى

بذلك
برهنه وهو

المرتبه

مجاناً وكل من ضمن ان يردده رهنه فان مات الراهن قبل رده فالمرتبه احتاجه
 من سائر الغرماء ولو استعار المرتبه من الراهن او استعمله
 باذنه فذلك حال استعماله بسقط فماله عنه وان قبل استعماله او بعد
 فله وجه استعارة شيء ليرهنه فان اطلق رهنه بما شاء عند من
 شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتبه او بلد فقيده فانه خالف
 فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتبه او المرتبه
 ويرجع المرتبه بما ضمنه وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتبه
 صار مستوفياً دينه او قدر قيمة الرهن لواقف من الدين وطلب رآه
 ببقائه ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك
 عند المستعير قبل الرهن او بعد فله لا يضمن وان كان قد استعمل قبل
 ولو اراد المعير ان فكك الرهن بقضاء دين المرتبه من عنده فله
 ذلك ويرجع بما ادنى الراهن ولو قال المستعير هلك في يده قبل الرهن
 او بعد فكك وادعى المعير هلكه عند المرتبه فالقول للمستعير
 ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فله المعير وجناية الراهن
 على الرهن مضمونه وكذا اجنابه المرتبه فيسقط من دينه بقدرها
 وجناية الرهن عليها وعلى مالها هدر خلا فالحق في المرتبه ولو
 رهن عبد ايسر الف الف مؤجله فصارت قيمته ما في وجه الرهن
 يقبض

فتملك رجل وعزم مائة
 ١٠٠

ويشترط ان يباعه بالمائة بامر رهنه

يقبض المرتبه المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على رآه رهنه يرجع على الباقي
 وان قبل عبد يعدل ماله تدفع به امثلك الراهن بكل الدين وعند محم
 ان شاء دفعه الى المرتبه وان شاء امثلك بالدين وان اجبى الرهن خطاء
 فداه المرتبه ولا يرجع فان الى دفعه الراهن او فداه وقطع الدين
 ولو مات الراهن باع وصية الرهن وقضى الدين فلي لم يكن له وصي من نصيب
 الثاني لوصيا وامره بذلك فصل رهن عشرين قيمة ثمن بعشرة
 فخرتم بخل وصويسيا ويرا ففور رهن بها وان هفت شاة قيمتها
 عشرة بعشرة فانبت فدفع جلد ها وصويسيا وى درها هو رهن
 به وبناء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وثن للراهن ويخذه
 مع الاصل فان هلك هلك بلسي وان بقى فذلك الاصل يفتك
 بمحضه من الدين يقم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة الما
 يوم الفك فاما اصل سقط وما اصاب الخاء افتك
 وتصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلو يلف الرهن رهنها بها
 خله فالذي يحن وان رهن عبد يعدل الف الف فدفعت سكاينه
 عبد يعدلها فالاول رهن حتى يرد الى رآه والمرتبه امين في
 الثاني حتى يحبله مكانه الا ان يرد الاول ولو ابر المرتبه الراهن عن
 الدين او وهب منه فملك الرهن هلك بلسي ولو قبض منه او

بغيره

أو مغيره أو شطري به عينا أو صالح عنه على شيء أو احتل على آخر ثم هلك
 قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الممن قبض منه وتبطل الحوالة
 وكذا الرضا وقا على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين كتاب
 الجنيات القتل اما عمد وهو ان يقصد ضرب بما يفرق الأجزاء
 من سلاح أو مجرد من حجر أو خشب أو ليطأ أو مرقبة بنار وعند هذا
 بما يقتل غالبا هو وموجب الأثم والقصاص عينا إلا ان يعفى ولا
 فيه ومما شئ به عدم وموضعه قصدا بغير ما ذكر وموجب الأثم والكفا
 والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو فيما دون النفس عمد
 وأما خطأ وهو في القصد بأن يرى شخصا ظنه صيدا أو حريتا فإذا هو
 آدمي معصوم أو في الفعل بأن يرمى غرضا فيصيب آدميا وأما ما
 أجرى مجرما لظان كناية أنقلب على آخر فقتله وموجبها الكفارة و
 الدية على العاقلة وأما قتل سبب وهو نخوان يحفر بئر ويضع
 حجر في غير ملكه بلا إذن فيه ملك به انسان وموجب الدية على العاقلة
 لا الكفارة وكلما توجب حرمان الأرض إلا هذا باب ما يوجب
 القصاص وما لا يوجب به يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم
 على التابيد عمدا فيقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالدمي ولا يقتلون بمسأ
 باللسان من يمشي والذكر بالأنثى والعاقلة بالجنون والبالغ له بغيره ويحج
 بغيره

الكفارة عتق رقبة فان
 يجد فصام شهرين
 متتابعين
 والام والجود والجدات من أي جهة
 كانوا كالأب ومن جرح رجلا عمدا
 ومات منها فعليه العاقلة القصاص
 حم دود

ينقل من الأصل

بغيره وكامل الأطراف بنا قصصا والفرع بأصله لا الأصل بغيره يجب الدية
 في مال القاتل في مال له السيد بغيره أو مدبره أو مكاتبه وبغيره و
 وبغيره بعضه ولو ان ورث قصاصا على أبيه سقط ولا قصاص على شريك
 الأب أو المولود أو المخطي أو البقي أو المجنون وكل من لا يجب القصاص
 بقتله أو قبله عبد الرهن لا يقبض حتى يحضر الرهن والمرتعن وان
 قتل مكاتب عن وفاء ولو وارث مع سيده فلا قصاص وأن لم يكن
 وفاء يقتص سيده وكذا أن كان قاتلا ولو ارث غير سيده فلا يلحقه
 ولا قصاص إلا بالسيف ولأن المقتول ان يقتص من قاتله يده وماله
 قريبه وان يصلح لا ان يعفو والبقي كالمقتول والقاتل كالأب هو
 القاتل وكذا الوصي إلا أنه لا يقتص في النفس ومن قتل ولم أولياء
 صفار وكبار فلكل واحد من القصاص من قاتله قبل كبر الصفار خلا
 لها ولو غاب أحد الكبار ينظر أجماعا ومن قتل بمجديرة المزاقتص منه
 أن جرحه وان ينظره أو عصاه فلا وعليه الدية وعند هذا يقتص
 وكذا الخلف في كل مثل وفي التفرق والمنق وان تكرر منه قتل بالجماع
 ولا قصاص في القتل بعد الأثر السوط ومن جرح فلم يزل ذا فراس
 حتى مات اقتص من جرحه وإن التقي الصفان من المسلمين سيفاً
 وجب قتله ولا شيء بقتله ولا شيء من شهر على آخر سداً ولا يدا
 أو نهرا في مصر أو غيره أو شهر على عصا ليد في مصر أو نهرا في
 غيره فقتل المشهور عليه ولا على من قتل من سرق متاعه ليد أو أخرج

أي إذا قتل الأب شخصاً وولى القصاص
 ابن القاتل يسقط القصاص محرمة الأبقرة
 أي خطأ يدعي
 أي قصاصه أو لونور
 أي نوع من الجنون
 أي بل كوكك
 وأهل الحرب فقتل مسلم مسلماً ظنه حربياً فقتله
 الدية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل
 نفسه وزيد وجبته وأسد فعلى زيد عتق دية
 شهر على المسلمين صح

ان لم يكن الاستعداد بدون القتل وجب القصاص على قاتل
من شهر عصا تها في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل وجب
ولو شهر مجنونه او صبي على اخر سيفا فقتل الا زعمه فعليه الدية في
ماله ولو قتل جردا وصار له عليه ضمن قيمته باب القصاص فيما
دون النفس هو فيما يكن نفسه حفظ المماثلة اذا كان عمدا
فينتقص بقطع اليد من المفصل وان كان اكبر من اليد المقتطعة وكذا
الرجل وفي مارت الانف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضررها
وهي قائمة لا ان قلعته فيجوز على الوجه فطعن رطب وتقال العين
براة حجة متى يذهب ضررها وفي كل شجرة تراعى فيها المماثلة
كالوجه ولا قصاص في عظم سوى السن فيقطع ويترك ان كثر
ولا يبين طرف ذكر وانثى وحر وعبد او طرفي عبيدين ولا في قطع يد
من نصف الساعد ولا في جايفه وفي جايفه برأت ولا في اللسان
ولا في الذكر الا ان قطع المشقة فقط وطرف المسلم والذمي كمواء
وخير لاني عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع
شده او ناقصة الاصابع او راس الشجاع اصفر او اكبر لانه
تستوجب الشجرة ما بين قرنيه وعدا استرقت ما بين قرني
الشجرة فصل ويسقط القصاص بعد القاتل وبغضه او ليا
ويطهر على مال وان قتل وجب حلالا على بعضهم بعضهم
او عفو ولين بقى حقه من الدية حتى تلت سنين على القاتل هو
الصحيح وقيل على العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد

العين ١٠
جلق من
القرن للعين
ليظهر العظم
١٥ قطع اليد

العبد جردا بالمسلم دينهما بالي فصالح في نقصان ويقال الجميع بالود
والفرد بالجميع اكتفاء ان حضرا ولياً وان حضرا واحداً قتل لم يقطع
حق البقية ولا يقطع يدين بيد وان امر السكينة فقطعها
معا بل يضمنان ديتها فان قطع يدين رجلين يقطع عينية ودية فلهما
بينهما اذ حضرا معا وان حضرا واحداً يقطع فلا دية له ولا دية له
اقرار العبد بقتل العمد ويقتضيه ودين رجل عمداً انفذ
الى اخر فانما اقتصر الاول على عاقلة الدية للثاني فصل
ومن قطع يد رجل ثم قتل اخذ بها مطلقا بخلافها ثمة والآفة انفا
عمداً وخطأً اخذ بها لان كانا خطيئتين بل تكفي دية وفي العمد من يفر
بهما وعندهما يقتل فقط ولو ضرب بهما تسوية فمهر من تسعين و
من عشرة وحببت دية فقط وان جرحته وبقى الاثر لم يمت يجب
حكومة عدل ومن قطعت يده عمداً فمقتضى القطع فاته منه على طو
الدية في مال وعندهما هو عفو عن النفس وان عفا عن القصاص وما يجد
منه او عن الجنابة فمقتضى عفو عن النفس اجماعا والعمد من كل المال والخطاء
من ثلثه والشج كالقطع وان قطعت امرأة يد رجل فزوجها على
ثم ماتت فعليه مهر مثلها وعليها الدية في مالها ان عمداً وعاقلة لها ان
خطأً وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجنابة ثم ماتت فعليه
مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقدار في الخطا والباقي ودية

صورة رجل قتل بران رجل لا يقطع يده بل يد واحد

أحد ابوين مسلم الجنبين والمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل
 وللذئب مثل ما للمسلم فصل النفس الدية وكذا في ما رن الأنف
 واللسان أن منع النطق أو آداء أكثر النطق للرؤف وفي القيد
 أن منع الجماع وفي الأفضاء إذا منع استمسك البول وفي الذكر وفي
 حشفة وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق
 وفي الحية أن زنت وفي شعر الرأس وكذا المآجبان والإجهاب
 في العينين وفي الأذنين وفي الشفتين وفي ثقب المرأة وفي اليدين
 وفي الرجلين وفي أنف العنيتين وفي كل واحد من أثنان في البدن
 نصف الدية وفيما هو أربعة ربعها وفي كل أصبع اليد والرجل ثلثها
 وفيما فيه ثلثه مفاصل ثلثه وفي كل سن نصف عثرها ويكمل عفو ذهب
 بغيره ففيه دية وإن كان قاتلا كيد شلت وعين ذهب ثلثها
 فصل لا تعود في الشجاج إلا في الموضحة أن كانت عمدا وفيها جفطاء
 نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم وفي الحاشية وهي التي تظلم
 العظم عثرها وفي المنجل وهي التي تنقل العظم عثرها ونصفه
 في الأمانة وهي التي تصل إلى أم الأصابع ثلثها وكذا في الجاهيفه وهي
 فإن نفذت فمها جافيتان ويجب ثلثها وفي كل من الحارمة
 وهي التي تنشق الجلد والذائبة وهي التي يخرج منه دما وما يشبهه

في كل واحد من أثنان في البدن
 أو كور كمار
 في كل أصبع اليد والرجل ثلثها
 في كل سن نصف عثرها
 في كل أصبع اليد والرجل ثلثها

الدمع والدمية وهي التي تنسيل الدم والباية فمها وهي التي تنبض الجلد
 والمتلاصقة وهي التي يأخذ في اللحم والسمحاق وهي طية فوق
 العظم تصل إليها الشجة حكومة عدل وعزيمتها فيها القصاص
 كاللوحه والشجاج تختص بالوجه والرأس والجافية بالمجوف والجنب
 والظهر وما سوا ذلك جراحا وفيها حكمية عدل وهي أن يقيم
 عبدا لهذا الأثر ومعه فما نقص من قيمته وجب نسبه من دية
 يفي وفي أصابع اليد وحدها ومع الكف نصف الدية ومع الساعد
 نصف الدية وحكومه عدل وفي كف فيها أصبع عشر الدية وإن
 فيها أصبعان فمفسرها ولا شيء في الكف وعندها يجب الأكثر
 من أرش الكف ودية الأصبع أو الأصبعين ويدخل الأمل فيه وإن
 فيها ثلث أصابع فدية الأصابع وهي ثلثه أعشارها معا وفي
 الأصبع الزائدة حكومة وكذا الشارب والحية الكعج والثلث
 الرجل وذكر الخصى والعنيتين ولسان الأخرس واليد الشاوة
 والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في
 وعين الطفل ولسانه وذكره إذا لم تعلم صحة ذلك بما يدرك
 على بصاوه وتحرك ذكره وكلامه وإن شج فذهب عقله أو
 شعر رأسه دخل أرش الموضحة في الدية وإن ركب سمع أو
 رجل

في موضع آخر من كتابه

لن يقضه انسان وان وقع العاشق على آخر فانا فالضمان على من احدث
وان اصابه طريق المذنب الذي في المايطة فلا وضمان وان الطريق للمذنب
ضمن كمن غرق في البحر او وقع جرفا في الطريق فتلفت انسان وان تلفت
بشيء فضمنها فيما له والقائه التراب وانما ذلك الطريق كوضع
البحر وهذا اذا فعل به اذن الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه
فلا ضمان ولو مات الواقع في البحر جوعا او غما فلا ضمان
على جاره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان وكذا عند ابي يوسف في الغم
لا في الجوع وان وضع جرجا فتجاه آخر فضمن ما تلف به ولو كذا لو
وضع خشية في الطريق ثم باعها وبقيت الى المشتري فتركها للمشتري
فضمانه ما تلف بها على البائع ولو وضع في الطريق جرجا فاحرق شيئا
ضمنه ولو احرق بعد ما تركته الريح الى موضع آخر لا يضمن ان كان
ساكنه عند وضعه ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه
ممن وكذا من ادخل مطبرا او قنطرة او حصة الى المسجد
على غيره بلا اذن فمطرب به فلهما ولو ادخل هذه الاشياء
الى مسجد حية لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيئا بسقوطه فلهما
الا يضمن من جلس في المسجد غير متصل فمطرب به احد ضمنه
لهما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او غير القرآن

على اننا في ولو اشبع جناحا وقتل
في دارهم باعرا ففان ما تلفت

ايام من مرنان دن يزن كنز

في موضع آخر من كتابه

في موضع آخر من كتابه

القران او نام فيه انما الصلوة ويمن ان يترفيه او يقعد للحدث
ولا يضمن سجدة وغيره وانما اما المعتكف فيقبل على هذه الخلوقة ومن
لا يضمن بلا خلاف وفي الجائر مصليا لا يضمن اجماعا وان
من غير اهل ولو استاجر رب الدار عملا لآخر الجناح او الظلة
فتلف به شيء فالضمان عليه ان قبل فراغ عمله وان بعده فعليه
ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطي به وكذا ان
رشيته بحيث يزلق او تؤذي به واستوعب الطريق وان فعل
شيئا من ذلك في سكة غير نافذة ويعوض عنها او قعد فيها او وضع
متاعا لا يضمن وكذا ان ارش مال لا يزلق عادة او بعض الطريق
فتعد المارة المبرور عليه ووضع الخشبة كالراش في استيق الطريق
وعدمه وان رشح فناء خائفة باذن صاحبه فالضمان على الامر
استحسانا كما لو استأجره ليشي في فناء خائفة فتلف به شيء
بعد فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الامر
ولو كنس الطريق ضمن ما تلف به ولو اضران فيما تلف
بشيء فعلى من ملك او في فناء او فريجة التفرق به لم يكن للعامة
ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة وان استأجر من حوله في
غير فناء فان علم فعلى الاجير وان قال عوفتاني وليس لي فريجة المف

ادرب الدار

في موضع آخر من كتابه

فالضمان على الأخير قياساً على المستاجر استحقاقاً وانه بنى فقله
 بغير اذنه الامام فتعد احد المروور عليها فاعطى فلو ضاعه على الثاني
 فصل ان مال الحايض الى طريق العامة فطوبى ربه بنقصه ^{مسلم}
 او ذمي واشهد عليه فلم ينقص في مئة يكن نقصه فيها فقله ^{بطل}
 او مال ضي عاقله النفس وهو المال وكذا لو طوبى به من يملك
 نقصه كآب الطفل ولو وصية والراعي بفك الرهن والعبد الناجر
 المكاتب ولا يضمن ان يابى بعد الاستهاد وسأله المشتري فسقط
 ولا ان طوبى به من لا يملك كالمترس والمستاجر والمودع وان
 بناء ما يلدوا ابتداء ضمن ما تلف بنقصه ^{بطل} بطلاب بنقصه
 في اشراع الجناح ونحوه وان مال الى دار رجل فالطلب لربها
 او ساكنها فيصح تأجيله وبراءة ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق
 وتكون القافي او المشرى ولو كان الحايض بغير خصة فاستشهد
 على أحدهم ضمن نفس ما تلف به وعندهما نصفه وان حفر احد شئاً
 في داره لربهم بغير اذنه فاشترى كونه او بنى حايضاً ضمن ثلثي ما
 تلف به وعندهما نصفه باب جنابة البرية وعليها يضمن الركب
 ما وطئت دابة او أصابت بيدها او رجلاً او ذنبها
 الا اذا وقع في الاجل ضمن ما عطف به فان أصابت بيدها او
 ولا ما عطف برؤسها او بوق لها سائرة او قوساً فله لاجله فان وقعها في

وكذا لو كان
 او كذا لو كان
 او كذا لو كان
 او كذا لو كان

١٥٨
 او رجلاً او حصاة او ناقة او ثار غبار او جمل صغيراً فقله ^{مسلم}
 او انس ثوباً لا يضمن وان كبراً ضمن ويضمن القائل ما يضمنه
 الركاب وكذا السائقي في الاصح وقيل يضمن النسخة ايضا ولا كفارة
 عليها ولا حريان ارت او وصية بخلاف الركاب وان اجتمع الركاب
 والقائد او الركاب والسائق فالضمان عليها وقيل على الركاب
 وحده وان اصابهم فارسان او ماسيان فالتا ضمن عاقله كل دية الا
 وان تجاوزا جملوا وانقطع فالتا فاة وقعا على ظهرهما فمهما هدر
 وان على وجههما فاعلى عاقله كل دية الاخر وان اختلفا فذية من على وجهه
 على عاقله من على ظهره وان قطع اخر الجمل فالتا فذية من على عاقله و
 ان ساق دابة فوقع سيرجها او غيره من ادواتها على اية ساق فالتا
 ضمن وكذا قائد قطار وطى بعير من انسانا والنفس على عاقله و
 المال في ماله وان كان مع القائد سائق فالضمان ماله رتب بعير
 على قطار بغير علم قائده فمطلب به انسانا ضمن على عاقله القائل ^{الدية}
 وجعلوا بها على عاقله الرابطة ومن ارسل برية او طبا وساقه
 ضمن ما اصاب في فريضة وفي الطريق لا يضمن وان ساقه وكذا في
 الدابة والكلب ان لم يسق او انغلتت بنفسه باليل او نهاراً
 فاصابت مالا او نفساً ومن ضرب دابة عليه ما اركب او حمله
 او جملها او حصاة او ناقة او ثار غبار او جمل صغيراً فقله

او كذا لو كان
 او كذا لو كان
 او كذا لو كان

ففتحت أو ضربت بيدها أحدا أو فترت فصدمة فمات ضحكها
هو لا الركاب ان فعل ذلك حال السكر وان أوقفها في مكانها
وان ففتحت الناحية قد به هدر وان القت الركاب فضحا
على الناحية وان فعل ذلك بأذن الركاب فهو كفعل الركاب كما ان
وطئت أحدا في فورها بعد الخس بأذن فدية عليه ولا يرجع الناحية
على الركاب في الأصح كما لو امر صبيًا يستمسك على راية بتبشيرها
فوطئت أنسيا فمات لا يرجع عاقلة البقي بما عزموا من الدية
على الأمر وكذا لو ناول الصبي سيفا وحاق فقتل به أحدا وكذا الحكم في
غصبا ومعه قاتل أو سائق وان مختصا بشئ منصوص في الطريق
فالتضامن على نصيبه ولا فرق بين كون الناحية مختصا أو بالغا وان كان عبدا
فالتضامن في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل والقبول ان الربا لك
أديتا فالدية على العاقلة وان غيره فالتضامن مال الجاني ومن فقا
على شاة قصاب ضح ما نقصها وفي عين الفرس أو البغل أو
الحمار أو بعير الحمار بقرته ربع القيمة باب جنابة الرقيق وعليه
أجنابات المملوك لا تجوز الأديت وأحد الوحد لا نفع و
الأديت واحدة لو غير محمل له فلو جنى عبدا خطا فان شاء مولاه دفعه
بها وبذلك ولتيرها وان شاء فداه بأرثها حالاً فان مات العبد قبل
فداه بغير الأجنابة

٢٥٩
قبل أن يختار شيئا بطل حتى الجنى عليه وان بعد ما اختار الفدا لا يبطل على الجنى عليه
فان فداه في فني فالحكم كذلك وان جنس جنائتيين دفع بهما فيقسم أنه
بنسبة حقوقهما أو فداه بأرثهما فان باع أو وهبه أو اعتقه
أو نذر أو استولى على غيره عالم به باضن الأقل من قيمته ومن
الأرث وان عالما به باضن الأرث كماله علق عتقه بقتل
أو رميه أو شتمه ففعل وان قطع عبداً حرّاً ففعل أو دفع اليه ففعل أو قال ان رميت زيداً فانت حرٌّ ففعل
فسرى فالعبد صالح بالجنابة وان لم يكن عتقه بذر على نفسه ففعل أو قال شجيت رأسه فانت حرٌّ
أو بعتي وكذا لو كان القاطع حرّاً فصالح المقتطوع على عبده أو ففعل
ألمه فان اعتقه بغيره فهو صالح به وان لم يعتقه فسرى ردّ واد
أقيد وان جنى ما دون مديون خطا فاعتقه غير عالم به باضن
لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينة ولو بالجنابة الأقل من قيمته
من أرثها ولو وليت ما دونه مديونة يباع معها في دينها ولو جنى
في جنائتيه ولو اقترع رجل أن زيداً حرّاً عبده فقتل ذلك العبد
المقر خطا فمؤشّر له وان قال مقتول قتلت اغا زيدا قبل عتقه وقال زيد
بل بعده فالقول للمقتول وان قال المولى لأميته اعتقها قطعت يد
قبل الحق وقالت بل عبدي فالقول لها وكذلك كل ما نال منها إلا
الجماع والعلة وعند محمد لا يضمن إلا شيئا بعينه يوم برده اليها
بغير السزاه أو لان سخطا

و لو كان ما حور العبد مثله دفع
السيد القاتل او فداه

ط
اي في العمد دفع السيد القاتل او فداه
ثم رجع على العبد الا قربا قتل من قيمة
ومن فدا وان كان العبد القاتل صغيرا
فان عد الصغار كالحظاء وان كان كبيرا
يجب القصاص كحد الشرع

سواء كان العبد قاتلا او قاتلا
او قاتلا او قاتلا

٧٠٠
اي عبد ارجلين قتل ذلك عبد قريبا
لها ففني احدهما بطل الكل عندنا
حينئذ و قال بولسوس ومحمد بن
الذي عني نصف نصيبه الى الاخر او يرد
بربع الدية صد شرعية

وامر عبد مجبور اوصى جيبا بقتل رجل فقتله فادى على عاقلة القاتل
ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على العتق الا لو كان خطيا او الماسرور
ويرجع على المالك في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقول من قيمته
ومن الفدا وان كان عدا والماسرور اقتصر وان قتل مجبورين لكل منهما
اوليان ففينا اعدوا في كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدي بدينهما
وان قتل احدهما عدا والاخر خطيا ففينا اعدوا على العمد فدين بدين
الخطاء وينصفهما لاحد من العمد او دفع اليهما فيقتسمونه انكروا
عولا وعندهما ارباعا منازعة وان قتل عبد لاثنتين قريبا لهما ففني
احدهما بطل الكل وقال ايدفع العاني نصف نصيبه الى الآخر او يرد
الدية وقيل محمد مع الامام فصل دية العبد قيمة فاة كانت قدر دية
او اكثر وفي الغصب يجب القيمة بالغدة ما بلغت وما قدر من دية
الحرة قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على ذلك
الاغنة ومن قطع يد عبد عدا فاعتق فسرى اقتصر منه ان كان
وارثه سيده فقط والا فلا وعند محمد لا قصاص اصله وعليه
ارش اليد وما نقص الى حية العتق ومن قال لعبدية احد ما
كما حر فشيئا فبين احدهما فارشه بالوان قتل فله دية حره وقيمة
عبدان القاتل واحد وان قتل كلة واحد فقيمة العبدية ومن فقا
الاغنيين

سواء كان العبد قاتلا او قاتلا

١٦٠
فقاتل عيدا فادى شاة سيده فادى اليه واخذ قيمته او امسكه فله ان يفتقه
تقصا في فصل وان جنى مدبرة او ام ولد ضمن السيد الا قتل من القيمة
ومن الارش وان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى في القيمة
وان دفعتم اليه بقضاء والا فان شاء اشبع ولي الاولى وان شاء اشبع
المو وعندها يتبع ولي الاولى بكل حال وان اعتق المو المدبر وقضى
جنايات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان اقر المدبر بخيانة خطيا لا يلزم
في الحال ولا بعد عتقه باب غصب العبد والصبي والمدبر والبنات
في ذلك ولو قطع سيدي عبده فغصب فوات من القطع في يد الغاصب
ضمن قيمة مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فمأجرت الغاصب
ولو غصب مجبور مثله فوات في يده ضمن ولو غصب مدبر فمأجرت
غاصبه ثم عند سيده او العكس ضمن سيده قيمة لهما ويرجع
على الغاصب ودفع الى رب الاولى في الصورة الاولى ويرجع به ثانيا
عليه وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع والقن في الفصل
كالمدبر الا انه يدفع وفي المدبر دفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع
كما في المدبر اخذوا اتفاقا ولو غصب رجل مدبر امرتين ففني عنده
في كل منهما عزم سيده قيمة لهما ويرجع به على الغاصب ودفع نصفها
الى ولي الاولى ويرجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل في خلاف محمد واما
او في الجناية الاولى

سواء كان العبد قاتلا او قاتلا

غضبا صبرا حركات في يده فمأة اوجع فلو شئ عليه ولبا عتق
 او نبت حتى حية فعلى عاقلة ديرة ولو قتل حتى مودعا قتل اكل طعايا او
 اطلق مالا او دمع عنده فلو ضان حلو لاني يوصا ولو اودع عنده
 تجوز مالا فاستهلكه حتى بعد العتق لاني المال خلا فال والاقرض و
 الاعارة كالا ايداع فيها والمرد بالعتق العاقل وفي غير العاقل يضمن
 المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا ابلغه بلوا ايداع ونحو
 باب القسامة اذا وجد ميتة في محلة به اشترى القتل من المخرج او خرج
 من اذنه او عينه او اخر حنقا او ضرب ولم يدر قاتله وادعى وليه قتل
 على اهله او بعضهم ولا يثبت حلف محسوس رجلا منهم يختارهم والولي
 بالله ما قتلناه ولا علم له قاتله ثم قضى على اهله بالدية وما قتلنا كالكبر
 ولا يختلف العتق وان كان لو ثبت فان نقص اهله ما عن المسلمين كالتعدي
 اليهم الى شتم ومن نكل ميتة حتى يختلف العتق ومن قال منهم قتل فلو
 استثناه في عيشه وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم و
 لا تقبل شهادتهم على غيرهم خلا فالرسم والاعلى بعضهم ان ادعى اهل
 وجود اكثر او نصف مع الرأس كوجود كل ولا قسامة على صبي ومجنون
 وامرأة وعبد ولا قسامة ولادية في ميتة لا شربة او يخرج الدم من فيه
 او انفيه او دبره او ذكره او وجد اقل من نصف ولو مع الرأس او نصفه

في القسامة على الميتة او على العاقل او على العبد او على المجنون او على الصبي او على المرأة او على العبد او على المجنون او على الصبي او على المرأة

نفعه مشقوقا بالطول وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على قاتله
 وكذا لو كان يسوقها او راكبها وان اجتمعوا فاعلمهم وان وجد على دابة
 بين قريتين فعلى اقربهما وان وجد في دار نفس فعلى عاقلة وعندها
 لاشئ فيه وان وجد في دار انسان فعلى القسامة وعلى عاقلة الدية
 ان كان العاقل - حضور ايدخلون في القسامة ايضا خلا فلا
 يوسف والا كترت عليه والقسامة على المملوك دون السكا
 وعند ابى يوسف على الجميع وهي على اهل الخطه ولو سبق منهم
 واحد دون المشترين وعنده على المشترين ايضا وان لم يبق
 اهل الخطه احد فعلى المشترين وان بيعت دار ولم تقبض فعلى
 البائع وعندها على المشترين وفي البيع بخيار على ذي اليد
 على من يصير المملوك له ولا تدعى عاقلة في اليد التي يبيعها وان وجد
 في دار مشتركة سهراما مختلفة فالقسامة والدية على الرؤس وان
 وجد في سيفية فعلى من فيه من الملاحين والركاب وان وجد
 في مسجد فعلى اهله وان بين قريتين فعلى اقربهما وان في قرية
 مملوكة فعلى المالك وعند ابى يوسف على السكان وفي المملوك كالشوا
 على بيت المال وكذا ان وجد في المسجد الباس وكذا ان وجد في المسجد
 السجين وعند ابى يوسف على اهل المسجد وان في برية ليس بقريتين
 انما وجد ميتة

بعض ذلك في بيته

يسمع منها الصوت فهو حذر وكذا لو في وسط القوت وأن نجس
بالشط فلي أقرب الكرمه فان التق قوم بالسيوف ثم اجلوا على قتل
فعل على المحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين منهم تستفد
غيرهم ولا يثبت على القوم الابحج ولو وجد في مفسد يارض غير
فان في نجس او قسطا فعلى ربه والا فعلى الأقرب منه وان كانا
قد قاتلوا وعدا قاتلا قاتلا لولاية وان الارض مملوك فالعقد
كان كالسكان والقسمة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف ومن خرج
في قبيلة ثم نقل الى اهل ولم يزل ذافرا حتى مات فالقسمة
على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لا شيء فيه ولو وقع المخرج رجل
فملي ومات في اهل فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفيما س
قول الامام يضمن ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما
مذبوحا ضمن الآخر عند ابي يوسف خلافا لما وجد القبيل
في قرية لا امرأة كررت اليه عليه ما وتدى عاقلة بها وعند ابي يوسف
على عاقلة بها القسامة ايضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في الحمل
مع العاقلة في هذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل في جنب قرية
ليس صاحب الارض منها فله على صاحب الارض كتاب
المعاينة مع جمع مقبل وهي الدية والعاقلة ثم يقدريها وهم

بعض ذلك في بيته

اهل الديوان

اهل الديوان

اهل الديوان

هم اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم
في ثلث سنين فان خرجت ثلث عطايا في اقله او اكثر اخذ منها
ومن لم يكن منهم غنا فليته قبيلة يؤخذ منهم في ثلث سنين من كل
واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلث لا
ازيد فهو الاصح وقيل في كل سنة ثلث درهم او اربعة فانه لم يتسع القبيلة
كذلك فهم اليهم القبائل نسبنا على ترتيب العصابات والقاتل كاحد
وان كان ممن يتأخرون بالمعرف او بالمخلف فعاقلة اهل حرفته او خلفه
وعاقلة الحنق ومولى المولات مولاه وعاقلة وعاقلة وليد الملك وعنه
عاقلة ابيه فانه اربعة الأب بعد ما عقل اعز رجعا على عاقلة عا
غرموا وانما يعقل العاقلة الواجب بنفس القبيل فلو عقل جنة
عمد ولا جناية عليه ولا سالوم بصلح او اعتراف الا يصدق ولا اقل
من نصف غير الدية بل ذلك على الجاني ولا يدخل النساء والعصابات
في العقيل ولا يعقل سيد كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر الكافر
ان اختلفا سنة ان لم تكن العداوة بين الملتقى ظاهرة كاليهود مع
المنصر وان لم يكن للذي عاقلة ولأدوية في ما في ثلث سنين واليه
يعقل عنه بيت المال وقيل كالذي وان خرج على عبيد خطا فعلى
العاقلة كتاب الوصايا الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت

وهي مستحبة ما دون الثلث ان كانت الورثة أغنياء أو
يستغنيون بأنفسهم والارثه الأب حاشا الورثة ^{تبعها الثلث}
للأجنبي ولم يجرى ^{الوصية} بين المسلم للوثني وبالعكس وتصح للرجل
وبأن كان بينها وبين ولادة أقل من ستة أشهر ولا تصح للحيضة
لو أن أوصى بأمة دونة صحت الوصية والأبنة والابن الوصية
من القول ويصح بعد موت الموصي ولا اعتبار بالردة والقبول في
حياته ^{ويصح} ملكه إلا أن يموت الموصي بعد موت الموصي قبل القبول فأن
يملكها وتغير لورثته ولا تصح من أجنبي ولا مكاتب فأن ترك وفاء
والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من يجتهد دينه بالآل إلا أن يدره
الفرمان والموصي أن يرجع في وصيته قولا أو فعلا يقطع حق المالك
في الغصب أو يزيل ملكه كالبيع والهبة وأن اشتراه أو رجع بعد ^{القبول}
أو يوجب في الموصي زيادة لا يمكن التسليم إلا بها كالتسليم ^{عطف ما مضى}
والبناء في الدار والنشوب بالقطن وقطع ثوب وزجج الشاة ^{عطف ما مضى}
لأغسل الثوب وتخصيص الدار أو حديقها والجود ليس برجوع عند
تمرد خلافه إلا أن يوصف ولا قول آخر الوصية ^{عطف ما مضى}
لغدا في حرام وقال يا أوصيت به لغدا فهو لغدا في حرام إلا
أن يكون لغدا في حرام ميتا ينظر فيه المريض ووصيته لأجنبي

أوكل وصية

لغيرها بعد وكذا أقراره ووصيته لهبة لأبيه الكافر أو الرقيق أن
أسلم أو عتق بعد ذلك وصية المقعد والمفلوج والأشقي والسلول ^{أوكل وصية}
ويحل ما له أن طال ولم يخف موته منه والأقرب ثلثه باب الوصية
ثلث المال ولو أوصى لكل من اثنين ثلث مالهم ولم يميز وارتد ثم
الثلث بينهما نصين ^{أوكل وصية} ولا أحدها بثلثه ولا الآخر السدس ^{أوكل وصية}
ولا أحدها بثلثه والآخر بثلثه أو ينصف أو بكل ينصف الثلث
بينها وعند ما يثلث في الأول ويختص بثلثه ^{أوكل وصية}
في الثاني ويرجع في الثالث ولا يرضى الموصي بالزيادة على الثلث
عند الأمام إلا في الحاجات والسعاية والدرهم المرسله و
تجوز الوصية بنصيب ابنه وتصح بمنزل نصيب ابنه فلو كان له ^{أوكل وصية}
أبنا فللموصي الثلث وأن ثلثة فالرابع وأن أوصى بمجزئين مال فالتعدين
ألى الورثة وأن بسهم فالسدة وعند ما مثل نصيب أحدهم ^{أوكل وصية}
على الثلث ولا إجازة قالوا هذا في عقرهم وفي عرفنا السهم ^{أوكل وصية}
وأن أوصى لسدس مال ثم بثلث مال وإجازة فالثلث وأن كان ^{أوكل وصية}
ثم بسدسه فلللسدس سواء أخذ المجلس وأخلف أو لم يثلث ^{أوكل وصية}
درهم أو غنم أو ثياب أو من جنس واحد فملك الثلثان ^{أوكل وصية}
فله الباقي أن خرج من الثلث وكذا كل مكيل وموزون بثلث ثيابه ^{أوكل وصية}

وهي متفوتة فذلك الثلثان فله ثلث سابق وانه ثلث عليه بثلث
وعنده كل الباقي وقيل بواقعان والدواب كالعبد وان اوصى بالث
ولم يبين نودين فله علي ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث
العين وثلث ما يستوفى من الدين حتى يتم وان اوصى بالثلث لزيد وعمر
واحد هامة فكل للحي وان قال بين زيد وعمر فالنصف للحي وان
اوصى بثلث ماله ولا مال الا اكتسب فله ثلث ماله عند الموت وان ثلث
عنه ولا عنه لو كان فذلك قبل موته بطلت وان استغنى عنه فاما
صحت في الصحيح وان اوصى بشي من ماله ولا شاة لزيد وعمر فله
بشاة من غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لأمهات اولاده وثلث
وللفقراء والمساكين فله ثلث ثمنها سلع وكل فريق خمس وعند محمد
ثلثه اسباع وكل فريق سبعان وان اوصى بثلث ماله لزيد والفقراء فله نصف ماله
ولهم نصفه وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه وان اوصى بثلث ماله لزيد وعمر
ثم قال لكر اشركتكم معها فله ثلث ماله ولو كان لزيد وعمر فله
فلكم نصف ماله عندها وان قال لزيد وعمر فله ثلثه فان بقية
الى الثلث فانه اوصى مع ذلك بوصايعه لثلث لهما وثلثه للورثة وقيل
لكل صدقة فيما شئتم فيؤخذ اصل الوصايا بثلث ما اقرت به الورثة
ما اقرت به ويختلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقرت به اوصى
بثلث

بعين لوارثه والحي فله ثلثه فله ثلثه فله ثلثه فله ثلثه فله ثلثه فله ثلثه
يؤسب وهي متفوتة فذلك الثلثان فله ثلث سابق وانه ثلث عليه بثلث
هناك حقه بطلت الوصية فانه سلكوا سابق فله ثلث لزيد وعمر ولا
الورثة ثلثا ريتهما والذي الوسط ثلث كل منهما وان اوصى ببيت معين من
دار شتره فله ثلثه فان خرجت البيت في نصيب الموصي فله ثلثه وعند محمد
له نصفه والا فله ثلثه وعند محمد فله نصفه وثلثه والا فله ثلثه
وقيل لا خلاف في محمد وهو المختار وان اوصى بالثلث لزيد وعمر فله ثلثه
الاجازة بعد موت الموصي والتمنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا لهما
زاد على الثلث وان اقر احد الابنين بعد الفسحة بوصية ابيه بالثلث فله ثلث
نصيبه وان اوصى بثلثه فله ثلثه بعد موته فله ثلثه ان خرجت الثلث
والا فله ثلثه منها ثلثه وعند محمد فله ثلثه على السواء باب العتق في الارث
العتق لئلا تصرف في التصرف المتخذ فانه في الثلث فله ثلثه وان اقرت له
فله ثلث الماله والمضاف الى الموت من الموت الثلث وان كان في الثلث
ومريض صح منه كالتصحة فالتمتع في الموهبة والمحاباة والكفالة والدية وصية
في اعتبارها من الثلث فان اعتق وجابا وضاف الثلث عنهما فالتمتع باو
ان قدمت وصية سواء ان اقرت وان اعتق بين محابتين فنصفه
للورثة ونصف بين العتق والاخيرة وان جابا بين عتقين فنصف للتمتع

التمتع المتخذ هو الارث اوجب حكمه في
الحال صدر الشريعة

الحجابات اشترى العبد باللف
وباع بنقصان ارض نقصا القيمة

ونصف المقتولين وعندهما المقتول في الجميع وأن أوصى بأنه يعقوب أو موسى
 بهذه المائة عبد فملك منها درهم بطل الوصية وعند بقية باقي ولو كان
 المقتول حجج بآبائهم أو بغيرهم ولو بطل الوصية بقية عبد لم يجرى بعد موت الميراث
 فدفع بها وإن فدي فذلك ولو أوصى كزيد بن ثعلبة مال وترك عبد مائة
 زيد بن ثعلبة الميراث فالحق للوارث ولا شيء لزيد إلا أن يفضل الثلث
 عن قيمته أو يتركه عن دعواه ولو أوصى بغيره على الميت ديناً والميراث
 في حجة وصديقه الميراث سعى القيد في قيمة وتدفع إلى الميراث وعندهما
 لا ينبغي وإن أوصى وصايا رضى الثلث عنها قدست الغرايض و
 أقر بأن شأوت في الفريضة أو غيرها قدمت ما قدمت وقبل تقدم الزكاة
 على الحج وقبل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على الكفارات في الفطر والظهار
 واليمين والكفارات على صدقة الفطر وصدقة الفطر على الأضحية وأن أوصى
 بحجة الإسلام أو نحو غيره رجلاً من بلدته أو كذا إن وفيت النفقة والآفة
 حيث ينبغي وإن خرج حاجات في الطريق وأن أوصى أن يخرج عنه حج
 من بلدته وعندهما من حيث مات استمنا وعلى هذا الخلاف
 إذا مات الحاج عن غيره في الطريق باب الوصية للأقارب و
 غيره جاز الأنسكان ملاحقة وعندهما من يسكن ببلدته ويجوز حجهم
 مستجداً أو يسكن في التكاثر والآل والذكر والأنثى والمسلم الذي

في الصحة والوارث
 عن قيمته
 الميراث

وإن كان له

والذي وصي به من غيره ذمهم من أمارة وصية من غيره زوج ذات
 رحم محرم منه يستوي في ذلك للزوجة والعبد والأقرب والأبعد وأقارب
 وذو قرابة وأرحامه وذو أرحامه وإنشأ الأقرب فالأقرب فإن كان ذم
 محرم منه ولا يدخل في الولدان والولد في الجد وأما إن كان له يكن له ذم
 محرم بطلت وتنفى للأشياء فمساعدتها من ينسب إلى أقصى باب في
 الإسلام بأن أسلم وأدرك الإسلام وإن لم يسلم فإنه عتق وخلاصة الوصية
 لعقبة وعندها لكل على السواء ومن لم يعم وخلاصة نصف الوصية لعقبة ونصفها
 بين خالبيه وإن لم يعم ففقط نصفها له وإن عم رتبة وخلاصة الوصية للعقبة والعم
 على السواء وعند الوصية لكل على السواء في جميع ذلك وأهل الرجل زوجة
 من ينفقهم ونصبتهم ونفقة وآل أهل بيته وابن وحيد من أهل بيته وأهل نسبه
 من ينسب إليه من جهة الأب وجنبة أهل بيت أبيه والوصية لبي مملوك وهو أب
 صلب للذكر خاصة وعندهما وهو رواية عن الإمام يدخل الأناث أيضاً و
 لورثة مملوك للذكر مثل حظ الأنثيين ولولم يولد للذكر والأنثى على السواء ولا يولد
 أو لا يولد عند وجود الأولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون أولاد النسب
 وإن أوصى لبي مملوك وهو أب قبل لا يحصى من أبيه ولا يتأخر عن عيانتهم
 وإن أوصى لهم أو لأهلهم فملف والفقرتهم والذكر والأنثى أن كانوا يحصى
 وللفقرتهم خاصة أن كانوا لا يحصى ولم يولد لهم فملف انقسم في الصحة

فإن كان له

أو موسى

او الميراث ولا للدم ولا يدخل ميراث الميراثات وميراث الميراثات لا عند عدم
 وبطلان ان كان له ميراث ومفقون وان لم ير في الميراثات كالميراث
 باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمتع الوصية بخدمة عبده وسكنى داره
 بنقلها لغيره معلومة وانما كان مينة خرج ذلك من الثلث يستعمل في الميراث
 والاقسمت الدار وتقامت شيئا في العبد يومئذ فيهم ويوماه فان مات الميراث
 الميراث لورثته الى ورثة الميراث وان مات في حيا الميراث بطلت ومن اوصى الميراث
 بغير الدار والعبد الميراث بالسكنى والاستخدام في الاصح والامن او في الميراث
 والسكنى ان يورثه وان اوصى بغيره يستأنف في الميراث في هذه فقط وان
 اوصى بغيره واستقبله ربه او بغيره يستأنف في الميراث وما يستقبله وان
 اوصى بغيره او بغيره او اولادها فان لم يوجد من ذلك عند موته فقط
 قال اباؤكم بغير باب وصية الذمي ولو جعل ذمي داره بغيره او كنيسته
 في وصية ثم مات في ميراث ولما اوصى بغيره مستعمل جاز من الثلث وكذا في الميراث
 خذوا مالي وصية مستعمل لا وارث لي في الدار فابطل ما لم يلم او
 ذمي وان اوصى بغيره رز الباقي الى ورثته وتصح الوصية له مادام في دار
 من مسلم او ذمي وصاحب الميراث ان لم يترك يترك ميراثه في الميراث
 في الرمية والافكار الميراث ووصية الذمي بغيره من الثلث ولا تصح الميراث
 ويجوز للذمي في غير ملك الميراث في دار الحرب باب اوصى الى رجل
 الوصى من الميراث بالوصى

١٦٦
 بغيره في الميراث وورثته في غيبة لا يرثه وان رذ في ميراثه فان لم يقبل لم يرث
 حتى مات الميراث في الميراث بغيره وان باع شيئا من الميراث لم يبق الميراث
 وان غير عالم بالوصية وان رذ في ميراثه ثم مات بغيره فان كان في الميراث
 الى عبد اكله او فاسق اخرجه القاضى ونصب غيره وان اوصى بغيره فان كان في الميراث
 الميراث صفاء في الميراث فان اوصى بغيره بغيره بغيره ولو كان الوصى
 عاقر عن القيام بالوصية في الميراث فان كان قد رذ امينا لا يخرج وان
 شك الميراث او بغيره منه مالم يظهر منه خيانه وان اوصى الى اثنين لا ينفرد
 احد في الميراث بغيره وكفى في الميراث بغيره وقضاة بينه وطلبة وشركاء
 الطفل وقبوله الميراث بغيره وورثته بغيره وتنفيد وصية معينة واعتناق عبد
 ورثته منصوب او مشترى سترافا فاسد اجمع امواله ضايع وحفظ المال
 وبيع ما يخاف تلفه وعند ابي يوسف يجوز للانفراد مطلقا فان مات احد
 الميراثين اقام القاضي غيره مقامه ان لم يوص الى احد ربه او في الميراث جاز
 وينصرف وحده ووصى الوصى في الميراث وكذا الاوصى اليه في احد الميراث
 خلافا لما اوصى في الميراث عن الميراث مع الميراث فان لم يوجد جاز على
 لو ملك حظهم في يد الوصى لا تقاسم به من الميراث في الميراث
 بثلث سابق لو ملك حظهم في يد الوصى وصحت للميراث لو قاسم به من الميراث
 تقسط الوصية بثلث لو قاسم الوصية الميراث فضاء عنده يؤخذ الميراث ما بقي

وكذا لو دفع لغيره في يده عند اليوسف ان بقي من الثلث
شيء اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شي ولو باع العبد من الذرعة عبد اعم
غيبه الغرماء جازاة اوله ببيع شي من تركته والتصدق ببيع وصية و
قبض منه فضا في يده واستحق المبيع منه ورجع به في الذرعة وقسم
الترك من ثلثا الصغير من قبضه وباء وقبض منه فضا واستحق ذلك الثلث
ورجع في مال الصغير والصغير بقية الورثة بحقه ولا تصح بيع العبد
ولا سترافه الا بما يتفان فيه ويصير في من نفسه ان كاه فيه نفع خلافا لما
طرد في المال مضاربة وشركة وبيع المولد على الاصل الاغتر ولا يبيع
ولا للوب الا قراض ويجوز للوب الاقراض للعرس ولا يجزى مال الصغير
بيع على الكبر الغائب غير العقار وصلى الاب احم بمال الصغير من جده فانه
للموصى الاب فالبعد كالأب فصل شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زينة
معها لا تقبل الا ان يدعي زينة وكذا لو شهدا ببناء الميت ولغت شهادة
الوصيين بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصح في غيره وعندها
تصح لكبير في مال الزوجين وشهادة الوصي على الميت جائزة لانه ولو شهد
العرس وانه لم يخاص ولو شهد رجلان لا خزين بدين الغل على ميت والا
لها مثل تحتها خلافا لان يكون ولو شهد كل فرد للاخر بدين الف
لا تصح ولو شهد احد الزوجين للاخر بدين الف ولا يصح لغيره بدين الف
لا تصح ولو شهد احد الزوجين للاخر بدين الف ولا يصح لغيره بدين الف

لا يصح لغيره بدين الف
لا يصح لغيره بدين الف
لا يصح لغيره بدين الف

ولو دفع فانه بال من احدى العتبات وان بال منها العتبات السابقة وان استوفى
السبق فهو مثل ولا اعتبار بالكثرة خلوا لها فاذا بلغ فظهرت بعض
علامات الرجال من نبات لمية او مزرعة على الباع او اجتهاد كاحتمل
الرجل فوجد وان ظهرت علامات النساء من خيض وجمل وانكسار يدي
وتزويج لبن فيه والتكئين من الوطى فامراة وان لم يظهر شي او تعارضت
فمنكحل قال محمد الاشكال قبل البيع فاذا بلغ فله السكارة وان اشتب
الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصل عتبات ويقف به صف الرجال والنساء
فلو وقف في صفهم بعد من لا حق في جانبين ومن بخلافه من خلفه
وان في صفين اعدا فهو ولا يلبس حريرا وحليا ويلبس المخط في احرار
ولا يكتنف عند رجل ولا امراة ولا يخلو بغير محرم من رجل وامراة
لا يسافر ويحرم ولا يجتنب رجل ولا امراة بل يتباح له امة تحت من مالها
له مال والا فقت بيت المال شربا فان مات قبل ظهور حاله لالا
بالتيمم ويكفن في خبة اثواب ولا يخصر بعد ما رآه حق
غسل رجل ولا امراة وندب تسجيد قبره ويوضع الرجل
مما يلي امام نحره ونحو المرأة ان صلى على رجل جلد ولا خفين
من الميراث عند الامام فلو مات ابوه عنه وبنه ابن فلان سهر
وليسهم وعند الشعبي لم نصف النصبين وجوه ثلث من سهر عند اليوسف

لا يصح لغيره بدين الف
لا يصح لغيره بدين الف
لا يصح لغيره بدين الف

وخمسة من اثني عشر عن محمد ولو قال سيدي عبدلي حر أو كل
أو كل أم لي حر لا ينعق ما لم ينعق ولو قال بعد تفرق استكالا ^{أو كذا}
ذكر أو أثنى لا يقبل وقبل يقبل ^{أو كذا} مسائل شتى كذا ^{أو كذا} ما يفر
أقراره بخبر تزوج وطلوق وبيع وشراء وصحة وقوة علم أو كذا
ولا يحد للنفق ولا غيره ومقتل النساء أن امتد به ذلك وعلمت أشارا
فهو كالأخوس والآفلا والكتابة من الغايب ليست حجة قالوا
الكتابة ^{بثابتين} مرسومة وجوه كالنطق في الغايب والمأخر
وأما مستين غير مرسومة كالكتابة على البذر وورق الشجر ونحوه
وأما غير مستين كالكتابة على الهوى والماء ولا عبادة به وإذا اختلفت
اليمين بينة أقل منها حرى وأكل والآفلا وتوكل حالة الاختيار ويحرى
عند الإفطار وإذا أفرق رأس الشاة المتطبخ بدم وزال دم فاختذه
برقة جاز والحرق كالنفل ولو جعل السلطان المراج رب الأرض جاز غلبوا
العشر ولو دفع الأرض المملوكة إلى قوم ليعطوا الخراج جاز ولو دفع بنو قضا
ريضا ولم يعلم من أن يرمح ويومر مضامين فلو في الأثم وكذا في قضا
الصلح لو نوى ظهر على مثلوه ولم ينو أول ظهره وآخر ظهره أو ظهر يوم كذا
وقبل يصر فيها أيضا ولو أبلغ الباع بتراق غيرة فاه كاه حبيب لزمه
الكفارة والآفلا وقبل بعض الحاج عذري فرك الجوف قال للمرأة عند

عدين

شاعدين تؤذين من سدي فقالت شدي لا ينعقد النكاح بينهما
ما لم يقل كونه ولو قال لها خولتي رزن من كذا نيتي فقالت كذا نيتي
فقال بغير نيتي ينعقد ولو قال لرجل دخري خولتي رايس من أرياني ذاك
ياشني فقال دأشني لا ينعقد ولو منعت المرأة زوجها الدخول عليها
وهو يسكن مدينا بيتها كانت ناسنة ولو سكن في بيت النصب فأمنعت
منه فلا ولو قالت لا أسكن مع أمك وأريد بيتا على حدة فليس لها ذلك
لو قالت مرا طلوقي فقال دأره كيرا وكده كيرا وداره بادا وكده
بادا أنه نوى يقع والآفلا ولو قال دأره أست يقع واهم يسكن ولو قال
دأره انكار لا يقع واهم نوى ولو قال دأره شأنا يدا قياست أو
غيره لا يقع إلا بالبينة ولو قال لها جيله وأنا كذا فنفذ أقراره بالطلاق
الثلاث ولو قال جيله خولتي كذا فلا ولو قالت لا كايدي ترايخ شدي
مراجعت باز دار فاه طلقها سقط المهر والآفلا ولو قال لبيدة مالي
أولام أنا عبد لا ينعق ولو دعي إلى فعل فقال بغيري سوكندست كذا
كأركم كنتم نفقوا قرار باليمين بالله وإن قال بغيري سوكندست بطلوه
شوا قرار باللف بالطلاق وإن قلت ذلك كذا لا يصدق وكذا لو قال
مرا سوكند فاه است كذا إن كارت كنتم فقالا المشتر البائع بعد البيع
بها بازده فقال البائع بدرهم يكون فسينا البيع والعقار المتنازع

لا يخرج من يده اليد ما يبرهن المدعى ولا يصح قضاء القاضى عقار
ليس في الاستبراء اذا قضى الكافي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائي
او يولد غير ذلك او وقعت في قبيل الشرود او ابطلت حكمي وغو ذلك
لا يعتبر والقضاء ما فيه ان بعده دعوى في حادثة مستقيمة ^{في حادثة مستقيمة} ومن بعد الحق
فجاء قوما لم يزلوا في فاقرب وهم يرونه ويسمونه وهو لا يرى هم تحت
شهادتهم عليه وان سموه كل يوم يرونه فذلك ولو بيع عقار ومضى
اقارب البائع حاضرا يعلم البيع وكنت لا سمع دعواه بعده ولو وصفت
امراة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت
المرأة في مرض موتها وقال بل في تحتها فالقول ولو اقرجت ثم قال كنت
كاذبا فيما اقررت ^{حلف المقلد ان لم يكن كاذبا فيما اقررت} فقلت بمسئلي فيما
سئلي على عند الي يوسف وبني في الاقرار ليس سببا للملك ولو قال لا اقر
وكنتك ببيع هذا فسكت صار وكيلك ومن كل امراة بطلان
نفسها لا يملك عزلها ولو قال لا اقر وكنتك بكذا اعلى اتي من عزلتك فانت
وكلي طريق عزلا ان يقتل عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت
وكلي طريق ان يقول رجعت عن الركاكة المعلقة وعزلتك عن المعلقة
ومن بعد الصلح قبل التوفيق شرط ان كان دينا جديرا والافلا ومن ادعى على
ميتي دانا فصلاجه ابو على ما العتي فاه كاه ^{ابنه} جاز الصلح ان بمنزلة القيمة او اكثر
المدعى

او اكثر ما يتغابن فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال
لا بينة لي ثم برهن صح وكذا لو قال لا شهادة لي في هذه القضية ثم برهن ^{في حادثة مستقيمة} والامام
الذي ولاه لليلة ان يقطع انسانا من طريق المارة ان لم يفر بالمادة و
من صادرة والسلطان ولم يبين بيع مال فباع مال الغد ولو خفف امراة بها لغرب
حتى وصفت مهرها منه لا يصح الحجة ان قدر على الغرب وان اقرها ^{المرأة}
على الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال ولو اختلف انسانا بالمرضى
الزوج ثم وصفت من الزوج لا تصح الرهبة ومن اتخذ جفرا او بالوعة
في داره فزنتها حايط جاره وطلب تحريمه لا يجازي عليه وان سقط
الحايط عنه لا يضمنه ومن عذر دار زوجته بما لا بد منها فالمرأة لها والنفقة ^{في حادثة مستقيمة} ومن
بيع عليها وان عجزها لها بلوا انهما فالمرأة لها وهو متبع وان عجز نفسه ^{الزوج} اذ وج
بلوا انهما فالمرأة له ومن اذنتها ان يزوجها انشا من يده فله في النكاح
ومن في يده ما لا انشا ^{المرأة} فقال لا تسقط اذنتها في والا فطعت يدك او فزنتك
خمين سوطا لا يضمن لودفع ولو وضع في الصحراء ^{المرأة} فليصيده بجمار
وحش وسمي عليه في الفخ ووجد لها رجلا ميتا لا يحل له ويكره من الشاة
المياه والمصيبة والذكر والفرقة والمرأة والدم السفوح وللقا ان يوفى
مال الغائب والطفل واللقطة ولو كانت خشفة البصير فافترسها
فراه فله مختار ولا يقطع جلده ^{المرأة} ومن الاعطية تجاز ترك ختانها وكذا في
المرأة

اسلم وقال اهل البصرة للطبقه الثاني ووقت الحثان غير معلوم وقيل
سبع سنين ولا يجوز ان يصح على غير الانبياء والملاوكة الا بطريقه
ولا الاعطيا باسم النوروز والمهرجاني ولا باس يلبس القدر
وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الماهر ولما حفظ القرآن ان يحتم
في اربعين يوما كتاب التوفيق بيده تركه الميت بميزه
بلا افسران ولا تقدير ثم تقضى ديونه ثم شقذ وصاياه من ثلث ما بقى
بعد الدين ثم يتقسم الباقي بين الورثة ويستحق الارث بنسب وكناج و
ولاء ويبدأ بأصحاب الترافيق ثم بالمصبات النسبية ثم بالمعتقة ثم
عقبه ثم الرثم زوال الارحام ثم مولى الموالاة ثم المولى بنسب لم يشأ
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم سبب المال ويمنع الارث الرق و
القتل كما مر واختدوف الميتين واختدوف لاربع حقيقه او كما يجمع
على ثور يترسم من الرجال عشرون الاب وابنه والابنه وابنه وابنه و
العم وابنه والزوج ومولى النعمة ومن النساء جميع الام والجدة والبت وبنات
والاخذ والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فروض وعقبه فذو الفروض
سهم مقدور والسهم المقدور في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع و
والثلث والثلثان والثلث والسكينة فالنصف للبت وبنات الابن عند
عدمها والاخت لأبوين والاخت لأب عند عدمها انا انزرد والزوج

للزوجة عند عدم الولد ولدا لابن والربع له عند وجود أحدها وللزوجة وان فقدت
عند عدمها والثلث لها كذلك عند وجود أحدها والثلثا لكل اثنين فصاعدا
من فوضهن النصف والثلث للام عند عدم الولد ولدا لابن والاثنين من
الاخت والأخوات وله ثلث ما بقى بعد فرض احد الزوجتين في ذبح وأبوة
او زوجة وأبوين ولو كان مكان الأب فيهما جد فلهما ثلث الجميع فلو قال لا
يكون وللأختين فصاعدا من ولدا لأم يتقسم لزوجهم وانما هم بالسوية والرس
لواحد منهم ذكر أو أنثى وللأم عند وجود الولد او ولدا لابن أو اثنين من
الاخت والأخوات وللأب مع الولد او ولدا لابن وكذلك الجد والجدة ^{الجد} ^{الجد}
وعون لا يدخل في نسبة إلى الميت أم فإن دخلت فجد فأم والجدة ^{الجد}
وأن تعددت وهي من لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد فأسد وبنات الابن
وأن تعددت مع الواحدة من بنات الصلب وللأخت لأب كذلك مع الاخت
مع الاخت الواحدة ^{لأبوين} فصل والمعتقة نفس ذكر ليس في نسبة إلى الميت
أشئ وهو يأخذ ما بقية الترافيق وعند الأنفة ربح جميع المال وأقربهم
جزء الميت والابن وابنه وان سفل ثم أمه وهو الأب والجد والجد وان عليه
ثم جزايسم وهو الاخت لأبوين أو لأب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزا
وهم الأعمام لأبوين أو لأب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزا ^{أب} كذلك
والمعتقة ^{هي} غير من فرضه النصف والثلثان يعرف عقبه بأخواتهم ويتقسم

للذكر مثل حظ الأنثيين ومن لا فرض لها راضوها عصبة كالعم وبنت
الأخ والعصبة مع غيره الأخوة لأبوين ولأب مع البقاء وبنات الأم وذو
الأبوين من العصباء مقدم على ذي الأب في الأخوة لأبوين مع البنت
نحو الأخ لأب وعصبة ولد الزنى وولد المدونة مولى أمه والأب
مع الميت صاحب فرض وعصبة ولز العصباء مولى العتاقة ثم عصبة على
الترتيب المذكور فمن ترك أب مولاه وأمه مولاه فالأول للأب مولاه
وعند أبي بكر للأب السكس والبقية للأبوين ولو كان مكافئاً للأب في النكاح
ولو ترك جدلاًه وأخاه فليكنوا وعند أبي يوسف والشافعية فليأخذ
ما فضل عن ذوي الفروض فليترك زوجاً وأخوة لأم وأخوة لأبوين وأما
فانصف للزوج والستس لأم والتثلث للأخوة لأم ولا يشاركهم
الأخوة لأبوين وتقبل المشتركة والمارية فصل بحجب المرأة من
في حق ستة الأب والأب والبنت والام والزوج والزوجة وهم بحجب
الأب والأقرب وذو القربى بذن القربى ومن يدعى بشخص لا يرث
منه إلا أولاد الأم حيث يدلون بها ويرثون معها ونحو الأخوة بالأب
وابن وأخت بالأب والجد ونحو أولاد المرأة بالأخ لأبوين أيضاً
وعندهم لا يحجب الأخوة لأبوين أو الأب بالجد بل يقاسمون وهو كما كان
تتقصد المقاتلة من الثلث من عدم ذي الفرض أو من السكس عند وجود

أخرى

والفقوى على قول الإمام وإذا استكمل بنات القلب الثلثين
يسقط بنات الأم والآفة يولد بخلافه أو أسفل منهن أم أب
فيعصب من بخلافهن ثم ومن فوقه عصبية بذات لهم ويسقط من فوقه
إذا استكمل الأخوات لأبوين الثلثين سقط الأخوة لأب والآفة يولد
ممن أخ لأب وللملذات كلهم يسقطه بالأم والأبويات خاصة بالأب
أيضاً وكذا بالجد الأم الأب والقرى منهن ما بين جدهم كانت تحجب العصب
من بين جدهم كانت وارثة كانت القرى أو حجة كأم الأب مع أمها فقامت الأم
وإذا اجتمع جدٌ أحدهما ذات قرابة كأم أم الأب والأخرى ذات قرابتين
كأم أب الأب وهي أيضاً أم الأم تثبت السكس لذات القرابة وتثنيها
للغير عند محمد وينصف عند أبي بكر والمروم بالنقل ونحو لا تحجب الجدة
بما ترقى للجدة وكلا أخوة والأخوة يحجبهم الأب ويحجبون الأم من الثلث
إلى سد فصل وإذا زادت مساهم الوفاة فقد عالت وأزيمت بمخرج
لأنه لا اثنتان والثلاثة من الأربعة والثانية والثالثة تعادل الستة
إلى عشرة وترتفعوا إلى عشرة وترتفعوا إلى عشرة وأربعة وترتفعوا
إلى ستة عشر وعلا ولا يوجد في الجندية وهي امرأة وبناتها وبنات وبنات
نساء العول بأن لا تفرق السهام الغريبة مع العصبية فليترك السكس
على ذوي السهام سوا الزوجين بعد سهمهم فاه كما هو برز في جنسنا وأهلاً

فالمسألة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسية أو أكثر في عدد رؤسهم
 فمن اثنين لو كان في المسألة سدسان ومن ثلثة لو سدس في
 ثلث ومن أربعة لو سدس ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف
 او سدسان ونصف او ثلثان وسدس فان كان مع الأول لا يرد
 على أبي فرض من أقل خارج ثم قسم الباقي رؤسهم فاه استقام
 كزوج وثلث بنات وألا فان وافق ضرب ونحو رؤسهم فيخرج
 فرض من لا يرد على كزوج وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم
 فيه كزوج وخمس بنات وان كان مع الثاني من لا يرد على قسم الباقي
 مسئلة من يرد على وان استقام كزوج وأربعة جدات وست أخوات
 لأم والأضرب جميع المسئلة في مخرج فرض من يرد على كزوج
 وسبعة بنات وست جدات ثم يقرب سهام من لا يرد على من يرد على
 وسهام من يرد على فيما بقي من مخرج من يرد على وتصح بالاصول الآتية
 فصل في الوص قريب ليس بنسبهم والاعصبة ويرث كما يرث
 العصبة عند عدم ذي السهم في انفرد منهم اخر جميع المال ويرثونه
 بقريب الدرجة ثم يقسم القربة ثم يقرب الاصل وارثا عند اتحاد الجهة
 وان اختلفت للقربة الابي الثلثة وبقربة الام الثلث ثم يقسم الثلث
 في كل فريق كما لو انفرد عند الاستواء في الوص والقوة والجهة للذكر مثل

للذكر مثل حظ الأنثيين وتعتبر أيدان الزوج ان اتفقت الأصول
 وكذا ان اختلفت عند أبي يوسف وشذ محمد بن حذ الصفة في الأصول
 وعدد من الزوج ويقسم على أول بطل وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكور
 واحدة والانات على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على أول بطل
 اختلف كذلك ان كان الادفع حصته كل اصل فيه ويقول محمد بن
 ويقوم جزا لبيت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان اختلف
 ثم جزا ابية وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لأم وبنات اخوة ثم
 جزا جدوة وهم العمات والخالات والاخوان والاعمام لأم وبنات الاعمام ثم
 اولاد هؤلاء ثم جزا جد ابية وأمه وهم عمات الاب او الأم وخالاتهما
 واخوانهما واعمام الاب لأم واعمام الام وبنات اعمامهما او اولاد
 اعمام الام فصل في الوص والرهدي اذ الم يعلم ايتهم مات اولاد
 يقسم ما كل على ورثة الأحياء ولا يرث بعض الأصوات بعض وأجمع
 ابتاعه امدى اح لأم اعطى السدس فرضا ثم اتسم الباقي عصبة و
 ولا يرث الجورس بالانكاح لطله وان اجمع فيه قرابته لو انفرد في شخصين
 ورثا بهما يرث بهما وان كان أحديهما يحجب الأخرى يرث بالحياتة
 ويوقف للحل نصيب ابن واحد هو المختار وعند أبي يوسف نصيب
 أبنين فانه خرج أكثر حياتا مات ورث وان انفرد من المناخنة

ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فتح المسئلة الاولى الثانية فان
استقام نصيب الميت الثاني على مسلة والا فاقرب وفق الصريح
الثاني في التمسح الاول ان وافق نصيب مسلة والا فاقرب كل الثاني
والاول فالماصل من القريب يخرج المسلتين ثم اقرب سهام ورثة الميت
الميت الاول في وفق الصريح الثاني اوفي كل مما خرج فهو نصيب كل فريقت
فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثاني مكان الثاني وكذا
تفعل ان مات رابع او خامس ولم يبق احد من الغائبين الفروض
نوعان الاول النصف وهو الربع ونصف نصف والثاني الثلثا
ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفها وهو النصف والربع
والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلثا من ثلثا من اربعة
من ستة واحفظ اختلط النصف بالثلث الثاني اربعه في ثلثه الرابع
فقد اشترى او اشترى من اربعة وشريك واذا انكسر سهام فريقت عليهم
وبالينت سهامهم عددهم فاقرب وفق عددهم المسئلة كما مره ^{في اصله} ونسبة
اخوة وان انكسر سهام فريقتين او اكثر وعاشلت عدد رؤسهم فاقرب
احد العداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام وان تدخلت العداد
فاقرب اكثرهما في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جدات واثنى عشر
وان وافق بعض العداد ببعض فاقرب وفق احدى في جميع الثاني المبلغ

والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والا فجميعه والمبلغ في الرابع
كذلك ثم الماصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة
وثلث عشرة بنتا وثلثة اعمام وان تباينت العداد فاقرب كل
أعدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم الم
الماصل في اصل المسئلة كاربعتين وعشرين بنات وست جدات
وسبعة اعمام وان كانت المسئلة عائلة فاقرب ما مريض في الاصل فيه
مع القول في جميع ذلك فصل وتدخل العديد من يوف بان يطرح الاقل
من الاكثر مرتين فيفني او يقيم الاكثر على الاقل فيقسم قسمين صحيحين كل واحد
مع العشرين وتوافقها بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى
يتوافقا مقدار فاه توافقا في واحد فيهما سبعاينان وان في اكثرهما
متوافقان فان كان اثنين فتوافقان بالنصف وان ثلثة فبالثلث
او اربعة فالربع هكذا الى العشرة وان في احدى عشر فجزئ من احدى
وهلم جزا وان اردت معرفة باب كل فريق من الصحيح فاقرب
ما كان له من اصل المسئلة فيما مريض في اصل المسئلة فيما خرج فهو نصيبه
كذا العمل في مائة نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل
فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمنزل تلك النسبة
من المضروب لكل فرد منهم وان اردت قسم التركة بين الورثة

١٧٢

منه سان

او الفداء فانظر به الذكروا اليه في وفق التركة ثم اقس المالح على وفق
 الصحيح فاخرج فهو نصيب ذلك الورثة سواء لم يكن بينهما موافقة فافترق
 سهام كل فريق وارت في جميع التركة ثم اقس المالح على جميع الصحيح فاخرج
 فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة يدور الفداء اجعل
 جميع الدين كالتصحيح وكذا دين كسهمهم وارت ثم اعمل العمل المذكور من
 صالح الورثة او الفداء على شئ منها فاخرج نصيبه من الصحيح او الدين
 واقسم الباقي على سهام من بقي اورد يونهم قال الفقهاء هذا اخر متعلق
 الا بمرور الذي عدد ترك شئ من مسئل الكتب الاربعة والقسمة
 النافذة ان اطلع على الاختلاف بين ان يلزم محله فانه الانسان
 محل النسيان وليسكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسئلة فانه
 ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في
 موضع آخر فاكثفت بذكرها في احد الموضعين ثم اني زدت مسائل
 كثيرة من الهدية ومن مجموع البحر ولم ازد شيئا من غيرها حتى يسر الطبع
 على من اشتبه عليه في مآليه في الكتب الاربعة والله تعالى حسي

ونعم الوكيل تحت
 كيب على من يتولى غفر الله اليهم
 في يدرة فخرها
 ١١٦٣

او غلام اما على سابقا فندى
 يكت ايلى يوز سكر بشي سند
 بايل اولد غراسند دنياي شريف
 ادى طول عمره مصور يلى
 ١٠٨٥

فوسى يا فخر
 او غلام مطلق انفسه
 يكت ايلى يوز دو حاطف
 نور عفر انجي شافد افند
 بنه ايله يوز طفله طقد شى
 اوجى سندى هم فورا
 دونبا نكلى الحى لله افند طور
 غور سند دنياي شريف
 عى ايله نورا الله سى اسم
 ادى طول عمره مصور يلى
 ١٠٩٩
 ١٠٩٤

فوسى جوشى به
 نور عفر دطفو افند
 بنه اوجى سند ايله شى حب شفق
 سند سند دونبا نكلى الحمد لله الله حور عوا به
 نعى ايله سى اسم
 ١٠٩٦

او علم مصطفی افندی
بک ایکی یوز قرق طقوز
سنه سنه ماه جاز الا فربک
غرسنه دنیا تشریف ادی
طول عمره عمر ایله

۱۲۴۹
خ

او علم عمر افندی
بک ایکی یوز الی بر
سنه سنه رمضان تشریف ادی
غرسنه دنیا تشریف ادی
طول عمره عمر ایله

۱۲۵۱
رض

او علم نعيم افندی بک ایکی یوز
الک الطی سنه سنه ماه ربیع الاول
غرسنه دنیا تشریف ایلم دی
الله طول عمره عمر ایله

۱۲۵۲
ع

کریحام کامله بک ایکی یوز
الودور سنه سنه دنیا
تشریف ایلم دی ماه ذالحجه نیک
۱۲۵۴
و